

جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

# القرآن الكريم

من

دار الكتب والفتاوى الشرعية

مكتبة

الكتاب









جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

# الفقهاء الإسلاميين

من

دار الافتاء المصرية

المجلد الثالث

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة  
محمد بخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

وزير الدولة للأوقاف

الدكتور زكريا البزى

مفتى جمهورية مصر العربية

فتوة الشيخ جاد الحق على جاد الحق

الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الركتوبه جمال الدين محمد محمود

القاهرة

١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى السيد الرئيس عبدالعزيز بن محمد آل نهيان الساعات - حفظه الله

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته .. وبعد .  
فهذه بعض آثار توجيهاتكم الرشيدة . وهذه فتاوى  
أعلام المفتين في مصر ، عقل العالم الإسلامي  
وكعبته العالمية في الماضي والحاضر .  
بدأ المجلس الأعلى للفنون الإسلامية في نشرها  
بعد أن حاولت في الماضي - بصفتي مقراً للجمعية  
الإسلامية - في المجلس الأعلى للفنون والآداب  
والعلوم الاجتماعية طبعاً ، قبل أن تصبغ فيما ضاع  
من تراث ، فلم تسعفني الموارد المالية .  
وتصدرت رتباً بمشيئة الله وتوفيقه ، وبفضل  
رعايتكم وقيادكم .

أعزكم الله بدِينه ، وأعز دينه بكم ،  
وأدام الله جل جلاله - توفيقكم إلى عزة الإسلام  
والمؤمنين .

وسلام الله عليكم في كل حين ، سلام الله عليكم  
حين تمسكون وحين تهبون ؟

زكريا البري  
المجلس الأعلى للفنون والآداب

غرة ربيع الأول ١٤٠١ هـ

٧ من يناير ١٩٨١ م





## الموضوع

(٣٧٤) لوصى الصغير محاسبة القيم على الولى

## المبادئ

١ - لوصى الصغير محاسبة من عين قيا على الولى اشجور عليه لاسفه على حقوق القاصر الشرعية وعلى المبالغ التى تسلمها بصفته ولياً قبل توقيع الحجر عليه .

٢ - إذا كان للولى مال فنفقته من ماله ولا يجوز له أن يأكل من مال ولده إلا عند الحاجة فقط .

٣ - ليس له أن ينفق على الصغير بزيادة يكذبه الظاهر فيها .

سئل :

من محمد بك توفيق وكيل مديرية الخيزة فى رجل وقف وقفاً من بعد حياته على أولاده للذكر منهم مثل حظ الأنثيين وشرط فيه أن كل من تدانين من مستحقى هذا الوقف بدين سواء كان دينه للحكومة أو لغيرها ولو كان دينه قبل ما يستحق المدين المذكور فى هذا الوقف فى طلب مديانته رهن أو حجز ما يستحقه المدين المذكور من ريع الوقف الموقوف فيكون المدين المذكور محروماً ومخرجاً من هذا الوقف ولا يكون له حق فيه لا باستحقاق ولا بنظر من قبل وضع الحجر على استحقاقه من هذا الوقف خمسة عشر يوماً ويكون نصيبه من الوقف لأولاده وذريته ونسله وعقبه ذكورا وإناثاً للذكر منهم مثل حظ الأنثيين وقد تدانين بعض

(\*) المتن : بميلة الشيخ بكرى السدق س ٧ م ١٣٠ - ٦ من ربيع الأول ١٢٢١ هـ .

أولاد الواقف وترتب على هذا الدين الحجز على استحقاقه في وقف والده وبناء على ما شرطه الواقف قد حرم من الوقف وانتقل نصيبه فيه لأولاده للذكر منهم مثل حظ الأنثيين وأن المدين المحروم له ولد قاصر عن درجة البلوغ الشرعي وعندما انتقل نصيبه في الوقف إليه كان يأخذه أبوه بطريق ولايته عليه وهو يزيد كثيراً عن نفقته فكان يصرف جزءاً منه في حاجات ولده القاصر والباقي على نفسه حالة كونه مستحقاً في وقف آخر عن والده لم يحرم منه ويوازي استحقاقه أكثر من أربعة أمثال نصيب ولده القاصر الذي انتقل إليه والسبب الذي حرم من أجله من الاستحقاق في وقف والده وهو السفه قد وقع الحجز من دائنتين على نصيب ولده القاصر في الوقف بناء على معاملات وعقود عملت بين ذاك الوالد السفه بصفته ولياً على ابنه القاصر وبين من تعامل معهم - فهل لمن تعين وصياً على القاصر من المجلس الحسبي أن يحاسب والد القاصر في شخص القيم الذي تعين من قبل المجلس الحسبي أيضاً بعد أن أوقع الحجز عليه لسفهه على المبالغ التي أخذها معجوره من مال ولده القاصر بصفته ولياً قبل توقيع الحجز عليه مع كونه سفهاً - وهل مع استحقاق والد القاصر في الوقف الآخر للنصيب المذكور الذي يزيد كثيراً على حاجاته يصح له أن يأكل من مال ولده القاصر ارتكباناً على أن نصيبه حجز عليه من دائنتين تعاقداً وتعامل معهم لا بطريق الحاجة بل بطريق السفه والتبذير . وهل للوصي على القاصر أن يرجع على الأب في شخص القيم عليه بما زاد عن حاجات الولد في المدة التي كان يتولى الإنفاق عليه أبوه فيها وإذا اختلف القيم والوصي في قيمة ما صرف على القاصر من ماله كأن يقول قيم الأب إنه كان يصرف عليه في كل شهر سبعين جنباً مثلاً ووصي الولد يقول إن حاجات الولد لا تزيد عن عشرين مثلاً فما الحكم في ذلك ؟

أجاب :

نعم . لوصي الصغير أن يحاسب القيم المذكور على حقوق القاصر الشرعية . ولا يجوز للأب أن يأكل من مال ولده إلا عند الحاجة فقط وليس لهذا الأب

الميلد أن يصرف على الصغير بأزيد مما يكتبه الظاهر فيه . وصرحوا بأن الأب المفسد حكمه حكم الوصى . وقالوا فى الوصى يقبل قوله فى الإنفاق على الصغير فيما لم يكتبه الظاهر . وفى تنقيح الحاملية مانصبه ( مثل ) فيما إذا كانت امرأة وصياً شرعية على أولادها الأيتام ولهم مال تحت يدها فادعت الأم أنها أنفقت عليهم فى مدة كذا مبلغاً معلوماً من الدراهم من مالهـم والظاهر يكتبها فى ذلك . فهل والحالة هذه لا يقبل قولها فى ذلك؟ ( الجواب ) حيث كان الظاهر يكتبها فى ذلك . فلا يقبل قولها فيه وإن أقامت بينة على ذلك كما فى تلخيص الخلاطى انتهى المراد منه . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

### (٢٧٥) لا قوامة لغير المسلم على المسلم

#### المبدأ

اعتناق المحجور عليه الإسلام يزيل صفة القيمة المسيحية عليه ويمنعها من التصرف في ماله .

سئل :

اعتنق شخص الدين الإسلامي بمقتضى إعلام شرعى فى ١٩١٠/٨/٩ ومات مسلماً تاركاً مبلغاً من المال بأحد البنوك وكان قد حجر عليه فى أيام حياته بمعرفة البطريركخانه وتميلت زوجته المسيحية قيمة عليه وقد استصدر المتوفى قبل وفاته قراراً من المجلس الحسى برفع الحجر عنه بتاريخ ١٩١١/٩/٢٨ . وباستعلام وزارة المالية عن وصيد المتوفى أفاد البنك بأن زوجته استلمت الرصيد بصفها قيمة عليه بعد اعتناق المتوفى الدين الإسلامى بيومين أى فى ١٩١٠/٨/١١ . وقد طلبت وزارة المالية الإفادة فيما إذا كان اعتناق المتوفى الدين الإسلامى أزال صفة القيمة من يوم إسلامه أو أنها لا تزول إلا من تاريخ صدور قرار المجلس الحسى برفع الحجر عنه ؟ علماً بأن المتوفى قد نبه على البنك بعدم صرف أى مبلغ لزوجته فى ١٩١٠/٨/١٠ .

أجاب :

باعتناق المتوفى المذكور الدين الإسلامى زالت صفة القيمة المذكورة من يوم إسلامه ولا يكون لها التصرف فى ماله بعد ذلك . والله تعالى أعلم .

---

(٩٩) المتنى : لمجلة الشيخ بعد بخت من ٩ م ٥٤ - من ٢٥ - ٢٨ من جدى الآخر ١٣٣٢ هـ .

## المبادئ

**مسئلہ :**

(١٥) التي : مقدمة الشيخ محمد ، في ١٢ م ٦٢ -- من ٢٦ -- ٤ من جلد ١ الأولى ، ١٣٢٥ هـ ٢٦ من فبراير ١٩١٧ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن مقتضى المادة (٤٢١) من قانون الأحوال الشخصية أنه إذا بلغ الولد محتوهاً أو مجنوناً تستمر ولاية أبيه عليه في النفس وفي المال . وإذا بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت عليه ولاية أبيه اهـ . ومقتضى المادة (٤٢٨) من القانون المذكور أنه لا يملك الأب إقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه ولا هبة شيء منه ولو بعوض - ومن ذلك يعلم أن ماصرفه القيم الأول في زواج ابن ابنه المحجور عليه لا يحسب من مال محجوره . لأنه لا يملك التبرع بمال محجوره بل يحسب من ماله خاصة ويكون ضامناً له إذا دفعه من مال محجوره فيؤخذ منه إذا كان حياً ومن تركته إذا مات ، وكذلك ماصرفه القيم الثاني في جهاز بنت محجوره يحسب عليه لامن مال محجوره لأنه أيضاً تبرع وهو لا يملك التبرع كما قلنا .



## الموضوع

(٣٧٧) ولاية على صغير.

## المبادئ

- ١ - الحكم على الأب بالأشغال الشاقة المؤبدة وسجنه لا يسلبه حق الولاية على ابنه الصغير نفساً ومالاً .
- ٢ - ليس للجد لأب ولاية على الصغير مادام الأب حياً عاقلاً حائزاً لأهلية التصرف .

مسئل :

خطاب محافظة مصر رقم ١٨ يوليو سنة ١٩٢١ - ١٥٢٠ بما صورته -  
يحيط علم فضيلتكم أنه يوجد بأمانات المحافظة مبلغ ٦٠ جنياً مولى باسم  
من يدعى معروف السيد على القاصر على درجة البلوغ والمبلغ المذكور  
قيمة ما خصه من المبالغ المكتسبة بها من ذوى البر والإحسان لشكوبى  
حادث روض الفرج وهو من منكبى هذا الحادث لوفاة والدته به ، ومن  
المباحث التى أجزتها المحافظة تبين أن للقاصر المذكور والدأ محكوماً  
عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ولهذا الوالد والد أى جد للقاصر موجود على  
قيد الحياة غير أن والد القاصر طلب عدم تسليم المبلغ بخلده هذه الأسباب  
نرجو التكرم بإفئتنا شريعاً ممن يصرف له المبلغ وعما إذا كان  
الجد يعتبر هو الولى الشرعى للقاصر ويصرف له للإنفاق منه عليه أو  
لاستخدامه فى مصلحة تعود عليه بالخط والمنفعة . واقبلوا فائق الاحترام .

(٥) المولى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة م ٢١ م ٧ - ص ٢ - ١٨ من نى العدة  
١٢٢٩ هـ ٢٤ من يولييه ١٩٢٤ م .

### أجاب :

ورد لنا خطاب المحافظة رقم ١٨ يوليو سنة ١٩٢١ - ١٥٢٠ - ونفيد أن الحكم على الأب بالأشغال الشاقة المؤبدة وسجنه لا يسلبه حق الولاية على ابنه الصغير في نفسه وماله وليس لجد الصغير ذلك الحق مادام الأب حياً عاقلاً حائزاً لأهلية التصرف . وقد نص فقهاؤنا على أن الولاية في مال الصغير للأب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ، فلو مات الأب ولم يوص فالولاية لأبي الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه . فإن لم يكن فللقاضي ومنصبه - ومتى تقرر هذا علم أن صرف المبلغ المبين بالإفادة إنما يكون لو ولد الصغير أو من يوكله عنه في ذلك . وهذا ما نراه موافقاً للنصوص الشرعية . والخطاب المذكور عائد من طيه . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

### تعليق :

« صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٢ وأجاز للمحكمة الحكم بسلب الولاية أو وقفها أو بعضها في حالة الحكم على الولى بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة طبقاً للمادة ٣ فقرة أولى منه » .





## الموضوع

(٣٧٨) رجوع الولي عن تنازله عن الولاية جلتز

## المبدأ

للأب حق الرجوع عن تنازله عن ولاية ابنه القاصر .

سئل :

تنازل والد عن ولايته الطبيعية على أولاده إلى زوجته أم أولاده المذكورين واستمر في معاشرتها . ثم ماتت الزوجة فأراد الوالد الرجوع إلى حقه الطبيعي في ولايته على الأولاد القاصرين وإلغاء التنازل الذي صدر منه ولكن أم الزوجة جملة الأولاد تمسكت بهذا التنازل فهل يجوز شرعاً الرجوع في هذا التنازل واستمرار الوالد المذكور في ولايته على أولاده ؟ .

أجاب :

قال صاحب الأشباه والنظائر في قاعدة الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة بعد كلام مانصه : وظاهر كلام المشايخ رحمهم الله أن لها مراتب الأولى ولاية الأب والجد وهي وصف ذاتي لها . ونقل ابن السبكي الإجماع على أنها لو عزلت أنفسهما لم ينزلها ١ هـ . ومنه يعلم جواب ما هو مستول عنه والله أعلم .

(هـ) المشرى : لمصلحة الشيخ عبد الرحمن قرامنة من ٢٣ م ١٦٠ - من ٥٢ - ٢ من صفر ١٢٢٢ هـ ٢٢ من سبتمبر ١٩٢٢ م .

## الموضوع

(٢٧٩) الولاية للجد عند عدم الإيصاء

### المبدأ

بوفاة الأب دون إيصاء تكون الولاية إلى جد الصغير أب أبيه متى كان عدلاً أميناً حسن التصرف .

سئل :

إن ابن المرحوم سليمان أفندي عمر مكى يستحق في تركته والده مبلغاً فهل هذا المبلغ يودع تحت يد عمه شقيق والده أو يودع تحت يد جده والد والده بصفته ولياً شرعياً أو يسلم لوالدته مع العلم بأن جميع من ذكروا حسنو السير والسيرة والأخلاق الحميدة بأكمل الأوصاف المعتمدة شرعاً مع العلم بأن القاصر المذكور لم يعين عليه وصى مطلقاً لا أمه ولا غيرها والأب المتوفى لم يوصى أفيدونا بالجواب ؟ .

أجاب :

نص الفقهاء على أن الولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم إلى الجد أب الأب . ومن ذلك يعلم أنه حيث مات الأب في حادثة السؤال ولم يوصى تكون الولاية إلى جد الصغير أب أبيه متى كان عدلاً أميناً حسن التصرف والله أعلم .

---

(\*) الفتاوى : مفصلة الشيخ محمد الرحمن ترملة من ٣٦ م ١٠١ - من ٢٥ ، ٣٦ -  
١٠ من شعبان ١٣٤٢ هـ - ٥ من مارس ١٩٢٥ م .

**الموضوع**  
**(٢٨٠) ولاية المخاصمة في المال**  
**المبدأ**

للأب ولاية المخاصمة عن ابنه الصغير الذي لم يهر وشيداً ولم يكن مأذوناً في التجارة في ماله ولم يكن الوالد غائباً وتوفوت فيه شروط الولاية .

سئل :

ولد صغير لم يبلغ سن الرشد له مال وليس مأذوناً في تجارة أو غيرها  
ووالده موجود وقد رخصت على الطفل قضايها في ماله هل لوليه أن يخاصم  
عنه أم لا أفترنا في ذلك ؟

أجاب :

مضى كان الولد الصغير غير رشيد ولم يكن مأذوناً في تجارة أو غيرها  
ولم يكن والده غائباً وكان الوالد المذكور عدلاً أميناً أهلاً للولاية الشرعية  
لم يخرجها عنها شيء قادراً على المخاطر بنفسه أو بوكيله كانت له ولاية  
المخاصمة عن ابنه في ماله والله أعلم .

---

(هـ) الفتى : مجلة الشيخ عبد الرحمن قراحة ص ٣٦ م ١٧٨ — ص ٤٢ — أول ذي القعدة  
١٢٤٣ هـ — ٢٤ من يوليو ١٩٢٥ م .

## الموضوع

(٢٨١) تصرفات الولي

### المبدأ

سفاهة الأب وتبذيره بحيث يخاف منه على ضياع مال ولده الصغير موجب لنزع الولاية من يده وللقاضي نصب وصي للتصرف في مال الصغير .

سئل :

من حافظ بك خليل - فيما إذا كان أبو القاصر مهلواً متلفاً مال ولده غير أمين على حفظه هل يجوز له التصرف في مال ولده القاصر من بيع ووهن وغير ذلك والحال ما ذكر أم كيف الحال أفينوا الجواب ولكم الثواب ؟

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أنه إذا كان الأب سفيهاً مهلواً يخاف على ضياع مال ابنه الصغير منه لا يكون له ولاية في ماله وينزع من يده ، وللقاضي الذي يملك نصب الأوصياء نصب وصي للتصرف في مال الصغير والله أعلم .

---

(\*) الفتاوى : لمجلة الشيخ عبد الرحمن فرامة ص ٢٩ م ٢٢٧ - ص ٥٦ - ١٦ من رجب ١٣٤٥ هـ - ٢٠ من يناير ١٩٢٧ م .

## الموضوع

(٢٨٢) ولاية على قاصر مسيحية أسلمت

### المبدأ

الولاية على البنت القاصر قانوناً على ما لها تكون للمجلس الحسبي المختص ثم لمن يعينه وصياً عليها .

سئل :

فتاة كانت مسيحية وأسلمت في السابعة عشر من عمرها ثم تزوجت بعد إسلامها من رجل مسلم كانت الولاية الشرعية الطبيعية عليها لأبها ثم لأمها أو أخوها ولكن هؤلاء الثلاثة مازالوا على غير دين الإسلام وليس لها مسلم أقرب إليها من زوجها الحالي . وحيث إن النظام الشرعي المعمول به الآن في مصر يحظر على أمثالها حق التصرف فيما يكون لها من الأموال أو غيرها قبل بلوغ سن الواحد والعشرين . فلن تكون الولاية الشرعية على الفتاة المذكورة ؟

أجاب :

نفيد : بأن الولاية الشرعية على البنت المذكورة في ما لها للمجلس الحسبي المختص ثم لمن يعينه وصياً عليها . وهذا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(هـ) الفتاوى : مجلة الشيخ عبد المجيد سليم ص ٤٠ م ٢٧٧ - ١٧ من ذي الحجة ١٢٥٢ هـ .  
١٢ من مارس ١٩٢٥ م .

## الموضوع

(٢٨٣) ولاية العاصب على البكر والثيب

### المبادئ

١ - لاولى حق ضم ابنته البكر مطلقا سواء عيقت عليها الفساد أم لا متى كانت حديثة السن وليس لها الانفراد بالسكنى ولا السكن حيث شاءت في هذه الحالة .

٢ - إذا طعنت في السن واجتمع لها رأى وعقل فلها السكنى في مكان لا يخاف عليها فيه وليس لأحد أوليائها حق ضمها إليه .

٣ - المراد بطعنها في السن هو دعواها في من تزول به حداتها وشبهها والمراد باجتماع الرأى والعقل كونها بحيث لا تكون عملا ولا مظنة للانحداع .

٤ - يكفى سؤال القاضى ممن يتق به ويطمئن إليه عن كون الثيب مأمونة أو غير مأمونة فإن أخبر بأنها غير مأمونة على نفسها ضمها إلى وليها وإن أخبر بأمانتها على نفسها كان لها الانفراد بالسكنى حيث لا يخوف عليها وما يجرى في الثيب يجرى في البكر المستنة .

سئل :

من فضيلة قاضى حمص قال : ادعت البنت البكر أنها بلغت السادسة عشر من عمرها وأنها بذلك أصبحت رشيدة وملكت أمر اختيار إقامتها وقد اختارت الإقامة عند جدتها لأنها الأمينة دون والدها الذى يقول إنه صاحب الولاية عليها وإنها مجبرة على الإقامة في بيته دون سواء وإنه الأمين

(٥) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم س ٤٨ م ١٧٧ - ٤٨ من مسر ١٣٥٩ هـ  
٦ من أبريل ١٩٤٠ م .

التأخر على حفظها . وجاء في التثوير متنا وشرحا ( إذا بلغت الحائض مبلغ النساء إن بكرا ضمها الأب إلى نفسه إلا إذا دخلت في السن ) أى بلغت أشدها واجتمع لها رأى فتسكن حيث أحببت حيث لا يخوف عليها وإن ثيباً لا يضمها إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها . فللأب ضمها وللجد ولاية الضم لا لغيرهما . ومثله في تكلفة فتح القدير وشرح الكنز .. أما في الفتاوى المهدية فقال : إن بكراً ضمها الأب إلى نفسه إلا إذا طعت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث أحببت حيث لا يخوف عليها إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها فللأب والجد ولاية الضم ) فادعى وكيل الأب أن المراد من كلمة طعت في السن هو بلوغ الفتاة سن الشيخوخة والمهرم مستندا في تعريف لفظ طعت ودخلت إلى ما في كتابي قطر المحيط للبستاني وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن السكيت . وقال وكيل البنت إن المراد بكلمة طعت في السن ودخلت في السن هما انتقالها من دور المراهقة إلى دور البلوغ والرشد مستندا إلى الاصطلاح الفقهي في ذلك بداعى أنه لا يعتمد على التعريف الوارد في كنز الحفاظ . وعليه فقد تقرر الاستفتاء من مقامكم مما يأتى :

١ - هل لها حق الاختيار في الإقامة إذا بلغت رشيدة أم لا ؟

٢ - ما هو المراد شرعاً من كلمة طعت في السن ودخلت في السن هل هو ما ذهب إليه وكيل الأب أم وكيل البنت . وإذا كان الأول فما هو حد الطعن في السن وما هو النص الشرعى عليه . أم يعتمد على تعريفه في كتب اللغة فقط . وإذا كان الثاني فما هو السند الشرعى ؟

٣ - متى تكون الفتاة مأمونة على نفسها وهل يجب أن يثبت ذلك بالوجه الشرعى أم مجرد ثبوتها يكون باعتماداً على الحكم بأنها غير مأمونة وهل يكون هذا من قبيل الحكم بالظن أم لا وما هو النص الشرعى فيه ؟

٤ - ما هى الشرائط التى يجب أن تتوفر في البكر البالغة لتلك حق اختيارها ؟

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أنه جاء في صفحة ٢١٢ وما بعدها من الجزء الخامس من مبسوط السرخسي مانصه « ثم الغلام إذا بلغ رشيداً فله أن يتفرد بالسكن وليس للأب أن يضمه إلى نفسه إلا أن يكون مفسداً غوفاً عليه فيثبت له أن يضمه إلى نفسه اعتباراً لنفسه بماله فإنه بعد ما بلغ رشيداً لا يبقى للأب يد في ماله فكللك في نفسه وإذا بلغ مبلغاً كان للأب ولاية حفظ ماله فكللك له أن يضمه إلى نفسه إما لدفع الفتنة أو لدفع العار عن نفسه فإنه يعير بفساد ولده . فأما الجارية إذا بلغت بكرة فلا لب أن يضمها إلى نفسه بعد البلوغ لأنها لم تختبر الرجال فتكون سريعة الانخداع فأما إذا كانت ثيباً فلها أن تتفرد بالسكنى لأنها قد اختبرت الرجال وعرفت كيدهم . فليس للأب أن يضمها إلى نفسه بعد البلوغ لأن ولايته قد زالت بالبلوغ . وإنما بقي حق الضم في البكر لأنها عرضة للفتنة وللانخداع وذلك غير موجود في حق الثيب . والأصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس للولي مع الثيب أمر » وقال صلى الله عليه وسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها » يعنى في التفرد في السكنى ولكن هذا إذا كانت مأمونة على نفسها وذكر في كتاب الطلاق أن الثيب إذا كانت غوفة على نفسها لا يوثق بها فلا لب أن يضمها إلى نفسه لبقاء الخوف . وقد بينا أن ولاية الضم في البكر لكونها غوفاً عليها فإذا وجد ذلك في حق الثيب كان له أن يضمها إلى نفسه .

وأما البكر فإن لم يكن لها أب ولا جد وكان لها أخ أو عم فله أن يضمها إليه أيضاً لأنه مشفق عليها فيقوم بحفظها وإن كانت لا تبلغ شفته شفقة الأب بمنزلة ولاية التزويج يثبت للعم والأخ بعد الأب والجد فإن كان أخوها أو عمها مفسداً غوفاً لم يخل بينه وبينها لأن ضمها إليه لدفع الفتنة . فإذا كان سبباً للفتنة لم يكن له حق ضمها إليه بل يحل هو كالمعلوم فتكون ولاية النظر بعد ذلك إلى القاضي ينظر امرأة من المسلمين ثقة فيضعها عندها . وكما يثبت للقاضي ولاية النظر في مالها عند عجزها عن ذلك فكللك في حق نفسها . فإن كانت البكر قد دخلت في السن فاجتمع لها رأيها وعقلها وأخوها أو عمها



غوف عليها فلها أن تنزل حيث شامت في مكان لا يخاف عليها لأن  
 الضم كان تخوف الفتنة بسبب الاختلاص وقرط الشبق وقد زال  
 ذلك حين دخلت في السن واجتمع لها رأيها وعقلها ، انتهت عبارة  
 الميسوط . وجاء في شرح الزيلعي ما نصه : وأما البخارية إذا كانت  
 بكرا فلا يبيها أن يضمها إلى نفسه بعد البلوغ لأنها لم تختبر الرجال ولم تعرف  
 حيلهم فيخاف عليها الاختلاص منهم . وأما الثيب فإن كانت مأمونة لا يخاف  
 عليها الفتن فليس له أن يضمها إلى نفسه لأنها اختبرت الرجال وعرفت  
 كيدهم فأمن عليها من الخلداع وقد زالت ولايته بالبلوغ فلا حاجة إلى ضمه  
 وإن كانت غوفا عليها فله أن يضمها إليه لما ذكرنا في حق الغلام . والجد  
 بمنزل الأب فيه . وإن لم يكن لها أب ولا جد وكان لها أخ أو عم فله أن  
 يضمها إليه إذا لم يكن مفسداً . أما إذا كان مفسداً فلا يمكن من ذلك . وكذلك  
 الحكم في كل عصبه ذى رحم محرم منها ، وكذلك البكر إذا طعت في السن  
 فإن كان لها عقل ورأى ويؤمن عليها من الفساد فليس لغير الأب والجد أن  
 يضمها إليه . وإن خيف عليها ذلك فلا أخ والعم ونحوهما من العصبات  
 أن يضمها إليه إذا لم يكن مفسداً . وإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرها  
 من العصبية أو كان لها عصبه مفسد فللقاضى أن ينظر في حالها . فإن كانت  
 مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرا أو ثيباً . وإلا وضعا عند  
 امرأة أمينة ثقة تقدر على الحفظ لأنه جعل ناظرا للمسلمين ، وأما ظاهر  
 ما ذكر أن للأب أو الجد عند علم الأب ولاية ضم البكر مطلقا سواء  
 أكانت حديثة السن أم طاعة فيها وسواء أكانت مأمونة على نفسها أم غير  
 مأمونة وأن غير الأب والجد له حق ضم البكر إلى نفسه إذا كانت حديثة  
 السن فإن طعت فيها واجتمع لها رأيها وعقلها فليس له ولاية ضمها ولها  
 أن تسكن حيث أحببت في مكان لا يخاف عليها فيه . وكلام غير خمس الأئمة  
 السرخسى والزيلعي من الفقهاء الذين اطلعنا على أقوالهم أنه لا فرق بين الأب  
 والجد وغيرهما في أن البنت البكر إذا طعت في السن واجتمع لها رأيها  
 وعقلها ليس لأحد من الأولياء مطلقا أن يمنحها من السكنى حيث شامت في  
 مكان يؤمن عليها فيه . فقد جاء في المحيط ما نصه : فأما البخارية إذا بلغت

فإن كانت ثيبا فليس للأولياء حق الضم إلى أنفسهم ولها أن تنزل حيث شاءت إلا أن يخاف عليها الفساد فحينئذ للأولياء حق الضم إلى أنفسهم . وإن كانت بكراً فلا لأولياء حق الضم إلى أنفسهم وإن كان لا يخاف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن . فأما إذا دخلت في السن فاجتمع لها رأيها وعقلها فليس للأولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتخوف عليها ، اهـ ومثل ذلك في البحر والدر المختار وغيرهما . ويمكن حمل كلام المبسوط على ما جاء في هذه الكتب من عدم الفرق بين الأب والجد وغيرهما بمعونة تعليله حق ضم الأولياء للبكر . كما يمكن حمل قول الزيلعي « فليس لغير الأب والجد » على أنه لا مفهوم له وبذلك تلتم عبارات الفقهاء . وخلاصة ذلك أن للولي من الأب أو الجد عند عدم الأب أو غيرهما عند علمهما حق ضم البكر مطلقاً يخيف عليها الفساد أم لا متى كانت حديثة السن وأنها ليس لها أن تفرد بالسكنى ولا أن تسكن حيث شاءت في هذه الحالة . وأنها إذا دخلت في السن واجتمع لها رأيها وعقلها فلها أن تسكن في مكان لا يخاف عليها فيه وليس لأحد من الأولياء في هذه الحالة حق الضم . وظاهر من كلامهم أن المراد بالنسب التي دخلتها أو طعنت فيها هي السن التي يزول بها حدانها والتي يزول بها فرط شبقتها وأن المراد باجتماع رأيها وعقلها أن تكون من العقل والرأى بحيث لا تكون مظنة الانخداع فتزول بذلك العلتان في وجوب الضم للولي وهما فرط الشبق ومظنة الانخداع . هذا والظاهر مما جاء في ابن عابدين نقلاً عن الرحمتي ونصه « عبارة الوجيز مختصر المحيط إلا إذا كانت مسنة ولها رأى ، وفي كفاية المتحفظ وفقه اللغة من رأى البياض فهو أشيب وأشمط ثم شيخ فإذا ارتفع عن ذلك فهو مسن » أنه يريد تفسير كلمة مسنة الواردة في عبارة الوجيز بما جاء في الفقه وهو من ارتفع عن السن التي يكون بها المرء شيخاً . ويؤيد هذا أن الفقهاء ليس لهم اصطلاح خاص في ذلك فيحمل كلامهم على المعنى اللغوي . وجاء في الفتاوى الولوالجية « إذا بلغ الصغير زالت ولاية الأب عنه . لا حق للأب فيه إذا كان مأموناً عليه وإن كان مخوفاً عليه له أن يضمه إلى نفسه لما ذكرنا وكذلك البنت البالغة . وإن اختلف الأب والبنت البالغة يسأل عن حالها

فإن كانت كما يقول ضمها إلى نفسه . أما البكر فلا يبيها أن يضمها إلى  
 نفسه لأنها سريعة الانخداع » ا هـ وظاهر من هذا أنه إذا تنازعت البنت  
 الثيب مع أبيها في أنها مأمونة على نفسها أو غير مأمونة أنه يكفي في ذلك  
 أن يسأل القاضى من يثق بهم ويطمئن إليهم ممن يعرفونها ويقفون على شئونها  
 عن حالها . فإن أخبره من يثق بهم أنها غير مأمونة على نفسها حكم القاضى  
 بضمها إلى الأب وإن أخبره من ذكروا أنها مأمونة على نفسها كان لها أن  
 تنفرد بالسكنى حيث لا يتخوف عليها . والظاهر أن هذا يجرى أيضاً في  
 البكر المستنة إذا اختلفت مع أبيها في ذلك فيكفى أن يسأل القاضى من يثق  
 بهم من جيرانها والواقفين على أحوالها وشئونها ، ولا شك أن العمل بالظن  
 واجب في المسائل العملية التي لا يتيسر للقاضى القطع فيها . وما تقدم جميعه  
 يعلم أولاً : أنه لا شبهة في أن البنت البكر التي بلغت السادسة عشرة حديثة  
 السن وغير مسنة فلوالدها حق ضمها وإن لم يخف عليها الفساد ، ثانياً : أن  
 معنى طعنت في السن هو ما جاء في معنى مسنة في رد المختار عن الرحمي  
 نقلاً عن بعض كتب الفقه ، ثالثاً : أن كونها مأمونة على نفسها يكفي في  
 تبيينه للقاضى وثبوت عنه سؤاله من الواقفين على حالها . كما يعلم الإجابة  
 على باقى المسئول عنه . هذا ما ظهر لنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٣٨٤) وضع الصغيرة لدى ثقة عند الخوف عليها من أهلها

## المبدأ

توضع الصغيرة لدى ثقة متى أمن على نفسها وعرضها ودينها إلى أن يثبت في أمر تحقيق مصلحتها .

مسئل :

تزوج رجل بامرأة في بلد ما وقام بالعمل مع شريك له في بيع المأكولات ثم هرب مع ابنة شريكه وكان سنها يتراوح بين ١٤ ، ١٦ سنة وعند ضبطهما اعترف الزوج بأنه اتفق مع البنت على الزواج وهربا معا وأنه اعتدى على عفافها واعترفت الفتاة بذلك ومن تقرير الطبيب وجد أن بكارتها قد أزيلت برضاها حيث لم يوجد بجسدها أية علامات تدل على العنف أو المقاومة وقد رفض أبوها وأهلها تزويجها وأرادوا أخذها ولكن خوفاً على حياة الفتاة من القتل دفعوا للمار على عوالدهم فهل يجوز تسليمها لأبيها مع عدم الأمان على سلامتها أولاً ، وهل يمكن وضعها عند امرأة مسلمة ثقة أمينة عليها أو توضع لدى الجمعية الخيرية تحت رعاية الحكومة ؟

أجاب :

اطلعنا على كتابكم رقم ٢٣٧٧ المؤرخ ٢٢ / ٤ / ١٩٤٠ ونفيد أننا نرى أن ترسل البنت المذكورة ووالدها ومع البنت من الجند من يحفظها إلى

---

(هـ) المثلث : لمصلحة الشيخ عبد المجيد مسلم م ٤٨ م ٢٤٦ - ١٥ ربيع اول ١٣٥٩ هـ  
٢٣ أبريل ١٩٤٠ م .

فضيلة القاضى الشرعى الذى له الولاية فى هذا الموضوع « فضيلة قاضى محكمة يبا الشرعية » لتقييد قضية مستعجلة طبقا للمادة رقم ٤٥ من قانون المحاكم الشرعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والنظر فى الموضوع وعمل ما فيه المصلحة والخير لهذه البنت بتزويجها من الرجل الذى اتفقت معه على الزواج إن لم يكن هناك مانع شرعى ولا قانونى من ذلك وإن لم يرض أهلها . فإذا لم يتيسر هذا أو كان تزويجها منه لا يدفع ضرر أهلها عنها قرر وضعها إما عند امرأة مسلمة ثقة لا يخشى من وجودها عندها ضرر عليها لاف نفسها ولا فى عرضها وإما عند الجمعية المشار إليها بكتابكم إذا كان فى وجودها عند هذه الجمعية مصلحة لها ولا ضرر عليها فى نفسها ولا فى عرضها ولا فى دينها ، وتوضع عند الثقة أو الجمعية إلى أن يفصل فى موضوع حق ضمها إلى الولى إما بالحكم للولى بضمها إليه إن ثبت قدرته على حفظها وأمانته عليها وعدم خشية ضرر عليها من وجودها عنده وإما برفض دعواه إن لم يثبت ذلك وتقرير بقائها عند الثقة أو الجمعية . وهذا إذا لم يرفضه بعد بحث الموضوع طريقا أصح للبنت من ذلك ويبلغ فضيلته ما جاء بكتابكم .



## الموضوع

(٢٨٥) لا ضمان على الأب أو الجد إذا مات مجهلين مال القصر

## المبادئ

١ - لا يضمن الأب أو الجد إذا مات مجهلا مال الصغير على القول الصحيح .

٢ - ما يعرف من تركته أنه من مال الابن فهو للابن وما لم يعرف حاله لا يضمنه الأب .

سئل :

توفي رجل بالأقطار الحجازية وكان ولياً طبيعياً على أولاد ابنه المتوفى قبله . وكان هؤلاء الأولاد حصة في منزلين وفي سيارة . تلو شهرياً هذه الجهات ١٥ جنيه . وكان على والدهم دين بمبلغ ٧٠٠ جنيه سددها الجدة وكان يتفق على هؤلاء الأولاد وقد مات بالأقطار الحجازية مجهلا فلا يدري إذا كان هؤلاء الأولاد بعد تسديد الديون والمصاريف شيء باقي في ذمة الجدة أم لا ؟ مع ملاحظة أن حصة هؤلاء الأولاد في المنزلين وفي السيارة موجودة .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال .

ونفيد : بأن المتبوص عليه شرعا في الأب إذا مات مجهلا مال صغيره أنه لا يضمن على القول الأصح فما يوجد من تركته مما هو معروف أنه

(هـ) المتن : لمصلحة الشيخ حسين محمد مخلوف من ٥٦ م ٤٣٦ - ١٥ رجب ١٣٦٥ هـ  
١٥ من يونيه ١٩٤٦ م .

من مال الابن فهو للابن وما لم يوجد منها ولم يعرف حاله لا يضمه الأب .  
 كما نصوا في الجلد إذا مات مجهلاً مال ابن ابنته الصغير أنه لا يضم فصار  
 حكم الأب والجد في هذه الحالة واحداً وهو علم الضمان بالتجهيل . ومن  
 هذا يعلم أن هذا الجلد المذكور حاله في السؤال لا يضم شيئاً لأولاد ابنته  
 من ريع المنزل والسيارة حيث مات مجهلاً . وبهذا علم الجواب عن السؤال  
 متى كان الحال كما ذكر به والله تعالى أعلم .







من أحكام التذوق



## الموضوع

(٣٨٦) نذر

## المبادئ

١- النذر مخلوق لا يجوز لأنه عبادة والعبادة لا تكون مخلوق .  
كذلك النذر للميت لأنه لا يملك . والاعتقاد بأنه يتصرف في الأمور دون الله تعالى كفر .

٢- لا يجوز لخادم الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه إلا أن يكون فقيراً وله عيال فقراء عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فيأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة .

٣- ما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها وينقل إلى فرائح الأولياء تقريباً إليهم حرام باجماع المسلمين ما لم يفصلوا صرفها للفقراء الأحياء قولا واحداً .

٤- حسن الظن بالمسلمين يقتضى حمل أعمالهم على ما يطابق أحكام شريعتهم .

٥- متى علم أن هذه النذور صدقات للفقراء فحكمها حكم الصدقة وهي لا تملك إلا بالتبضع ولا يختص بها أشخاص من الفقراء بأعيانهم .

٦- إذا كان للصريح والمسجد ناظر معين لإدارة شئونهما فله تقسيم ما يرد لصندوق النذور وتوزيعه على الفقراء مطلقاً بحسب ما يراه في كل وقت ولا يقيده اتفاق سابق حصل منه مع آخرين .

(\*) المثل : مفصلة الشيخ عبد الرحمن تراصة من ٢٩ م ٢٢٨ من ٨١ ، ٨٢ --  
١٥ رمضان ١٣٤٥ هـ - ١٩ مارس ١٩٢٧ م .

سئل :

من حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد القوصى رئيس محكمة أسبوط  
الشرعية بما صورته :

ما حكم الشريعة الفراء فى الأموال التى يتلونها أصحابها لبعض الأولياء  
فيضعونها فى الصناديق الموجودة بأضرحتهم - هل تصح المطالبة بها من  
أى شخص يدعى بأن له فيها حقا لا تنسأبه إلى هذا الولي ؟ وإذا كان للضريح  
أو المسجد ناظر معين لإدارة شئونهما من قبل القاضى فهل يكون هذا  
الناظر حرا فى توزيع التلور حسب إرادته . وإذا سبق لهذا الناظر عمل  
اتفاق مع بعض أشخاص على توزيع هذه التلور بطريقة مخصوصة . فهل  
يكون ملزما بتنفيذ هذا الاتفاق ؟ أم يكون له حق العزل عنه ؟ وإذا  
توفى من حصل الاتفاق بينهم وبين الناظر أو بعضهم فهل يكون لأحد غيرهم  
الحق فى التمسك بهذا الاتفاق بصلته وارثا لمن حصل هذا الاتفاق معه ؟

أجاب :

قال فى البحر صحيفة ٣٢٠ ج ٢ نقلا عن الشيخ قاسم فى شرح الدرر  
مانصه ( وأما التلر الذى يتلونه أكثر العوام على ماهو مشاهد كأن يكون  
لأنسان غائب أو مريض أوله حاجة ضرورية فىأتى بعض الصلحاء فيجعل ستره  
على رأسه فيقول ياسيدى فلان إن رد غائبى أو أوعوفى مريضى أو قضيت  
حاجتى فلك من الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من  
الماء كذا أو من الشمع كذا أو من الزيت كذا فهذا التلر باطل بالإجماع  
لوجوه. منها : أنه تلر مخلوق والتلر مخلوق لا يجوز لأنه عبادة والعبادة لا تكون  
للمخلوق ، ومنها أن المنلور له ميت والميت لا يملك ، ومنها أنه ظن أن الميت  
يتصرف فى الأمور دون الله تعالى ، واعتقاده ذلك كفر اللهم إلا أن قال يا الله  
لانى نلرت لك إن شفيت مريضى أو رددت غائبى أو قضيت حاجتى أن  
أطعم الفقراء الذين بباب السيدة نفيسة أو الفقراء الذين بباب الإمام الشافعى  
أو الإمام الليث أو اشتري حصرا لمساجدكم أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن

يقوم بشماثرها إلى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والتلوة عز وجل وذكر الشيخ إنما هو عمل لصرف التلوة لمستحقيه القاطنين برباطه أو مسجده أو جامعه فيجوز بهذا الاعتبار. إذ مصرف التلوة للفقراء وقد وجد المصرف ولا يجوز أن يصرف ذلك لغى غير محتاج ولا للشرى ذى منصب لأنه لا يعمل له الأخلد مالم يكن محتاجاً فقيراً . ولا لدى النسب لأجل نسبة مالم يكن فقيراً ولا لدى علم لأجل علمه مالم يكن فقيراً . ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة التلوة للمخلوق . ولا يتعد ولا تذهل اللمة به ولأنه حرام بل هت . ولا يجوز لحادم الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه إلا أن يكون فقيراً وله عيال فقراء عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فيأخلونه على سبيل الصدقة المبتدأة فأخله أيضاً مكروه مالم يقصد به التأخر التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر عن عن تلوة الشيخ. فإذا علمت هذا لما يؤخذ من الترام والشمع والزيت وغيرها وينقل إلى ضرائح الأولياء تقريباً إليهم فحرام يلجأ المسلمون مالم يقصروا صرفها للفقراء الأحياء قولاً واحداً . ١ هـ وحسن الظن بالمسلمين يقتضى حمل أعمالهم على ما يوافق أحكام شريعتهم ، فوضعهم للأموال في الصناديق الموجودة بأضرحة الأولياء إنما يقصدون به التصديق على الفقراء الموجودين بذلك الضريح لامتلاك صاحب الضريح لجزمهم بموته، ولأن عقيدة المسلمين أن الضار والنافع هو الله سبحانه وتعالى — ومنى علم أن هذه التلوة صدقات للفقراء لحكمها حكم الصدقة ومعلوم أن الصدقة لا تملك إلا بالقبض ولا يختص بها أشخاص من الفقراء بأعيانهم فيستوى فيها القريب من صاحب الضريح والأجنبي عنه — وإذا كان للضريح والمسجد ناظر معين لإدارة شؤنها من قبل القاضي وكان من مشمولات نظره تقسيم ما يرد بصندوق التلوة وتوزيعه فله تقسيمه وتوزيعه على الفقراء مطلقاً بحسب ما يراه في كل وقت ولا يقيده اتفاق سابق حصل منه مع آخرين والله أعلم .

## الموضوع

(٢٨٧) حكم النذر على الأضرحة والأولياء

### المبادئ

١- النذر لأصحاب الأضرحة والأولياء والصالحين باطل بالإجماع لأنه نذر مخلوق وهو غير جائز لأن النذر عبادة وهي لا تكون لمخلوق أبداً ولأن المنذور له ميت والميت لا يملك .

٢- إذا ظن الناذر أن الميت يصرف في الأمور دون الله سبحانه وتعالى واعتقده كان ذلك كفراً والعياذ بالله إلا إذا قال إنه ينذر لله سبحانه وتعالى إذا شفى مريضه أو قضيت حاجته أن يطعم الفقراء الواقفين بباب السيدة نفيسة أو الإمام الشافعي الخ مما يكون فيه نفع الفقراء فيكون جائزاً .

٣- لا يجوز صرف النذر لغنى غير محتاج ولا لشريف ذي منصب ولا لدى التسب لأجل نسه ولا لدى علم من أجل علمه ما لم يكن كل هؤلاء فقراء .

٤- إذا كان النذر لغير الله تعالى فهو حرام والمال المنذور يجب رده إلى صاحبه إن علم وإلا يكون من قبيل المال الضائع الذي لا يعلم له مستحق فيصرف على مصالح المسلمين أو على الفقراء . .

٥- التنازل عن الحق في صندوق النذور باطل لأن الحق فيه لم يثبت شرعاً حتى يمكن التنازل عنه وعلى فرض أن له حقاً فيه فهذا من الحقوق التي لا تقبل التنازل أو التملك أو التي تنقل بالإرث .

---

(هـ) المتن : نسخة الشيخ عبد المجيد مسلم من ٥٤ م ٨٩٥ - ١٠ محرم ١٣٦٤  
٢٥ ديسمبر ١٩٤٤ م .

مسئل :

سيدة لما حصص في صندوق النذور والصدقات بفریح أحد الأولياء  
قد تنازلت هذه السيدة عن هذه الحصص لأولاد بنتها .

فهل يصح لهذا التنازل شرعا وهل هذه الصدقات والنذور تورث ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال :

ونفيد : بأنه قد جاء في البحر قبيل باب الاعتكاف من الجزء الثالث نقلا

عن الشيخ قاسم وفي شرح النور مائمه : -

« وأما النذر الذي ينلره أكثر العوام على ما هو مشاهد كأن يكون  
لإنسان غالب أو مريض أو له حاجة ضرورية فيأتي بعض الصلحاء فيجعل  
سرة على رأسه فيقول ياسيدي فلان إن رد غائبى أو عوفى مريضى أو قضيت  
حاجتى فلك من الذهب كذا، من القضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا  
أو من الشمع كذا، أو من الزيت كذا . فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه . منها  
أنه نذر مخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لأنه عبادة والعبادة لا تكون للمخلوق.  
ومنها أن المنذور له ميت والميت لا يملك . ومنها أن ظن (ولعل الصواب أنه ظن)  
أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر - اللهم  
إلا إن قال يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضى أو رددت غائبى أو قضيت  
حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الفقراء الذين يباب  
الإمام الشافعى أو يباب الإمام الليث أو أشتري حصرا لمساجدهم أو زينا  
لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها إلى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء  
والنذر لله عز وجل . وذكر الشيخ إنما هو محل لصرف النذر لمستحقه  
القاطنين برباطه أو مسجله أو جامعه فيجوز بهذا الاعتبار إذ مصرف النذر  
الفقراء وقد وجد المصرف ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى غير محتاج .  
واللشریف ذى منصب لأنه لا يحل له الأخذ مالم يكن محتاجا فقيرا ولا لذى  
النسب لأجل نسبه مالم يكن فقيرا ولا للى علم لأجل علمه مالم يكن فقيرا .

ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للإجماع على حرمة النذر  
للمخلوق ولا ينعقد ولا تشتت اللمعة به ولأنه حرام بل صحت ولا يجوز لخادم  
الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه إلا أن يكون فقيراً  
أو له عيال فقراء عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فيأخذونه على سبيل  
الصدقة المبتدأة، فأخذه أيضاً مكروه مالم يقصد به الناذر التقرب إلى الله تعالى  
وصرفه إلى الفقراء بقطع النظر عن نذر الشيخ. فإذا علم هذا. فما يؤخذ من  
الدراهم والشمع والزيت وغيرها وينقل إلى ضرائح الأولياء تقريباً إليهم  
فحرام بإجماع المسلمين مالم يقصدا صرفه للفقراء الأحياء قولاً واحداً. انتهى.

والظاهر لنا أن هؤلاء العوام وإن قالوا بأنفسهم إنني نذرت لله أو تصدقت  
لله فقصدتهم في الواقع ونفس الأمر إنما هو التقرب إلى الأولياء والصالحين  
وليس مقصدتهم التقرب إلى الله تعالى وحده ولم يبتغوا بذلك وجهه .  
ولقد صدق حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة رحمه الله  
تعالى إذ يقول في رسالته التي ألفها في النذور وأحكامها ما أشبه مايقدمون  
من قربان وماينذرون من نذور وما يعتقلون في الأضرحة وساكنتها بما كان  
يصنع المشركون في الجاهلية وما يغني عنهم نفي الشرك عنهم بالنسبة. وأفعالمهم  
تنبئ عما يعتقلون من أن هؤلاء الأولياء لهم نافعون ولأعدائهم ضارون  
انتهى. — وقد جاء في سبيل السلام شرح بلوغ المرام مانصه :

« وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات  
فلا كلام في تحريمها لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر ويحلب  
الخير ويدفع الشر ويعافي الأليم ويشفي السقيم وهذا هو الذي كان يفعله عباد  
الأوثان بعينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير على  
الشرك ويجب التمسك به وإبادة أنه من أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله  
عباد الأصنام. لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً :  
انتهى — وجاء في الروضة الندية وشرحها : « ومنه رأى من النذر غير الصحيح  
— النذر على القبور لكون ذلك ليس من النذر في الطاعة ولا من النذر الذي  
يبتغى به وجه الله تعالى بل قد يكون من النذر في المعصية إذا كان يتسبب



عنه اعتقاد فاسد في صاحب القبر كما يتفق ذلك كثيراً انتهى - ولو عبر  
 صاحب الروضة بقوله بل هو نلر في المعصية إذ يتسبب عنه اعتقاد فاسد  
 في صاحب القبر لكانت العبارة أو في بما هو الواقع عند العوام - وقد أطل  
 القول في ذلك الشوكاني في رسالته المسماة شرح الصدور في محرم رفع القبور  
 ولولا خشية الملل للذكرناه . وما ذكرناه فيه الكفاية . بما ذكره يتبين أن نلر  
 العوام لأرباب الأضرحة أو المتصدق لم تقريباً إليهم - وهو ما يقصده هؤلاء  
 الجهلة مما ينلروته أو يتصدقون به حرام بإجماع المسلمين والمال المتلور  
 أو المتصدق به يجب رده لصاحبه إن علم . فإن لم يعلم فهو من قبيل المال الضائع  
 الذي لا يعلم له مستحق فيصرف على مصالح المسلمين أو على الفقراء ولا يتعين  
 فقير بصرفه إليه فليس لفقير معين ولو كان خادماً للضريح أو قريباً لصاحبه  
 حق فيه قبل القبض . ومن قبض منهما شيئاً وكان فقيراً فلأنما تملكه بالقبض  
 ولا يجوز لغنى أن يتناول منه شيئاً فإذا تناول منه شيئاً لا يملكه ووجب رده  
 على مصارفه . ومن هذا يعلم أنه ليس للمتنازلة المذكورة حق فيها يوضع  
 في الصندوق المذكور من الأموال فإذا تنازلت فلأنما تتنازل عن شيء لم يثبت  
 لها شرعاً . وعلى فرض أن لها حقاً فيه فليس هذا الحق من الحقوق التي تقبل  
 التنازل والتليك أو التي تقتل بالارث عنها لورثتها . وبهذا علم الجواب  
 عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٢٨٨) جواز الوفاء بالندرية ليلة العرس

### المسألة

يجوز الوفاء بالندرية ليلة زواج صاحب النذر ولا يلزم ذبح غيره فيها للعرس وإن كان من السنة أن يؤم بشاة .

سئل :

نذر شخص لله نذرا وهو عجل بقر أى أنه بصفة أن يعمل ليلة لله وهو يريد زواج أحد أولاده في هذه الليلة .

فهل يجوز ذبح العجل في هذه الليلة علما بأنه أثناء نذره كان ولده الذى يرغب زواجه مريضا ولقد نذر ذلك إن عافاه الله ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال ، والجواب :

أن المفهوم من السؤال أن السائل نذر لله تعالى ذبح عجل بقر يعمل به ليلة لله تعالى إن شفي الله ولده من مرضه وهو ظاهر في أن المنذور ذبح العجل لعمل ليلة لله تعالى به أى إقامة حفل يطعم فيه الفقراء بلحمه بعد شفاء ولده من مرضه لأن الليلة لا تكون لله تعالى إلا إذا كان فيها تصدق على الفقراء بلحمه وهذا جائز شرعاً . وقد نص فقهاء الحنفية على أن التأخر

(هـ) المتن : بصفة الشيخ حسين مخلوف من ٥٩ م ٢١٩ - ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٢٧ هـ  
٨ مايو ١٩٤٨ م .

لو قال إن برئت من مرضي هذا فإله على أن أذبح شاة لزمه النذر ووجب  
الوفاء به ، وكذلك لو قال أذبحها وأتصدق بلحمها . والسائل قد جمع بين  
ما يدل على النذر وهو قوله نذر الله تعالى وبين التصديق على الفقراء بقوله  
ليلة الله تعالى . ويجب عليه الوفاء بالنذر إذا تحقق الشفاء وقد شفى الله ابنه  
المريض وحل وقت زفافه فلا مانع أن يكون العرس ليلة الوفاء بالنذر فيلبيح  
العجل ويطلع الفقراء بلحمه في هذه الليلة ولا يلزم ذبح غيره فيها لأجل  
العرس لعدم وجوب ذلك عليه وإن كان من السنة أن يؤلم في العرس بشاة  
والله تعالى أعلم .



## من أحكام البيع



## الموضوع

### (٢٨٩) بيع الوصى ممتلكات القاصر

### المبدأ

١ - إذا ثبت عيانة الوصى ضمن مال القاصر ويعزله القاضي .

مسئل :

بإفادة من قاضي مديرية الغربية ١٣١٤ مضمونها . أنه لما أرسل المفتي مديرية الغربية دعوى أمين عطا الله على السباعي محمد دنيا . الوصى على يتيمى المرحوم طلخان دنيا . بخيائه في مال القاصرين المذكورين لاخلاعه عليها والإفادة . وردت مكاتبة بأنه حصل له اشتباه ولهذا يأمل القاضي المذكور الإطلاع عليها والإفادة بما يظهر . ومضمون صورة الدعوى المذكورة أنه بعد التعريف الشرعي ادعى أمين عطا الله معاون بيت المال بالمديرية المذكورة حالا ابن عطا الله حسن بعد الإذن له بالخصومة من القاضي المذكور فيما يأتي وقبوله لذلك منه على - على السباعي محمد دنيا الوصى الشرعي على أبي الفتح وخضر القاصرين يتيمى المرحوم طلخان دنيا الوصاية المختارة من قبل والدهما المذكور المقبولة منه في حال حياته وبعد مماته التي لم يرجع عنها ومات مصرا عليها اشكوك بها من قبل الشيخ حسن الحكيم الشير بذلك قاضي محكمة مركز السنتة الشرعية حالا بأن طلخان دنيا المذكور توفي والمحصر إرثه الشرعي في زوجته زينب أبي زيد سلامة وولديه منها أبي الفتح وخضر القاصرين المذكورين لا وارث له سواهم وأن إرثه الشرعي قد انتقل إليهم ومن ضمن ما هو مخلف عنه وتركه ميراثا لم على فرائض الله تعالى

(٩) الفتى : فضيلة الشيخ حسونة النواوى م ١ م ٨٥ - ٥٤ - ٦٦ من المحرم ١٣٢٤ هـ .

الثالث ثمانية قرايط شالعا في تسعة وعشرين ماشية جاموساً وأبقاراً. لزوجه المذكورة قيراط واحد. ولولديه المذكورين سبعة قرايط باقى ذلك للذكر منها ضعف الأنثى وأن هذا الوصى المدعى عليه وضع يده على التسعة وعشرين ماشية المذكورة الى من ضمنها نصيب القاصرين المذكورين وخان فيما يخصهما بسبب أنه باع جميع حصتهما الى قدرها سبعة قرايط المذكورة على الشيوع في التسعة والعشرين ماشية المذكورة بمبلغ قدره ثلاثة آلاف ومايتان وثلاثة وستون قرشاً ونصف وربع قرش فضة صاخاً جيدة راجحة مستعملة منسوبة ضربها المصغر بعقد بيع صحيح شرعى جرى بينه وبين المشتري لذلك بإيجاب وقبول شرعيين وعلى بن المبيع والمشتري المذكورين وقبض من المشتري المذكور ثمن المبيع المذكور وهو المبلغ المرقوم ، واستهلكه في شئون نفسه الخاصة بدون مسوغ شرعى ولم يصرف منه على القاصرين المذكورين شيئاً . وبسبب ذلك صار غائباً في حقوقهما . وطالب هذا المأذون المدعى هذا الوصى المدعى عليه برد مثل مبلغ ثمن المبيع المذكور وهو القدر المذكور الذى استهلكه هذا المدعى عليه في شئون نفسه ليحوزه للقاصرين المذكورين بالفريضة الشرعية وطلب الحكم عليه بثبوت استهلاكه لعين هذا المبلغ الموصوف المذكور وضمانه وعزله من وصايته على القاصرين المذكورين بسبب نجاته المذكورة وأمره برد مثل المبلغ المذكور له ليحوزه للقاصرين المذكورين بالفريضة الشرعية بينهما وسأل سؤال هذا المدعى عليه وجوابه عن ذلك . وبسؤاله عن ذلك أجاب طاعاً بالتصديق على جميع دعوى المدعى المذكورة . ما عدا استهلاكه للمبلغ المرقوم وصرفه في شئون نفسه فإنه أنكر ذلك وجعله جعلاً كلياً .

أجاب :

بالاطلاع على صورة الدعوى المرفقة بهذه المكاتبه ظهر أنه يكلف المأذون المدعى إثبات ما أنكره الوصى المدعى عليه من استهلاكه في شئون نفسه ما يخص القاصرين في ثمن المبيع ومتى ثبت ذلك بالوجه الشرعى على الوصى المذكور ضمن ما يخص هذين القاصرين في ذلك الثمن واستحق العزل عن الوصاية عليهما لنجاته بملك .



## الموضوع

(٣٩٠) بيع فاسد

### المبدأ

لا يعتبر عقد البيع سنداً للملكية إذا اشتمل العقد على ما يمنع صحته .

سئل :

من مزارع بمركز شربين في صورة عقد عور بينه وبين وكيل البنك العقاري المصري يتضمن أن البنك باع وتنازل إليه وإلى ولده القاصر متاصفة بينهما ٨٧٠ فدان وما عليها من أشجار ومبان وسواق وغيره بدون استثناء ولنفسه حاصصة المنزل المعد للسكنى على أرض ألف ذراع تقريباً مبنية اثنتي عشرة وحلوه وأن البنك يملك العقارات المذكورة بأحكام مسجلة وأن المشتري بصفته المذكورة وادفع اليه على العقارات المذكورة ومتنفع بها وعليه الأموال والعشور المبرية وقد قبل المشتري شراء الأقطان والبيت صفقة واحدة بدون فruz ولا تقسيم في نظير مبلغ يسدّد للبنك على أقساط سنوية وإن تأخر المشتريان في سداد قسط واحد في ميعاده يعتبر البيع ملغياً من نفسه . واستفهم السائل عما إذا كان البيع بما اشتمل عليه العقد المذكور فاسداً شرعاً أم لا ؟

أجاب :

لا يعتبر هذا العقد سنداً للملكية المبيع لقساد البيع المذكور فيه بسبب اشتراكه على ما يمنع صحته مما هو مذكور . في البند الخامس فلا يحول عليه شرعاً إلا إذا كان مستوفياً شرائط الصحة المعروفة والله أعلم .

## الموضوع

(٣٩١) ما يدخل في المبيع تبعاً وحق الشفعة

### المبدأ

١- شراء أحد الشركاء في تخيل بعضه مع شرط البقاء في الأرض والقرار فيها يدخل الجزء القائم عليه التخييل من الأرض في المبيع ويكون لمشتري الدار (الشريك في الأرض) الشفعة في التخييل تبعاً للأرض .

مسئل :

من على محمد الدويري في رجل اشترى داراً فيها تخيل مشترك مع الأرض بينه وبين آخرين ثم إن أحد شركائه في التخييل باع نصيبه فيه لآخر من باقي الشركاء لاشترى الآخر للقرار فلما بلغ البيع مشتري الدار طلب الشفعة في هذا النصيب الذي اشترى للقرار تبعاً للشفعة في الأرض التي قام عليها التخييل فهل يصح له هذا الطلب ويكون له الشفعة في التخييل تبعاً للأرض التي قام عليها ، أفيدوا الجواب .

أجاب :

إذا اشترى أحد الشركاء في التخييل بعضه مع اشتراط البقاء في الأرض والقرار يدخل ماقام عليه ذلك الجزء من الأرض في البيع ويكون لمشتري الدار الشريك في الأرض التي قام التخييل على بعضها الشفعة في التخييل تبعاً للأرض . فإذا استوفى طلب الشفعة شروطه كان له الأخذ بها والله أعلم .

(٥) المصنف : فضيلة الشيخ محمد عبده م ٢ ص ٣٩٤ - م ١٦٤ - ١٢ من حسين  
١٣١٩ هـ

## الموضوع

(٢٩٢) بيع بشرط

المبادىء

١- البيع بشرط الخيار لمدة خمس سنوات في دفع الثمن وإمضاء البيع  
أورده مع ترك الديون في حالة الرد يفسد به البيع .

٢- بيع المشتري جزءاً من المبيع إليه بالعقد الأول بشرط الخيار في  
إمضائه إن تم العقد الأول ونفذ يكون فاسداً أيضاً ولا حق لمن له حق الشفعة  
فيها إلا إذا كان العقد صحيحاً .

٣- زوال المفسد في كلا العقدين يعطى لمن له حق الشفعة طلبها بعد  
سقوط الخيار لا قبله ويبقى حق الشفعين محفوظاً إلى أن يلزم المبيع أو يطل  
الخيار .

سئل :

من جناب الفواجة جبرائيل يوسف دبابة في بيع جعل فيه الخيار  
للمشتري في دفع الثمن بعد مدة معينة وهي خمس سنوات على أن يدفع عربوناً  
للبيع ثم إذا اختار رد المبيع ترك العربون الذي دفعه . ثم باع المشتري جزءاً من  
المعين المبيعة لآخر وأخذ منه عربوناً على شرط أن له الخيار في فسخ البيع  
ورد العربون إذا هو لم يتم عقده مع البائع الأول هل تصح الشفعة لمن له  
حق طلبها من المشتري الثاني لو كان البيع صحيحاً لازماً وهل يجب على طالب

---

(ج) الفتى : لشفعة الشفعين محمد عبده ص ٢ م ٤٠٥ - ص ١٦٨ - ٢ من رمضان ١٢١٩ هـ .

الشفعة أن يطلبها بمجرد سماعه بعقد هذا البيع مع بقاء شرط الخيار للبائع فإذا لم يطلب الشفعة سقط حقه فيها، أو لا يلزم طلب الشفعة إلا بعد سقوط الخيار ولزوم البيع ويكون حقه في طلب الشفعة محفوظاً باتياً إلى أن يصير البيع لازماً.

أجاب :

شرط الخيار في مدة الخمس سنوات في دفع الثمن وإمضاء البيع أو رد المبيع وترك العربون مما يفسد البيع فيكون البيع الأول فاسداً ولما كان البيع الثاني قد شرط فيه المشتري الأول أن له الخيار في إنفاذه إن أمضى العقد الأول الذي شرط لنفسه الخيار فيه مدة خمس سنوات وعلم إنفاذه إن لم يعضه . فهذا العقد يكون فاسداً أيضاً وعقد البيع إذا كان فاسداً لا يكسب حق الشفعة لمن له الحق لو كان البيع صحيحاً ولا يثبت حق الشفعة إلا إذا زال الفساد ووجد ما يقتضي لزوم العقد وامتناع التماسخ. وعلى هذا. فإذا كان الحال في هذه الواقعة أن الفساد قد زال ولم يبق خيار للبائع الثاني في فسخ العقد جاز طلب الشفعة بعد سقوط خيار البائع ولا يجوز قبلها ولا شك أن حق الشفيع في طلب الشفعة يبقى محفوظاً له إلى أن يلزم البيع ويبطل الخيار فيه والله أعلم .



## الموضوع

(٢٩٢) بيع المورث في مرض موته لبعض الورثة

## المبدأ

البيع في مرض الموت لبعض الورثة موقوف على إجازة الباقيين .

مسئل :

شخص مريض ثم مات وقبل وفاته بشهرين باع للذكور فقط من أولاده  
معظم أطيانه وعقاراته بمن ينحس وحرّم الإناث من بناته . فهل يصح  
البيع أو يكون باطلا موقوفاً على إجازة الورثة ؟

أجاب :

بيع المريض لوارثه موقوف على إجازة الباقي وحل حصّة المريض لأن صح  
في مرضه نفد، وإن مات فيه ولم تجز الورثة بطل. هكذا قال علماؤنا. ومنه يعلم  
أن البيع الصادر من هذا الرجل يكون نافلاً إن أجازته باقي الورثة  
وإلا فلا والله أعلم .

## الموضوع

(٣٩٤) البيع في حالة الصحة لبعض الورثة ناكذ

## المبادئ

- ١ - بيع المورث حصة لبعض ورثته في حال صحته ناكذ شرعاً متى استوفى العقد شرائطه وأركانه .
- ٢ - إسقاط ثمن البيع عن الوارث وإبراء ذمته منه ناكذ شرعاً متى كانت المورثة أهلاً للإسقاط .
- ٣ - ليس الورثة الآخرون الاعتراض على البيع أو الإسقاط المذكورين

سئل :

من على حبيب. مهتمس بنظارة الأشغال العمومية في امرأة تمتلك أطيافاً في حياتها وكال صحتها ونفاذ تصرفاتها الشرعية باعت جزءاً شائعاً في الأطياف المذكورة إلى بنت ابنها البالغة العاقلة بيعاً بنا بإيجاب وقبول شرعيين بثمن معلوم، ثم ساءمت البائعة المشتريّة من الثمن المذكور وأبرأت ذمتها منه، وقبلت ذلك منها المشتريّة المذكورة ووضعت يدها على ذلك ونحور بذلك عقد عرفي مبين فيه حدود ومواقع تلك الأطياف البيان النافي للجهالة شرعاً ، وتسجل هذا العقد بمحكمة مصر الابتدائية المختلعة ، ثم توفيت البائعة المذكورة بعد ذلك بسنة وربع سنة عن بنت ابنها المشتريّة المذكورة وعن ابن أخيها شقيقها لا وارث لها سواهما ، فقام الآن ابن الأخ المذكور يعارض في هذا البيع المذكور وفي المسامحة من الثمن ويريد إبطال البيع أو الرجوع بما يخصه من

(ج) الفتى : لمجلة الشيخ بكرى الصديق ص ٧٧ - ٢٢ - رمضان ١٣٢٤ هـ .

التمن زاعماً أن البيع المذكور حكمه حكم الهبة وأنه لم يتم. فهل لا عبرة بزعمه هذا ويكون هذا البيع نافلاً والإبراء من التمن صحيحاً وليس لابن الأخت المذكور معارضة المشتري في شيء من ذلك أم كيف ؟

أجاب :

حيث باعت المرأة المذكورة الجزء الشائع المذكور من تلك الأطنان، وهي في كمال صحتها وسلامة عقلها وعدم وجود مرض بها ونفاذ تصرفاتها الشرعية لبنت ابنها البالغة العاقلة الرشيدة بيعاً منجزاً مستوفياً شرائطه الصحية شرعاً بإيجاب وقبول شرعيين بشئ معلوم ، ثم ساحت البائعة المشتري وأبرأت ذمتها من التمن المذكور، وقبلت المشتري ذلك منها ووضعت يدها على ذلك إلى آخر ما تضمنه هذا السؤال . كان ذلك من البيع الصحيح الشرعي لامن باب الهبة . وإبراء البائعة المشتري من التمن والحال ما ذكر من باب التصرف في التمن بإسقاطه ممن هو عليه ، وذلك صحيح نافلاً أيضاً مادامت المستقلة صحيحة كاملة العقل ولامرض بها كما ذكر . فليس لابن الأخت المذكور التعرض للمشتري المذكورة في شيء من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه حق شرعي والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٢٩٥) بيع عقار القاصر

### المبادئ

- ١ - لا يجوز للأب بيع أطيان أولاده القصر بفن فاحش .
  - ٢ - إجازة القاصر له بعد البلوغ باطلاً لأنه غير موقوف على الإجازة حتى تصححه ، بل غير صحيح .
- سئل :

في رجل له أولاد صغار لم أطيان ورثوها عن والدهم قام والدهم ببيع الأطيان لخدمهم أب أمهم في حال صغورهم بطريق الولاية بفن فاحش ثم مات البائع وبلغ الأولاد القصر ويريدون معرفة صحة هذا البيع شرعاً حيث لم يعلموا بالبائع إلا الآن بعد مضي مدة عشر سنوات مع عدم احتياج الوالد إلى ذلك .

أجاب :

إذا كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال . فيبيع الأب أطيان أولاده الصغار بالغين الفاحش غير جائز شرعاً . ففي جامع الفصولين من تصرفات الأب وغيره مانصه « وأما الأولياء كأب وجد ووصى وقاض فلهم البيع بيسير الغبن لا بفاحشه وكذا شرائهم » . انتهى وفي جامع أحكام الصغار من مسائل البيوع مانصه « وفي الحاصل من شرح الطحاوى . بيع الأب والوصى والمضارب بغبن يسير يجوز وبغبن فاحش لا يجوز ثم الحاصل في بيع الأب والوصى مال

(\*) المتن : مسألة الشيخ بكرى السدس م ٤ م ٢٥٤ - م ٧٥ - ٧ من ذى الحجة ١٢٢٥ هـ .



اليتيم على ما عليه الفتوى . إذا باع عقار الصغير بمثل القيمة وبغبن يسير يجوز إذا كان محموداً أو مستور الحال، وإن كان مفسداً لا يجوز انتهى. ونحوه في تنقيح الحاملية والفتاوى الهندية . وفي أدب الأوصياء من البيع ما نصه : ولم ( الأب والجد والقاضى وأوصياتهم ) ولاية بيع أموالهم ( الصغار ) بمثل القيمة وبأكثر وأقل بقدر ما يتفان فيه الناس . أما لو كان بالغين الفاحش يبطل عندهم ولا يتوقف على الإجازة بعد البلوغ لأنه لا مجيز له حالة العقد حتى يتوقف انتهى . والله تعالى أعلم .

تعليق :

جاء القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ونظم ذلك حيث أوجب الإذن بالبيع أولاً من المحكمة الحسبية ولا يكون ذلك بغبن فاحش الآن . تأسيساً على أن الإذن لا يصلح إلا بعد استشارة غير لئى الخ .



## الموضوع

(٣٩٦) بيع منزل المدين الذى يسكنه ولا يملك سواه

## المسألة

- ١ - إذا كان المدين لا يملك سوى مسكنه الفرورى الذى يسكنه هو وعائلته فقط ، فلا يملك الدائن بيعه عليه سداً لدينه مادام معسراً حقيقة .  
٢ - إذا عرض المدين تقسيط الدين عليه فلا مانع من قبول ذلك التقسيط حسب ما يناسب حاله .

مسئل :

من شخص فى رجل عليه دين لجهة وقف وهو معسر ولا يملك إلا المنزل مسكنه الفرورى حيث لا يزيد هذا المنزل عن سكنه وسكنى عائلته فطلب الدائن بيع هذا المنزل لسداد الدين فقال المدينون هذا المنزل سكنى وسكن عائلتى وليس فيه زيادة عن ذلك ولا مانع من أن يقسط على هذا الدين على أقساط تناسبى .

فهل يجاب لذلك أم لا ؟

أجاب :

إذا كان الأمر كما ذكر فى هذا السؤال وكان المدين معسراً حقيقة ومنزله المذكور لا يزيد عن سكنه وسكنى عائلته ، فلا مانع من قبول تقسيط هذا الدين عليه بأقساط تناسب حاله . هذا وفى تنقيح الحامدية مانعه (سئل) فى مدين معسر ثبت إفلاسه واعتباره بالوجه الشرعى بموجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقلو كفايته ولا يمكنه الاجتزاء بما دون ذلك المسكن ويكلفه دأته إلى بيعه وأداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم انتهى . والله تعالى أعلم .

(\*) المتن : مسألة الشيخ بكرى السبكي من ٧ م ١٠٥ - من ٢٦ - ٢٨ من ذى الحجة ١٣٣٠ هـ .

## الموضوع

(٢٩٧) بيع الأب لولديه القاصرين بعض ماله

## المبادئ

١- يجوز للوالد بيع ماله أو بعضه لأولاده القصر بمثل القيمة ما لم يوجد مانع شرعي من ذلك .

٢- تقوم عبارته (الإيجاب) مقام العبارتين (الإيجاب والقبول) في ذلك فيكفي الإيجاب فقط في ذلك ولا ضرورة لقوله (قبلت) .

٣- لا يتوب قبضه الأصل كمالك للمبيع عن قبض الشراء بصفته ولياً طبيعياً ومشترياً لأولاده. بل لابد من القبض الحقيقي بعد البيع بصفته المذكورة.

٤- إذا لم يقبض الوالد قبض الشراء فهلك المال كان هلاكه من مال الأب .

٥- يجوز له التنازل عن الثمن بعد القبض لأنه إسقاط وهو من أهله .

مسئل :

رجل باع لأبيه القاصرين فدانا ونصفا كان ذلك القدر مملوكا له وقد وقع منه البيع وهو في حال صحته وفأخذ تصرفاته الشرعية وأقر باستلام الثمن في صلب القدر وقد حدد القطعة بحدودها الأربعة وصار القدر مستوفيا شرائطه الشرعية وقد أوجب لما البيع من نفسه وقبضه عنهما بصفته وليهما للقصرهما - فهل يجوز شرعا أن يوجب البيع من نفسه ويقبضه عنهما بصفته وليهما للقصرهما . وهل يجوز أن يتنازل لهما عن الثمن ؟

(هـ) المني : مجلة الشيخ بكرى المحلل ص ٧ م ١٤٤ - ص ٣٦ - ٣٧ من ربيع الأول ١٣٣١ هـ .

## أجيب :

حيث كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال ولم يوجد مانع من الموانع الشرعية وكان الأب المذكور عدلاً أو مستوراً الحال جاز له بيع ماله من أبنيه القاصرين المذكورين بمثل القيمة وتقوم عبارته مقام عبارتين . فيكفي في ذلك الإيجاب ولو لم يقل قبلت لكن لا ينوب قبضه الأصلي عن قبض الشراء بل لا بد من تمكن الأب من القبض حقيقة بعد ذلك . ففي الفتاوى الأنقروية « باع ماله من ابنه الصغير لا ينوب ذلك عن قبض الشراء فما لم يتمكن الأب من القبض حقيقة يهلك من مال الأب » اهـ نقلًا عن المنية . وفرد المختار بالعزو إلى جامع الفصولين مانصه « لو باع ماله من ولده لا يصير قابضاً لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الوالد . ولو شري مال ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى وكيلا لولده يأخذ الثمن ثم يرده على الأب ويتم البيع بقوله بيعت من ولدى ولا يحتاج إلى قوله قبلت » اهـ . وأما تنازله عن الثمن بعد ذلك والحال ما ذكر فلا مانع منه شرعاً لأنه حق من حقوقه أسقطه وهو من أهل الإسقاط فيجوز والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٢٦٨) بيع المرأة في مرض موتها لشقيقها

### المبادئ

- ١ - البيع في مرض الموت إذا كان لغير وارث ومن غير محاباة نافذ.
- ٢ - إذا كان في البيع محاباة يكون القدر المباع وصية تنفذ في حدود الثلث .
- ٣ - إذا كان المشتري وارثاً كان البيع موقوفاً على إجازة الباقيين

سئل :

امرأة باعت لشقيقها ما تملكه من عقار ، وكانت مريضة قبل وفاتها بشهرين ، وأشهد المشتري على عقد البيع بعض أقاربه فهل يعد هذا البيع صحيحاً ؟

أجاب :

علمنا ما توضح بهذا السؤال. والإفادة من ذلك أن المرأة المذكورة متى كان البيع لشقيقها المذكور صادراً منها في مرض موتها . فلما أن يكون شقيقها وارثاً لها أو غير وارث . فإن كان غير وارث وكان البيع المذكور من غير محاباة كان ذلك البيع نافذاً شرعاً . وإن كان مع المحاباة بأن باعت له ما ذكر بأقل من قيمته يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث ، وإن كان الأَخ المذكور وارثاً لها فهذا البيع والحال ما ذكر موقوف على إجازة باقي الورثة ولو بمثل القيمة على قول الإمام الأعظم .

تعليق :

صدر القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ وأجاز الوصية للوارث ولغيره في حدود الثلث بلا توقف على إجازة الباقيين .

(ج) المصنوع : لمجلة الشيخ محمد باقر من ٨ م ٢٥ - ٤٩ - ٢٨ من ربيع الأول ١٣٢٢ هـ .

## الموضوع

(٣٩٩) البيع مع شرط المنفعة للبائع فاسد

## المبادئ

١ - البيع مع شرط المنفعة للبائع فاسد ويبقى المبيع في ملك البائع وله حق فسخ العقد .

٢ - إذا قبض المشتري المبيع مع وجود هذا الشرط ملكه .

مسئل :

باعت امرأة لزوجها فدائماً بثمن قدره خمسون جنياً وقد أبرأت البائعة زوجها المشتري من قيمة ثمن هذا القدر وتحرر بذلك عقد عرقى ولقد ذكر بصلب العقد أنا فلانة في حق الانتفاع بالقدان المباع مدة حياتي . وبعد وفاتي ينتقل حق التصرف المذكور إلى زوجي المشتري المذكور . ولقد توفى المشتري المذكور وترك ذرية من غير البائعة . فهل هذا العقد صحيح بجميع ما ذكر فيه من الإبراء المذكور من قيمة هذا الثمن ولا رجوع فيه . وهل وروثة المتوفى يرثون في هذا القدر بعد وفاة زوجته البائعة المذكورة أم لا ؟

أجاب :

قال في التتوير وشرحه . ولا يصح بيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحدهما أو لمبيع هو من أهل الاستحقاق بأن يكون آدمياً ولم يمر العرف به . ولم يرد الشرع بمجوازه . وصرح فيهما أيضاً بأن المشتري إذا قبض المبيع برضا بآله وأذنه صريحاً أو دلالة في البيع الفاسد ولم ينه

(٨) المتن : لفيلة الفسخ محمد بنيت من ٦ م ٤١ - من ٢٠ - ١٨ من جلد ١  
الأولى ١٢٢٣ هـ .

البائع عن القبض ولم يكن فيه خيار الشرط ملكه ، ويجب على كل واحد من المتعاقدين فسخه قبل القبض وبعده مادام المبيع بحاله في يد المشتري إعداماً للفساد لأنه معصية يجب رفضها . ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما فيخلفه وارثه - ومن ذلك يعلم أن بيع البائعة المذكورة للأرض المذكورة بيع فاسد لوجود الشرط الفاسد في صلب العقد الذى لا يقتضيه ولا يلائمه ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بمجازه ، وفيه نفع للبائعة المذكورة كما هو واضح. ويعلم أيضاً أن الأرض المبيعة المذكورة باقية في ملك البائعة ولم تخرج عن ملكها ولم تدخل في ملك المشتري بمقتضى ذلك البيع لأنه لم يقبض الأرض المذكورة إلى أن مات وأن البائعة المذكورة حتى فسخ البيع المذكور .



## الموسوع (٤٠٠) بيع اليا نصيب

### المبادئ

١ - بيع الأشياء عن طريق البحت (النصيب) حرام لأنه إما باطل أو فاسد للجهالة .

٢ - كل من يدفع شيئاً لا يدري عين المبيع الذي يأخذه أو لا يدري شيئاً عما إذا كان يأخذ نظير ما دفع أم لا فهو في حكم القمار .

مسئل :

من حضرة على بك فهمي كامل رئيس مجلس إدارة كلية المرحوم مصطفى كامل باشا بشارع أمير الحيوش في ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ بما مضمونه إن طلاب الكلية كتبوا إلى إدارة الكلية طالبين إنشاء صندوق إعانة بها يسمى (صندوق معاونة الطلاب للطلاب) وعرضوا الطلب على مجلس الكلية لقبوله بقبول حسن واقترح لها مشروع قانون ، غير أنه جاء في هذا المشروع أن يكون أحد مصادر إيراد هذا الصندوق بيع الأشياء من طريق البحت (النصيب) وأن يكون ثمن الشيء المبيع أربعة أمثال ثمنه الحقيقي وأن تضم الزيادة المكتسبة إلى إيراد الصندوق ولا تخرج الأشياء المبيعة عن كونها كتباً أو أدوات علمية تنفع الراغبين من الوجهة العلمية وأن يكون البيع خاصاً بطلاب الكلية وأسائلتهم لا يعنى بابها وقد اعطفت في هذا المشروع الأسائلة فمنهم من يقول إنه حرام ومنهم من يقول إنه حلال ما دام النفع عائداً على جميع الطلاب سواء كان الراغبون أو المنتفعون

---

(\*) النص : مسئلة الشيخ محمد باقر في ١٠ ص ٥ - ٦ - ١١ من رجب ١٣٣٢ هـ .



بالإيراد من فقهاء المسلمين . فأرجو من فضيلتكم إبداء رأيكم الخاص في هذا الموضوع لأنني أعتد كثيراً على علمكم الفزير وفضلكم الكبير أفندم .

أجاب :

ورد خطابكم المسطر به السؤال أعلاه ونفيد : أن بيع الأشياء عن طريق البحت ( النصيب ) حرام بلا شك لأنه بيع باطل أو فاسد للجهالة ولكونه على خطر لأن كل من يدفع شيئاً لا يرى عين المبيع الذي يأخذه ولا إن كان يأخذ في نظره مادفع شيئاً أم لا فهو في حكم القمار والله أعلم .

## الموضوع

(٤٠١) خيار العيب

### المبدأ

كل ما أوجب نقصان الثمن عند الخیار هو عيب والمشتري فسخ البيع .

مسئل :

شخص اشترى من آخر داراً بثمن مطلق عليه بينهما ودفع جزءاً منه واستأجلاً للدفع باقى الثمن لحين تحرير عقد البيع وقبل مضي هذا الميعاد وقبل استلام المشتري المبيع انضح له أن به قبرا لبعض المشايخ . وأن هذا القبر كان غصيا على المشتري ولم يخبره البائع بوجوده فى الدار المبيعة فهل هذا يعتبر عيباً فى المبيع يجعل للمشتري الحق فى فسخ البيع أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن المصرح به إذا باع شخص عقاراً وكان ذلك المقار مشتملاً على مسجد معمر أو على مقبرة أو على طريق للعامة ولم يستثن المسجد أو المقبرة أو طريق العامة من البيع كان البيع فاسداً يجب على كل من المتعاقدين فسخه . فإن تراضيا على فسخه فيها ونعمت . وإلا فسخه القاضى كما هو الحكم فى كل بيع فاسد . وأما إذا استثنى المسجد أو المقبرة أو طريق العامة من البيع وباع الشخص ما عدا ما ذكر ، فإن ذكر حدود المسجد أو الطريق صح البيع اتفاقاً فيما عدا

---

(هـ) المتن : بعبارة الشيخ بعد بحيث من ١٥ م ٥٥ - من ٦٢٤ - ٢٤ ربيع اول ١٣٣٦ هـ  
٧ يناير ١٩١٨ م .

المسجد والطريق ، وأما إذا استثنى المقبرة من البيع فلا بد في صحة البيع من ذكر حدودها إلا إذا كانت المقبرة مكاناً مرتفعاً لا يحتاج إلى التحديد لامتيازها فإن البيع يصبح فيما عداها أيضاً كما يؤخذ كل ذلك من الفتاوى الهندية . ومن ذلك يعلم أن وجود القبر المذكور بالسؤال لا يمنع من صحة بيع الدار فيما عدا ذلك شرعاً . ولا يحتاج إلى تحديد لكونه مكاناً ممتازاً بارتفاعه لكن إذا كان المشتري لا يعلم بوجود ذلك القبر في الدار وقت الشراء ولم يرض به بعده كان وجوده بها عيباً من العيوب الشرعية التي تجعل للملك المشتري حقاً في فسخ البيع لما صرح به في الهداية والكنز من أن كل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب ولا شك أن وجود القبر في الدار المذكورة على الوجه المذكور بالسؤال عيب ينقص به ثمنها ويقلل الرغبة فيها والله أعلم .

## الموضوع

(٤٠٢) بيع فاسد

### المبدأ

البيع يفسد بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به . ويكون لأحد المتعاقدين المطالبة بفسخه ما لم يوجد مانع من موانع الفسخ ، ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما فيخلفه الوارث على القول المقتضى به .

سئل :

إن سليمان عوض نوار باع لأخيه رزق الله عوضاً أطيافاً وعقارات مبنية بصورة العقد مرفقة (الموقع عليها منى بطبق الأصل) وقد أبرأ ذمة المشتري من الثمن ولم يقبض شيئاً بالمرة مقابل وضع يده على الأعيان المباعة مدة حياته واشترط أن هذا الشرط يسرى على زوجته من بعده فيما يخصها بالميراث فقط إلى آخر البيانات والاشتراطات المبينة بصورة العقد المذكورة فأرجو الإطلاع على هذه الصورة وإفادته بما تقتضيه النصوص الشرعية عما إذا كان هذا بيعاً صحيحاً أولاً - وهل يجوز للبائع الرجوع فيه أم كيف مع العلم بأن البائع واضح يده على الأعيان الآن ويفضل كذلك لحد مائة . أهلبونا بالجواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة عقد البيع المذكورة وتبين منها أن المبيع المذكور بعبء أطياف زراعية موضحة بالعقد المذكور وبعضه حصّة

---

(هـ) الفتاوى : نفيلة الشيخ محمد باقر من ١٦ م ٢٠ من ١٢ - ٢٧ من ذي القعدة ١٣٣٦ م ٢ سبتمبر ١٩١٨ م .

مشاعة في منزل عقار للسكن وغيره قدرها ٩٣. ذراعاً معيارياً بين الحدود والأحواض وأن ذلك البيع بثمن قدره ٢٥٠ جنيهاً وأن البائع المذكور أبرأ المشتري المذكور من هذا المبلغ بالنسبة للشروط الآتية وهي (أولاً) - أن البائع يستمر واضع اليد على جميع المبيع المذكور وينتفع ببيع تلك الأطنان مدة حياته وله الحق في الانتفاع به هو وزوجته وأنه إذا توفي هو قبلها فيكون لها الحق في الانتفاع بقيمة نصيبها بالميراث الشرعي فقط في هذا القدر مادامت على قيد الحياة (ثانياً) - أن البائع ملزوم بسداد الأموال الأميرية وأقساط البنك العقاري من طرفه خاصة مادام واضع اليد عليها ويتمتع ببيعها هو وزوجته (ثالثاً) أنه إذا توفي المشتري المذكور قبل البائع وزوجته فتسري هذه الشروط على ورثته مادام البائع وزوجته على قيد الحياة (رابعاً) بعد وفاة البائع وزوجته يصح هذا البيع نهائياً وتكون تلك الأطنان والعقارات أيضاً ملكاً خاصاً للمشتري وفي ذلك الوقت يكون له كامل التصرفات الشرعية بدون منازع ولا معارض - ونفقد أن المتصوص عليه شرعاً في عامة كتب المذهب أنه إذا وجد في صلب العقد شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحدهما أو لمن هو من أهل الاستحقاق بأن يكون آدمياً ولم يمر العرف به ولم يرد الشرع بمجوازه يكون البيع فاسداً ويكون لأحد المتعاقدين المطالبة بفسخه ما لم يوجد مانع من موانع الفسخ المذكورة في كتب المذهب ولا يطل حق الفسخ بموت أحدهما فيخلفه الوارث على القول الملقى به . كما أنهم نصوا على أنه إذا قبض المشتري المبيع برضا بائعه صريحاً أو دلالة في البيع الفاسد ولم ينه ملكه ملكاً خبيثاً وأن المشتري لا يملكه قبل قبضه وعلى أن البيع يفسد بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به وعلى أنه إذا باع عشرة أذرع من دار سواء سمى جملتها أو لم يسم كان البيع فاسداً عند الإمام أبي حنيفة خلافاً للصاحبين فيما إذا سمى جملتها فإنهما يقولان بصحة البيع . وبناء على هذه النصوص يكون هذا البيع على هذا الوجه المذكور بصورة العقد المذكورة فاسداً في جميع البيع المذكور (أولاً) لوجود الشرط الفاسد الذي لا يقتضيه العقد وهو أن البائع يستمر واضعاً يده على جميع المبيع وينتفع ببيع الأطنان مدة حياته وله الحق في الانتفاع هو وزوجته (ثانياً) لوجود التعليق الذي ذكره

رابعاً بقوله ( بعد وفاتي أنا وزوجتي يصبح هذا البيع نهائياً الفسخ ) . ومع وجود  
 هذين الوجهين في بيع الحصة في النار التي ذكرها في هذا العقد فإن بيعها  
 فاسد أيضاً من وجه ثالث لما قلناه من أنهم نصبوا على أن يبيع عشرة أذرع  
 من دار فاسد لأن اللراع معين وليس مشاعاً خصوصاً وأنه لم يسم هنا جملة  
 لأذرع النار فيكون بيع الحصة المذكورة من هذا الوجه أيضاً فاسداً بالاتفاق  
 وحيث علم من السؤال أن البائع مازال واضحاً يده على جميع المبيع المذكور  
 وأن المشتري لم يقبضه فيكون باقياً على ملك البائع الآن فيكون له نسخه  
 والامتناع من تسليم المبيع للمشتري .

## الموضوع

(٤٠٣) تنازل عن ملكية مقابل مصاريف الدفن

### المبدأ

تعلق التنازل عن الملكية على الوفاة مقابل تجهيز المتنازل بعد موته عقد معاوضة غير صحيح شرعا لفقد شرط التنجيز في مثل هذا العقد ويكون المتنازل عنه ملكا للمتنازل ومن حق ورثته من بعده بعد إخراج تكاليف تجهيزه ودفنه .

سئل :

توفي مصطفى شعلان عن غير وارث تاركا ما يورث عنه شرعا المنقولات الموضحة بالخصر طيه وقيل بأنه في حال حياته تنازل عنها إلى محمد على رجب بعد وفاته نظير مبلغ ٥٠٠ قرش مصاريف عرجه بمقتضى الورقة المرفقة طيه فالأمل بعد اطلاع فضيلتكم على الأوراق طيه الإفادة عما إذا كانت الورقة المنسوب صدورها من المتوفى تعتبر وصية ومن الحوادث الواقعة بعد سنة ١٩١١ طيه ٣ ورقات . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

أجاب :

اطلعنا على خطاب الوزارة رقم ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ نمرة ٢٤٤-١٣-٣٩ وعلى الأوراق المرفقة به وقد تبين من ورقة التنازل عن جميع الموجود بالمكان أن من يدعى مصطفى شعلان الحمصاني تنازل عن جميع الموجود

(٩) الملقى : نسخة الشيخ محمد باقر بن ١٧ م ٨١ - من ٢٠ - ٢٨ جلد آخر ١٣٣٧ م .  
٣٠ مارس ١٩١٩ م .

بالدكان والمأزل من متروكاته إلى محمد على أبو رجب نظير مبلغ قدره ٥٠٠ خمسمائة قرش لأجل خرجته بعد حياته إلى آخر ما بها. وحيث إن الصيغة الموجودة بهذه الورقة ليست صيغة وصية بل هي صيغة معاوضة وقد علق المتنازل ملك المتنازل إليه للمنفقات المتنازل عنها على وفاته فلم تكن هذه المعاوضة منجزة فهي غير صحيحة شرعاً. وحيث أن تكون جميع الموجودات تركة عن المتوفى المذكور فيبدأ منها بتجهيزه بما يلزم له من مبدءاً موته إلى أن يدفن في قبره وما تبقى يؤخذ منه دينته إن كان عليه دين ثم وصيته إن كانت هناك وصية صحيحة صلحت منه غير ما جاء بالورقة المذكورة وما تبقى بعد ذلك جميعه يكون لوارثه إن كان له وارث وإن لم يكن له وارث وضع ذلك الباقي في بيت مال المسلمين ليصرف في مصارفه الشرعية. لهذا ما رأيناه والأوراق عابدة من طيه كما وردت.





## الموضوع

(٤٠٤) بيع في مرض الموت

### المبدأ

البيع الصادر من الزوج لزوجته في مرض الموت ولم يكن له وارث غيرها يكون وصية منه لها نافذة شرعا في جميع المبيع المذكور بالعقد ولا يتوقف على إجازة بيت المال لأن استحقاق بيت المال مؤخر عن الموصى له بالكل .

مسئل :

من الشيخ أحمد عبد السلام بما صورته . ترفع لفضيلتكم بحجبة إسماعيل نور الدين الحاضر عن الشيخ عبد السلام . في أربعة شهبان سنة ١٣١٣ . توفى والدي وأنا قاصرة فأقيم المرحوم إبراهيم أفندي حلمي وصيا على وعند بلوغي سن الرشد تزوج بي ووكلته رسمياً في إدارة أمالي وكان يتصرف وينفق ما يتجمد من ريع أطياني على نفسه خاصة . وفي اليوم الخامس من شهر جمادى سنة ١٣٣٧ باع لي جميع ما يملكه من أطيان وعقار وهو مريض مرض الموت وجعل ثمن ذلك ما في ذمته لي من الحقوق وتوفى بعد ذلك بخمسة وعشرين يوماً ولا وارث له فبى لنا حكم هذا البيع .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى عقد البيع الصادر بتاريخ ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ الموافق ٦ مارس سنة ١٩١٩ . عن إبراهيم أفندي حلمي لزوجته

---

(ط) المقتضى : نسخة الشيخ محمد بنيت من ١٨ م ١٤٢ - من ٥٢ - ٢٩ جلد اول ١٣٢٨ هـ  
١٩ - فبراير ١٩٢٠ م .

الست خديجة بنت إسماعيل نور الدين ومسجل بمحكمة مصر المختلطة .  
ونفيد أنه قال في متن التنوير وشرحه الدر المختار ص ٦٤٤ جزء خامس  
طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ ( ولا لوارثه وقاتله مباشرة إلا بإجازة ورثته وهم  
كبار، أو يكون القاتل صبياً، أو مجنوناً أو لم يكن وارث سواء كما في الخانية أى  
سوى الموصى القاتل أو الوارث حتى لو أوصى تزوجته أو هى له ولم يكن  
ثمة وارث آخر تصح الوصية . ابن كمال زاد في المحيية . فلو أوصت لزوجها  
بالتنصف كان له الكل . قلت وإنما قينوا بالزوجين لأن غيرها لا يحتاج إلى  
الوصية لأنه يرث الكل برد أو رحم ) ا هـ . وقد نص الفقهاء على أن  
تصرفات المريض الإنشائية كالبيع والشراء حكمها حكم الوصية وفي  
الهندية ص ٩٠ ( ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية  
ولا يحتاج إلى إجازة بيت المال كلها في خزانة المفتين ) ا هـ ومن ذلك يعلم أن  
البيع الصادر من الزوج المذكور لزوجته المذكورة إذا كان صادراً في مرض  
الموت ولم يكن له وارث غيرها كانت وصيته منه لها نافذة شرعاً في جميع  
المبيع المذكور بالعقد ولا يتوقف على إجازة بيت المال أى الحكومة لأن  
استحقاق بيت المال مؤخر عن الموصى له بالكل .



## الموضوع

(٤٠٥) فساد عقد البيع بالشرط الفاسد

### المبادئ

١ - اشتغال عقد البيع على شرط المنفعة للبائع مدة حياته ففسد له شرعاً ولا يصلح أن يكون العقد وصية لأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع وهذا ليس كذلك .

٢ - فساد العقد يقتضى بقاء المبيع على ملك البائع ويورث عنه شرعاً .

سئل :

بخطاب وزارة المالية ٢٩ ماير سنة ١٩٢٩ نمرة ٢٤٤ - ١٧ - ٨٨ بما صورته مرفق ضمن الأوراق طيه الواردة بمكاتبة مديرية الشرقية رقم ٧ الحازي نمرة ١٣٤ صورة عقد بيع مقول بصنوده من عبد الغنى موسى عسكر بيع ٤ م و ٧ ط أرض زراعية ومعطى له بمقتضاه حق الانتفاع أيام حياته على أن تكون بعد وفاته الأرض المذكورة وجميع ما يمتلك ملكاً وأثراً واستحقاقاً لزوجته الست نفيسة بالأمل بعد الاطلاع على صورة العقد المذكور الشكرم بالإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما إذا كان العقد المذكور يعتبر وصية تمليك مضافاً إلى ما بعد الموت أو يعتبر بيعاً صحيحاً شرعياً نافذاً بعد وفاته . أم لا هذا ولا ذاك ؟ أو يعتبر مالا موروثاً عن المتوفى وتسلموا بقبول فائق الاحترام .

---

(ج) الفتى : محبة الشيخ محمد الرحمن ترملة س ٢٠ م ١٦٠ - ص ٦٦ - ١٩ سوال ١٣٢٦ .

## اجاب :

اطلعنا على خطاب الوزارة رقم ٢٩ مايو سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤-١٧-٨٨ بخصوص العقد المقول بصلوره من عبد النبي موسى عسكر . ونفيد أن البيع الذى اشتمل عليه العقد لم يكن بيعاً صحيحاً شرعياً لاشتماله على شرط مفسد للبيع وهو اشتراطه أن يكون الانتفاع له طول حياته . وليس وصية أيضاً لأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع . وتملكه هنا لم يكن بهلما الطريق . وحيثك يكون القدر المبيع مما يجرى فيه التوارث لأنه باق على ملك البائع . وللإحاطة نحرر هذا والأوراق عائدة طيه كما وردت والله أعلم .



## الموضوع

(٤٠٦) التعهد بعدم الانتفاع بالمبيع قبل لازم شرعا

## المسألة

تعهد الابن لوالده البائع له بمنع انتفاعه بالعين المباعة له منه مدة حياته  
غير لازم شرعا لأنه من باب التزام ما لا يلزم .

سئل :

رجل بالغ عاقل رشيد أهل للتصرفات الشرعية اشترى من والده العاقل  
الرشيد اخسهن للتصرفات نصف منزل على الشيوع ونحوه بذلك عقد عرفي  
مسجل بضمن قبضه في مجلس العقد على يد الشهود الموقعين فيه ثم إنه في ذلك  
اليوم الذي حصل فيه البيع حرر الابن لوالده ورقة أخرى متصلة عن ورقة  
عقد البيع جاء فيها . أنه تعهد على نفسه وهو بمثابة الصحة التامة أمام شهود أنه  
طول وجوده على قيد الحياة لا يكون له حق التمتع في إيجار نصف المنزل  
المباع له ولا يتصرف في مبيعه بشرط أن يكون والده هو الملزوم بدفع  
عوائد الأملاك وأجرة الخفر وثمان المياض وجميع ما يلزم للمنزل المذكور .  
فهل يلزم الابن المشتري بهذا التعهد بمعنى أنه لا يكون له حق في  
الانتفاع بإيجار نصف المنزل كما أنه لا حق له في بيع نصف المنزل المذكور  
كما هو مذكور بهذه الورقة أم كيف الحال ؟  
أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال :

ونفقد : أن تعهد الابن لأبيه على الوجه المذكور بالسؤال لا يلزم الوفاء به

(٥) الفتاوى : مطبعة الشيخ عبد المجيد سليم ص ٢١ م ٢٩٨ - ص ٦٦ - ٢١ جدي  
الاولى ١٢٤٧ هـ الموافق ١ نوفمبر ١٩٢٨ م .

شرعاً فقد قال في تنقيح الحامدية مانعه (مثل) فيما إذا وعد زيد عمراً أن يعطيه غلال أرضه الفلانية فاستغلها وامتنع من أن يعطيه من الغلة شيئاً . فهل يلزم زيلناً شيء بمجرد الوعد المذكور ؟ (الجواب ) لا يلزم الوفاء بوعده شرعاً وإن وفى فيها ونعمت والله الموفق . والمسألة في الأشياء من الحظر والإباحة وتفصيلها في حواشيه ا هـ . وهنا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال .

والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٠٧) عقد البيع

### المبدأ

عقد البيع متى استوفى شروط صحته كان صحيحاً وموجباً لآثاره وأو كان لبعض زوجاته وأولاده منها متى كان في صحته وفي حيالته لقواه العقلية .

سئل :

باع شخص وهو في صحة جيدة وحائز لقواه العقلية منزلاً يملكه لإحدى زوجتيه وأولاده منها بمبلغ ٢٠٠ جنيه وتبرع لم بمبلغ الثمن وهو في صحته وحائز لقواه العقلية أيضاً وأصبح المنزل المذكور ملكاً لم بالسوية بينهم .

فهل في حالة وفاته يكون لباي ورثته زوجته الثانية وأولادها منه حق الإرث في المنزل المذكور ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأنه متى كان عقد البيع المذكور قد استوفى جميع شروط صحة البيع كان صحيحاً موجباً لملك المشترين للمبيع وحيث أنه فلا حق لباي ورثة البائع في شيء منه وهذا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال من صلور العقد في حالة صحة البائع لا في مرض موته .

والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٤٠٨) بيع الرجل لأنجاله شامل للذكور منهم والإناث

## المبدأ

كلمة الأنجال ككلمة الأولاد تتناول لغة وعرفا الذكور والإناث .

سئل :

رجل باع لزوجته وأنجالها .

فهل لفظة أنجال تطلق على الذكور والإناث أو الذكور فقط ؟ مع ملاحظة أنه لم يكن لها إلا ولد واحد وثلاث بنات في وقت البيع .

أجاب :

نفيد بأن كلمة الأنجال ككلمة الأولاد تتناول لغة وعرفا الذكور

والإناث . والله تعالى أعلم .

---

(ب) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٢٨ م ٢٤٢ - من ١٨٩ - ١٥ جمادى  
الآخرة ١٣٥٢ هـ ٨ أكتوبر ١٩٣٢ م .



## الموضوع

(٤٠٩) بيع المسلم فيه

### المبدأ

لا يجوز التصرف في المسلم فيه ولو إلى المسلم إليه قبل قبضه وليس  
لرب السلم سوى المسلم فيه بشرط أن يكون السلم صحيحاً فإن كان فاسداً  
فليس لرب السلم سوى رأس ماله .

مثل :

أعطى رجل آخر مبلغاً من المال على قسط من القطن لأجل أن يسلمه  
له في شهر أكتوبر مثلاً . فهل يجوز لرب السلم أن يأخذ بدل القطن في  
المبادىء المحددة ثمنه بالسعر التجارى السائر في البلد مع ملاحظة أن المسلم إليه  
موجود عنده القطن وعند غيره وقادر على تسليم القطن فهو أعطاه الثمن في  
هذه الحالة يكون ذلك ربا أم لا ؟

أجاب :

اطلنا على هذا السؤال . ونفيد : أنه لا يجوز التصرف في المسلم فيه ولو إلى  
المسلم إليه قبل قبضه وليس لرب السلم إلا المسلم فيه وهذا إذا كان السلم  
صحيحاً أما إذا كان السلم فاسداً فليس له إلا رأس ماله . وبهذا علم الجواب  
عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر والله أعلم .

---

(هـ) الفتى : نسخة الشيخ عبد الجيد سليم من ٤٤ م ٢٨٧ - ١٨ رمضان ١٢٥٦ هـ  
٢١ نوفمبر ١٩٣٧ م .

## الموضوع

(٤١٠) وجوب التبليغ عن المخالفات

### المبدأ

يجب على من يعلم أن من التجار من يبيع بأسعار مرتفعة تزيد عن الأسعار المقررة أن يبلغ الحكومة . كما يجب عليه أن يبلغها عن مخزون من أقات المسلمين وما يلزمهم في معاشهم وهو واجب كفائي .

سئل :

من وزارة التكوين قالت :

يتحرج بعض الناس من التبليغ ضد التجار الجشعين لبيعهم المواد بأسعار مرتفعة فادحة تزيد على الأسعار المقررة ، أو ضد من يحتزنون أقات الناس وأهم ما يلزمهم من احتياجات معاشهم من ذوى الأطلاع ومتنزهى القصر لاعتقادهم أن هذا التبليغ ليس واجبا عليهم شرعاً بينما ترى الوزارة أن التبليغ عن هؤلاء الجشعين توجبه الشريعة .

فأرأى الشريعة السمعاء في ذلك ؟

أجاب :

اطلعنا على كتاب وزارة التكوين رقم ٣٢٥ المؤرخ ١٦/٥/١٩٤٣ . ونفيد أنه إذا قررت الحكومة أسعاراً لا يحتاجها الناس في معيشتهم من طعام ولباس وغيرهما دفعا لنظم أربابها ومنعاً للضرر العام عن الناس وجب

(١) الفتاوى : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٥٢ م ٥٥١ - ١٥ من جيسكى الأولى ١٣٦٢ هـ - ١٦ من يونيه ١٩٤٣ م .

شرعاً البيع بهذه الأسعار وكان البيع بأزيد منها من الظلم المحرم شرعاً وإذا  
 نهت عن اختزان ما يحتاجه الناس كان الاختزان أيضاً محرماً شرعاً ومنكرأ  
 يجب إزالته ويجب على كل من يعلم أن من التجار من يبيع بأسعار زائلة  
 عن الأسعار المقررة أو يختزن ما يحتاجه الناس مما نهوا عن اختزانه أن يبلغ  
 الحكومة لتعمل على إزالة هذا المنكر وتغييره فلها لاستطيع إزالته إلا إذا  
 علمت به فلذا توقف منع الظالمين عن ظلمهم وإزالة المنكر على تبليغ وإعلام  
 الحكومة به وجب شرعاً على من يعلم أن يبلغها ويعلمها بذلك لأن ذلك سعى  
 في إزالة الظلم والسعى في إزالة الظلم من أعظم وجوه البر . وقد قال الله تعالى  
 «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان<sup>(١)</sup>» وكيف لا يكون  
 هذا ظلماً وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على تحريم الاحتكار وهو احتباس  
 الشيء انتظاراً لغلائه . فقد روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال . لا يحتكر إلا خاطيء . الخاطيء المذنب العاصي — وروى أحمد بن  
 حنبل رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من دخل في شيء  
 من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بهظم من النار  
 يوم القيامة ) أى يمكن عظم من النار — وروى أيضاً عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال «من احتكر حكرة يريد أن يغل بها على المسلمين فهو خاطيء»  
 وقد روى هذا الحديث الحاكم بما نصه : — من احتكر حكرة يريد أن يغل  
 بها على المسلمين فهو خاطيء . وقد برئت منه ذمة الله ، وروى ابن ماجه  
 عن عمر أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من احتكر على  
 المسلمين طعامهم ضربه الله بالحداد والإفلاس إلى غير ذلك من الأحاديث .  
 وهذه الأحاديث تدل بمجموعها بطريق العبارة أو بطريق دلالة النص على  
 تحريم اختزان أثوات الناس وسائر ما يحتاجون إليه في معاشهم من غير فرق  
 بين ثبوت الآدى والذواب وبين غيره . وقصر حظر الاحتكار على قوت  
 الآدى والذواب قصر لا يقوم عليه دليل . كيف . وظاهر أن العلة هي  
 الإضرار بالناس وهي متحققة في كل ما يحتاجون إليه ولا تقوم مبيشهم  
 إلا به . هذا ولولى الأمر أن يسر ما يحتاج إليه الناس إذا كان في هذا التسعير  
 إكراه التجار على ما يجب عليهم من المعوضة بثمن المثل ومنهم مما يحرم

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة .

عليهم من أخذ الزيادة عليه وذلك إذا امتنع أرباب السلع عن بيعها مع حاجة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة كما هو حال التجار الآن في هذه الحالة يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسجير إلا إلزامهم بالبيع بهذه القيمة. والتسجير هاهنا كما قال شيخ الإسلام ابن القيم في كتابه - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - إلزامهم بالعنل الذي ألزمهم الله به . وملاورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تركه التسجير ومن قوله « إن الله هو القابض الباسط هو من قبيل واقعة الحال التي لا تتم » إذ ليس في هذه الواقعة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية أن أحداً امتنع عن بيع ما الناس يحتاجون إليه وحينئذ فالتسجير كما قال ابن القيم في هذه الحالة جائز بل واجب . فإذا سمرت الحكومة وجب العمل بما سمرت به وحرّم تعدى السعر الذي حددته لأن طاعة ولي الأمر واجبة بالكتاب العزيز وبالسنة الصحيحة ويلجأ علماء المسلمين إذا أمر بما ليس بمعصية . وهذا وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه - الجوامع في السياسة الإلهية - ما خلاصته . ولو كان رجل يعلم مكان المال المطلوب بحق أو الرجل المطلوب بحق وجب عليه الإعلام به والدلالة عليه ولا يجوز كتمانها فإن هذا من باب التعاون على البر والتقوى وذلك واجب إلى أن قال . فإذا امتنع هذا العالم من الإعلام بمكان المال المطلوب بحق أو الرجل المطلوب بحق جاز عقوبته بالحبس وغيره حتى ينجر به لأنه امتنع من حق واجب عليه . وهذا مطرد فيما يتولاه الولاة والقضاة وغيرهم في كل من امتنع من حق واجب عليه من قول أو فعل وليس هذا من قبيل حقوبة الرجل يلثم غيره حتى ينخل في قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى<sup>(١)</sup> بل هذا يعاقب على ذنب نفسه وهو أن يكون قد علم بمكان الظالم الذي يطلب حضوره لاستيفاء الحق منه أو يعلم بمكان المال الذي قد تعلق به حقوق المستحقين فامتنع من الإعانة ومن النصرة الواجبة عليه بالكتاب والسنة والاجماع . إما محاباة وحمية لللك الظالم وإما إرضاء عن القيام لله بالقسط الذي أوجبه الله تعالى وجبنا وفشلا وخذلنا إلى آخر ما قال . ومامننا من قبيل لو نظير ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية - والخلاصة . أنه يجب على من يعلم

(١) الآية ١٨ من سورة لقدر .

أن من التجار من يبيع بأسعار مرتفعة تريد عن الأسعار المقررة أن يبلغ  
الحكومة ذلك . كما يجب عليه أن يبلغها من يحتزن أقوات المسلمين وما يلزمهم  
في معاشهم كما جاء في كتاب الوزارة . وإذا كان من يعلم ذلك شخصاً  
واحداً وجب عليه وحده التبليغ فإن لم يبلغ كان آثماً . وإذا كان من يعلم أكثر  
من واحد وجب على كل منهم أن يبلغ فإذا قام به بعضهم لم يأثم أحد منهم  
لحصول المقصود بتبليغ بعضهم . وإذا تركوا كلهم التبليغ كانوا جميعاً آثمين  
كما هو حكم الواجب الكفائي .

وبما ذكر يعلم الجواب والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموسوع (٤١١) معنى الجندك المبادئ

- ١ - الجندك هو ما يئنيه المستأجر في الخانوت من ماله لنفسه وما يضعه فيها من آلات الصناعة ونحو ذلك بإذن المالك أو من باعه ذلك وثبت به حق القرار في العين مادام يدفع أجره مثل الخانوت محالية عن الجندك .
- ٢ - محصه البعض بما يثبت في الخانوت على وجه القرار مما لا ينقل ولا يحول كالبناء والإغلاق ونحو ذلك
- ٣ - يشمل الجندك سقف الخانوت وبابه وأرضيته الخشبية .

مسئل :

أرجو الحكم بالفاذق عن معنى ( الجندك ) وهل يشمل الجندك سقف الخانوت أو بابه أو أرضيته الخشبية .

أجاب :

اطلعنا على السؤال :

ونفيد : أنه قد جاء في تقييع الحامدية من باب شد المسكة من الجزء الثاني بعد أن بين معنى الكرदार مانصه : ( وهذا الكرदार يوجد في زماننا أيضاً في الحرانيت ويسمى جدكا وهو ما يئنيه المستأجر في الخانوت من ماله لنفسه وما يضعه فيها من آلات الصناعة ونحو ذلك من الأحيان القائمة فيها بإذن المتولين له بذلك أو لمن باعه ذلك وثبت له بذلك حق القرار مادام يدفع

---

(هـ) المقتنى : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم من ١٤ م ٢٢٥ - ١٤ من جلدى الأولى ١٣٦٢ هـ - ٧ من يناير ١٩٤٤ م .

أجرة مثل الخانوت خالية عن جدكه ( ثم ذكر صاحب التتبع بعد ذلك مانصه : ( وقد يخص الجلك بما يثبت في الخانوت على وجه القرار مما لا يتقل ولا يحول كالبناء والإغلاق ونحو ذلك وهذا يسميه الفقهاء سكنى ) انتهى . فقد ذكر للجلك عنلهم معنيين معنى عام يتناول ما يوضع في الخانوت لاعلى وجه القرار كما يتناول ما يثبت فيه على وجه القرار مما لا يتقل ولا يحول ومعنى خاص وهو المسمى بالسكنى وهو ما يثبت في الخانوت على وجه القرار مما لا يتقل ولا يحول كالبناء والإغلاق ونحو ذلك فلا يتناول ما يوضع فيه لا على وجه القرار، وهو بكلا المعنيين يشمل سقف الخانوت وباب الخانوت وأرضيته الخشبية . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(١٢) التناحر في دفع باقى الثمن لا يمنع المشتري من الانتفاع بالمبيع

## المبدأ

للمشتري حق الانتفاع بالمبيع الذى تسلمه بالعقد برضاء البائع بدون مقابل غير الثمن المسمى بالعقد . وتأخره في دفع باقى الثمن لا يبيح للبائع أخذ شيء في مقابله لأن الأجل لا يصح مقابله بفائدة شرعا .

سئل :

من أحمد حلمى قال :

بعقد ابتدائى تاريخه ١٩٤٤/٨/٧ بهت ثمانية ألافه بمبلغ ١٢٠٠ جنيه قبضت من ثمنها ٢٠٠ جنيه عند تحرير العقد واشترط دفع باقى الثمن عند التوقيع على العقد النهائى الذى اشترط أن يحور بمعرفة المشتري ويقدم في توقيعه كما اشترط أنه في حالة تأخير المشتري عن تحرير العقد المذكور لغاية نهاية أكتوبر ١٩٤٤ يكون ملزما بدفع ٣٠٠ جنيه أخرى من الثمن ولم يذكر بالعقد الابتدائى شيئا عن موعد دفع باقى الثمن - وقد استمر المشتري ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٤ في دفع أقساط من الثمن بلغ مجموعها حتى نهاية مايو سنة ١٩٤٥ - ٨٠٠ جنيه ثم في ١٩٤٥/٦/٥ حرر العقد النهائى ودفع باقى الثمن، ونظراً لأن المشتري وضع يده على الأطنان المذكورة واستغلها ابتداء من تاريخ العقد الابتدائى ولم يدفع باقى الثمن ومقداره - ٤٠٠ جنيه إلا بعد القضاء نحو ثلثي سنة ١٩٤٥ الزراعية فضلاً عن أن ٨٠٠ جنيه التى دفعها من الثمن كانت تدفع أقساطاً من مدة عشرة أشهر لذلك قد أخذت

(١٢) المتى : لمجلة الصيغ حسنهم محمد مظلوف من ٥٦ م (٢٠١ - ٢٢ من ابريل ١٩٤٨ م .



من المشتري علاوة على ١٢٠٠ جنيه الثمن المطلق عليه - مبلغ عشرين جنيهاً  
كإيجار للمو الذي استغله قبل أن يدفع ثمنه فهل يحل لى أخذ مبلغ العشرين  
جنيهاً المذكورة أو أنه لا يحل لى أخذها وتعتبر من قبيل الربا المحرم .

أجاب :

اطلعنا على السؤال وإذا كان الحال كما ذكر به فإن أخذ العشرين جنيهاً  
لا يحل للبائع شرعاً لأن البيع قد تم بالعقد وتسلم المشتري المبيع برضا البائع  
فله الانتفاع به شرعاً يكون مقابل غير الثمن المسمى بالعقد . وتأخر المشتري  
فى دفع مبلغ الأربعمائة جنيه باقى الثمن لا يبيح للبائع أخذ شيء فى مقابلته ، فأخذ  
المبلغ المذكور فى نظير الأجل غير جائز . لأن الأجل لا يصح مقابله بفائدة -  
شرعاً . وحينئذ يجب شرعاً على البائع رده لى المشتري والله أعلم .





من أحكام البنوك



## الموضوع

(٤١٣) حرمة دراهم البنك والسبروتو وميتة السلحفاة

### المبادئ

- ١ - الأخذ من أموال البنك بالفوائد على سبيل التجارة رباً وهو محرم شرعاً .
  - ٢ - السلحفاة إذا كانت برة المولد ولها دم سائل تكون ميتة نجسة ولا فلا .
  - ٣ - الأصل أن من مات بالخرح ييقن فهو حلال وإن كان بالنقل فلا يحل قطعاً وإن شك فيه لا يحل احتياطاً .
  - ٤ - الخرح بالرصاص بواسطة آلة الصيد المعروفة الآن بالبندقية هو من الإحراق والنقل بسبب قوة اندفاعه لأنه ليس له حد يخرج به الصيد ولا يحل ذلك .
  - ٥ - الاسبروتو إذا كان مأخوذاً من نبي ماء العنب فهو حرام وإن كان من غيره كالقصب والبنجر فإن كان مسكراً ففيه الخلاف الوارد في الأشربة الخمرية غير الخمر من حيث الحرمة والتلطيظ والتخفيف والطهارة .
  - ٦ - السكر المار على العظام المشهولة الأصل طاهر لأن الشأن فيه الطهارة إلا إذا علم ييقن أنه عظم مخزير أو كلب فإنه يكون نجساً .
- مسئل :
- من السلطان محمد حماد الدين في دراهم البنك . هل هي حرام أم لا .  
وفيها يؤخذ منها على سبيل التجارة هل يعد ربا أم لا . وفي سلحفاة تعيش
- 
- (هـ) التي تدعى القنخ بقرى السند ص ٤ م ١٢٩ - ص ٤٢ - ٣٧ من الجزء ١٢٢ هـ .

في البر والبحر هل هي طاهرة الميتة كالسمك أم لا . وفي البندق الذي يصاد به الخيوان هل يحل أم لا . وفي الإسبروتو هل هو نجس أم لا . وإذا كان نجسا لما العلة في نجاسته . وفي السكر الأبيض المار على العظام المجهولة الأصل . هل يحكم عليه بالطهارة أم لا ؟ أفرونا مع النقل الصحيح الأبكم الله تعالى .

اجاب :

أما الجواب عن حرمة دراهم البتك أو حلها فيؤخذ من حاشية الحموى على الأشياء ونص عبارتها في التمرقاشي في باب مسائل متفرقة من كتاب الكراهة مانصه «لرجل مال حلال اختلطه مال من الربا أو الرشا أو الغلول أو السحت أو من مال القصب أو السرقة أو الخيانة أو مال يتيم فصار ماله كله شبهة ليس لأحد أن يشاركه أو يبايعه أو يستقرض منه أو يقبل هدية أو يأكل في بيته ، وكذا إذا منع صلقاته وزكاته وعشره صار ماله شبهة لما فيه أخذه من مال الفقير . وينبغي أن ترى الأشياء حلالا في أبدي الناس في ظاهر الحكم ما لم يتبين لك شيء مما وصفناه . انتهى . وأما الأخذ من دراهم البتك على سبيل التجارة بالفائض كما هو المعتاد الآن فلا شك أنه من باب الربا المحرم إجماعاً . وأما السلحفاة المذكورة ، فإن كانت برية المولد ولها دم سائل تكون ميتة نجسة وإلا فلا . وأما الصيد بالبندق فقد أفاد حكم العلامة ابن عابدين في رد المحتار بقوله : وفي التبيين «والأصل أن الموت إذا حصل بالجرح يبقين حل . وإن بالنقل أو شك فيه فلا يحل حتماً أو احتياطاً انتهى » ولا يخفى أن الجرح بالرمصاص إنما هو بالإحراق والنقل بواسطة انثقاعه العنيف إذ ليس له حد . وبه أفق ابن نجيم . انتهى . أما الإسبروتو فيتخذ من أشياء كثيرة مثل القصب والبنجر . ونهاية ما يقال فيه إنه إن كان مسكراً أو لم يكن أصله النبيء من ماء العنب يجري فيه الخلاف الذي ذكر في الأشربة المحرمة غير الخمر ففي الدر من باب الأنجاس بعد الكلام على الخمر مانصه : وفي باقي الأشربة روايات التخليط والتخفيف والطهارة ورجح في البحر الأول والنهر الأوسط انتهى .

وأما السكر المار على العظام المجهولة الأصل فالشأن فيه الطهارة خصوصاً وقد نص العلماء على أن عظام الميتة إلا الخنزير والكلب في رواية طاهرة إذا كانت خالية من السمومة والله تعالى أعلم .

من أحكام القضاء في الغيبة





## الموضوع

(٤١٤) القضاء في الغيبة

### المبادئ

١- إذا كان المدعى عليه في المصرواغتفى أو تمت أو كان ذا سلطان لا يجب الخصم إلى حضور مجلس القضاء بل يراد إليه بالحضور قبل الحكم عند محمد وأبي يوسف .

٢- إذا غاب المدعى عليه بعد إعلانه بقبض عليه بلا إعلان لأنه أرفق بالناس .

٣- لا تعارض بين ذلك وبين ما جاء في لائحة الشاكر الشرعية من وجوب العمل بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة لأن قول أبي يوسف المأخوذ به هنا هو المألوف عليه والمحمود فيها يتعلق بالقضاء .  
مسئل :

بالإضافة من حضرة القاضي محكمة مصر الكبرى الشرعية مؤرخة ١٩ رمضان سنة ١٣٩٣ :

منظور بالمجلس الشرعي بمحكمة هذا الطرف لطايبا متنازع فيها بعض أشخاص بعضها في موارث وبعضها في حقوق أخرى والمدعى عليه في كل منها منكر لما ادعى عليه وفي بعضها أقام المدعى بينة شهدت له بما ادعاه بحضور وفي وجه خصمه المدعى عليه وقبل الحكم فيها غاب المدعى عليه عن المجلس وامتنع عن الحضور إليه مع وجوده في مصر وطلبه مرارا تمتنا منه بقصد الإضرار بخصمه ولم يمكن إحضاره بأي طريقة من الطرق .

---

(\*) المحل : نسخة الشيخ حسونة التلوي ص ١ م ٤٢ - ص ٢٤ - ٢٢ من رسلان ١٣١٣ .

والمدعى متردد على المحكمة متضررا من عدم حضور خصم ويطلب الحكم له في دعواه وحيث إن أبأ يوسف رحمه الله يرى في مثل ذلك أن يقضى على المدعى عليه في غيبته كما هو مصرح به في جملة نصوص معتبرة في المذهب منها ما في الخاتمة من كتاب الدعوى والبيّنات . إذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي عليه البيّنة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البيّنة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيّنة لا يقضى بتلك البيّنة . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى . وقال خمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أوفق بالناس . وما في الانقروية من مسائل شتى القضا ما نصه قال عن أبي حنيفة إذا اختفى المشهود عليه لا يقضى عليه حتى يحضر وقال محمد يعذر ثلاثة أيام ينادى على باهه فإن ظهر وإلا قضى عليه وإن غاب عن المصر لا يقضى عليه وقال أبو يوسف في الأمالى يقضى عليه من قضاء عزالة الأكل نقلا عن العيون قال هشام قلت لعمد ما تقول في رجل له حق على ذى سلطان فلا يجيبه إلى القاضي فأخبرني أن أبأ يوسف كان يعمل بالإعذار وهو قول أهل البصرة وبه نأخذ والإعذار أن يبعث إلى باهه من يناديه أياما إن القاضي يدعوك إلى مجلس الحكم فإن أجابه وإلا جعل القاضي وكيلا عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالإعذار وفي فصل القضا على الغائب من الانقروية أيضاً والذي توجه عليه الحكم ثم اختفى لا يقضى عليه عند أبي حنيفة وقال محمد ينادى على باهه ثلاثة أيام فإن خرج وإلا قضى عليه وإن لم يختص لكتبه غاب لا يقضى وكتب بهامشها نقلا عن البزازية في نوع من المعاملة في الفصل الثاني وإن لم يتوار ولكنه لا يقضى عليه لعدم القضا عن الإعذار وهذا أوفق للقياس وقال الثاني يقضى وهو أوفق بالناس وبهامش أيضا في فصل القضا على الغائب قال وفي دعوى التهمة وذكر في آخر الباب الثاني والثلاثين في آداب القاضي إذا ثبت له على غيره مال إما بإقرار أو بيّنة قامت عليه بحضرته ثم غاب المطلوب عن خصمه وامتنع من الحضور معه فالقاضي على قول أبي يوسف يتصب عنه وكيلا ويحكم عليه بالمال إن سأل الخصم ذلك وما نقل في المتن في الباب الحادى والثلاثين في القضا على الغائب أن المذكور عن أبي يوسف في عامة الكتب أنه كان يقول

أولا إن القاضى لا يقضى فى فصل البينة حتى يحضر الغائب وفى فصل الإقرار يقضى حتى ابتلى بالقضا وقال يقضى فيهما جميعاً واستحسن ذلك حفظاً لأموال الناس وصيانة حقوقهم كلها فى الذخيرة . وحيث مما توضح يعلم أن المشهود عليه إذا كان فى المصر واخفى أو نعت أو كان ذا سلطان لا يجب محصمه إلى القاضى . محمد وأبو يوسف يقولان بالإعذار وأما إذا غاب عن المصر . محمد مع أبي حنيفة يقولان لا يقضى عليه لعجز القاضى عن الإعذار وأبو يوسف قال يقضى عليه . وقد رجح ههنا الأئمة الحلوانى وغيره قول أبى يوسف لأنه أرفق بالناس فضلاً عن أن قول أبى يوسف هو المأخوذ عليه والمعتمد فيها يتعلق بالقضا وعلى حسب ما نص بالبند العاشر فى لائحة إجراءات المحاكم الشرعية يجب العمل بأرجح الأقوال فى مذهب الإمام الأعظم وقد روى مكتوبة فضيلتكم لتتظروا فى ذلك والإفادة بما يترامى ليجرى العمل على موجه .

أجاب :

الذى نراه فى أمثال المسائل المذكورة بهذه الإفادة هو العمل بقول أبى يوسف لأنهم نصوا على أن الفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضا لزيادة تجرئته والله أعلم ، والتعليل المذكور مذكور فى شرح الدر المختار من كتاب القضا نقلاً عن البرازية قبيل فصل فى الحبس .

تعليل :

صدر القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ونص فيه بالمادة ٢٨٧ أنه إذا لم يحضر المدعى عليه بعد إعلانه تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم فى هيئته بلا إعذار ولا نصب وكيل كما نص فى المادة ٢٨٦ . أنه إذا غاب بعد الإقرار أو بعد الإلزامات يحكم فى هيئته ويكون الحكم غائباً فى الأول ومعتبراً حضورياً فى الثانى .



من احكام القصر



## الموضوع

(٤١٥) تحكيم في مال القاصر

### المبدأ

١- يجوز التحكيم في مال الصغير بشرط أن يكون فيه مصلحة له  
وكون الحكم موافقاً شرعاً وفيه رفع ضرر عن مال الصغير .

سئل :

من عبد الحميد بك في منزل مشترك بين صغير وبين وصيه وآخرين  
فادعى أقرباء لهم أن لهم نصف المنزل وأرادوا رفع دعوى على الوصي  
والصغير وبقيّة الشركاء وربما استلزم مصاريف باهظة يلزمها المدعى عليهم  
فهل للوصي أن يتفق مع الخصم على اختيار محكمين للفصل في هذه الخصومة  
بما يرونه مطابقاً للشرع منعا للمشاكل ؟

أجاب :

نعم : يجوز هذا التحكيم إذا كان فيه مصلحة لجهة الصغير وكان حكم  
المحكمين موافقاً للسنج الشرعي ، وفيه دفع ضرر عن الصغير . ففي البحر عن القنية  
« ليس للمحكم أن يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير معنى إذا ادعى على وصيه  
وقال حميد الوبري إن كان في حكم المحكم نظر للصبي ينبغي أن يجوز وينفذ  
حكمه ويكون بمنزلة صلح الوصي » انتهى ملخصاً . ونحوه في الفتاوى الهندية .

والله تعالى أعلم .





من أحكام الشهادة



## الموضوع

(٤١٦) لا تبطل الشهادة اذا حمل التعريف بغير الإشارة

## المبدأ

لا تلزم الإشارة من الشهود الى المدعى عليه اذا تم تعريفه بغيرها

مثل :

الإفادة من قاضي مديرية الدقهلية مؤرخة ١٧ محرم سنة ١٣١٤ مضمونها أنه لحصول الاشتباه عنده في صحة الإعلام الشرعي الصادر من محكمة مركز فارسكور الشرعية بنبوت وصاية من يدعى علي منتصر الوصاية اختارة على أولاد أخيه بدر منتصر القصر قد حول النظر فيه على مفتي المديرية فألّفه بما يفيد اشتباهه في صحته أيضاً ولذا يؤمل الإطلاع عليه والإفادة بما يزيل هذا الاشتباه ومضمون الإعلام المذكور صلور الدعوى الشرعية بعد التعريف الشرعي بمحكمة فارسكور المذكورة من علي منتصر بدر على يوسف حليلة بن عبد الرازق بأن عليه وهدمته للحاج بدر منتصر عدة الناحية المذكورة ابن بدر منتصر ستة وتسعين قرشاً فضة جيدة مضروبة ضرب مصر رايج ومستعمل كل قرش منها بأربعين نصفاً فضة صاغاً ميريًا وذلك عن قرش شرعي كان اقترضه المدعى عليه من الحاج بدر منتصر المذكور حال حياته واقترضه ذلك من ماله الخاص به شرعاً وقبضه منه واستهلكه في شئون نفسه وصار مثله ديناً لازماً وحقاً واجباً وهدمته له إلى الآن وأن الحاج بدر منتصر المذكور توفى إلى رحمة الله قبل تاريخه ببندر الزقازيق شرقية ودفن بها وانحصر إرثه الشرعي في أمه

(ج) المدعى : مهيبة الشيخ حسونة التوتوي . م ١ م ٨١ - ص ٢٩ - العرائف  
١٧ محرم ١٣١٤ هـ .

وزوجتيه وبنته لفرحة البالغة وأولاده القصر الخمسة وهم عبد الحليم وبنو وعبد الهادي وصديقة وأحمد وأنه لا وارث للمتوفى المذكور سواهم وأن من جملة ما خلفه وتركه الحاج بنو المذكور ويورث عنه شرعاً مبلغ القرض المذكور الذي بئمة هذا المدعى عليه المذكور وأن المدعى عليه ممنوع من أداء ذلك المبلغ للورثة المذكورين وأن الحاج بنو منتصر المتوفى المذكور سنة ١٣٠٣ وهو في حال صحته ونفوذ تصرفاته وجواز أمره وطواعيته واختياره أقام هذا المدعى وصياً مختاراً من قبله على القصر المذكورين وأنه قبل الوصاية المذكورة لنفسه حال حياته وبعد وفاته ومات مصراً على الوصاية المذكورة وطالب هذا المدعى عليه بتسليم محاجيره الخمسة القصر المذكورين وقدره سبعة وأربعون قرشاً وعشرون فضة من مثل مبلغ القرض المرقوم ليحوزه لهم إرثاً من والدهم المذكور للذكر مثل حظ الأنثيين وسأل سؤاله عن ذلك ويسأله عن ذلك أجاب معترفاً بترب المبلغ المذكور بئمة للحاج بنو منتصر المذكور وأنه باق بئمة له إلى الآن وأنكر ما عدا ذلك فكلف هذا المدعى إثبات ما ادعاه وأنكره هذا المدعى عليه فأحضر شاهدين شهد كل منهما على الفرادة في غيبة الآخر بعد استشهاده عقب الدعوى والجواب المذكورين بوفاة المتوفى المذكور وانحصار إرثه في ورثته المذكورين وبوصايته لأخيه هذا المدعى الوصاية المختارة على أولاده الخمسة القصر المذكورين وقبولها منه لنفسه حال حياته وبعد وفاته وموته مصراً عليها على الوجه المطابق للدعوى . ولما لم يبد هذا المدعى عليه طعناً ولا جرحاً في الشاهدين المذكورين ولا في شهادتهما زكياً وعدلاً سراً ثم علناً بشهادة شاهدين فعند ذلك حكم قاضي محكمة المركز المذكور لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بقبول الوصاية المختارة المذكورة على القصر الخمسة المذكورين من قبل والدهم المذكور وبوفاة المتوفى المذكور وانحصار إرثه في ورثته المذكورين لا وارث له سواهم وأمر هذا المدعى عليه بأداء سبعة وأربعين قرشاً وأربعة وعشرين فضة لهذا المدعى مثل نصيب محاجيره في مبلغ القرض المذكور ليحوزه لهم إرثاً من والدهم المذكور فامتثل لذلك تحكماً وأمراماً وامتثالاً شرعياً بالطريق الشرعى . وتوضح بقوى مفسى

المديرية المذكورة المخورة منه لقاضيا أن وجه اشتباهه عدم الإشارة في الشهادة من الشهود للمدعى عليه الحاضر مع أنها لازمة كما في التنوير وشرحه ( وهي أن على حاضر يحتاج الشاهد إلى الإشارة إلى الضمين ) وأن المدعى قال في الدعوى وصار مظه دينا لازما بلمته له مع أن المستقر في النعمة هو الدين لا مظه .

أجاب :

بالاطلاع على الإعلام الشرعى الصادر من محكمة مركز فارسكور الشرعية المؤرخ بتاريخين ثانيهما ٢٦ شعبان سنة ١٣١٢ المنوه عنه بهذه الإفادة ظهر أنه صحيح شرعاً ولا وجه للاشتباه فيه .



## الموضوع

### (٤١٧) وفاة وورثة بالزوجية

#### المبادئ

- ١ - الشهادة بالزيادة على الدعوى تكون مخالفة لها ويكون ذلك مانعاً من قبولها .
- ٢ - لا تقبل دعوى الطلاق على ميت لأن شرط الدعوى بذلك أن يكون حاضراً .

مسئل :

بالإفادة من نايب مديرية الجيزة المؤرخة في ٨ ربيع آخر سنة ١٣١٤ مضمونها أنه مرسل طيه المرافعة المختصة الشيخ أحمد السقاري الوكيل عن عديلة عوض الله بزوجية وورثة هوكلته المذكورة للمرحوم الحاج أحمد صوان والد المدعى عليه للاطلاع والإفادة عن الحكم الشرعي في ذلك مع الإفادة أيضاً بما إذا كان مدعى الطلاق المذكور عاجز عن إثباته هل يكلف مدعى الوفاة والورثة والزوجية ببيئة تشهد له طبق دعواه المذكورة أم لا وذلك لاشتباه مقي المديرية وصورة الملخص المذكور (دعوى الشيخ أحمد السقاري الوكيل عن السيد - أفندي شعراوي الوكيل عن الست عديلة عوض الله - على - عثمان أفندي صوان ابن المرحوم الحاج أحمد صوان الثابت من التوكيلين المذكورين شفاهاً لدينا بالجلس بوفاة وورثة وورثة المرحوم الحاج أحمد صوان المذكور الذي من ضمنهم زوجته الست عديلة

---

(ب) المني : نسخة الشيخ حسونة النواوي من ١ م ١٠٥ - من ٦٦ - ١٢ ربيع ثامن ١٣١٤ .

المذكورة وبزوجها ووراثتها له وسؤال المدعى عليه المذكور وإجابته  
 بإنكار زوجية ووراثته الست عديلة المذكورة لوالده المرحوم وإدعائه هو  
 والوكيل عنه في ذلك الشيخ على ناصر الثابت توكيله لدينا شفاهاً بالجلس أيضاً  
 بأن الست عديلة المذكورة بعد أن تزوجها الحاج أحمد صوان المذكور  
 وعاشرها معاشرة الأزواج طلقها ثلاثاً وهي في ذلك الوقت تقيم بناحية  
 البتانون متوفية بطوعه وإختياره وفي حال صحته وسلامة عقله وانقضت  
 عدتها منه في حال حياته ومات وهي أجنبية منه وبسؤال سيد أفندي شعراوي  
 المذكور وإجابته بأن الست عديلة موكلته المذكورة زوجة للمرحوم أحمد  
 صوان المذكور وأنه مات وهي حلال له وعلى عصمته وكانت مقيمة معه  
 بمنزله بمتميل الروضة لحين وفاته وكلف الشيخ على ناصر المذكور بإحضار  
 البينة الشرعية التي تشهد له طبق دعواه الطلاق المذكورة فوجد بإحضارها  
 ثم أحضر شاهدين شهدا بأن الحاج أحمد صوان المذكور طلق زوجته  
 عديلة المذكورة في ناحية البتانون متوفية وهو في حال صحته وكمال التصرفات  
 الشرعية لا إكراه ولا إجبار بقوله ما أنت طالق بالثلاث في نظير إبرائها  
 له من مؤخر صداقها وذلك في أواخر شهر رمضان سنة ١٣٠٠ وانقضت  
 عدتها وعرجت من عصمته قبل وفاته الصادرة الدعوى المذكورة بمحكمة  
 مديرية البحيرة الشرعية بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٨٩٦ .

أجاب :

بالإطلاع على هذه الإفادة والمخلص المرفق بها ظهر أن شهادة الشاهدين  
 على الوجه المسطور بملك المخلص غير مقبولة شرعاً ، وحينئذ فني كانت  
 دعوى الطلاق صحيحة وأثبتها المدعى بالبينة الشرعية يحكم له بذلك ، وإن حصر  
 عن إثباتها لبعد تخليف الزوجة بالوجه الشرعي يمنع من دعواه المذكورة  
 مادام عاجزاً عن البرهان الشرعي . وإذا كانت دعوى مدعى الوفاة والوراثه  
 والزوجية صحيحة شرعاً وأراد المدعى المذكور إثباتها بالبينة الشرعية لأجل  
 التعمد فلا مانع من ذلك ويمرر ماقتضيه الأصول الشرعية . والله تعالى أعلم  
 وجه كون الشهادة المذكورة غير مقبولة زيادتها على الدعوى بما قاله الشاهدان

في شهادتهما ( في نظير إيرائهما له من مؤخر صداقها ) وقد نصوا على أن الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة يحتاج إلى إثباتها فإن ذلك يمنع من قبولها . كما يؤخذ من الأقروية وغيرها ، ولا يقال إن الشهادة بالطلاق حسبة وهي لا تتوقف على دعوى حتى يحتاج لعدم المخالفة بينهما . لأننا نقول إن ما هنا شهادة بعد الموت بالطلاق وهي من قبيل الشهادة بالمال . فلا بد من تقديم دعوى عليها . وعلى فرض كونها حسبة فهي غير مقبولة أيضاً لأنه قيد القبول في النهاية بما إذا كان الزوج حاضراً ، أما إذا كان غائباً فلا . كما في تكملة ابن عابدين عند قول المصنف ( وبلا طلب لو في حقوق الله تعالى كطلاق امرأة ) من كتاب الشهادات .





## الموضوع

(٤١٨) شهادة المسيحي على عقد زواج المسلم مبطله له

### المبدأ

إذا كان أحد الشاهدين على عقد زواج المسلم مسيحياً بطل العقد .

سئل :

في رجل مسلم تزوج بمسلمة وكان شهود العقد أحدهم مسلم والثاني مسيحياً ، فهل يكون العقد صحيحاً شرعاً أو باطلاً ؟

أجاب :

في من التنوير وشرحه مانصه . « وشرط حضور شاهدين حريين أحرار وحريتين مكلفين سامعين قولهما على الأصح فاهمين أنه نكاح على المذهب مسلمين لنكاح مسلمة » ١ - ومنه يعلم أن العقد المذكور باطل شرعاً لكون أحد الشاهدين المذكورين غير مسلم . كما ذكر بالسؤال والله أعلم .

---

(\*) الخ : فضيلة الشيخ عبد الرحمن فرامة من ٢٢ م ١٦٦ - من ٤٦ - ٢٢ مصر ١٢٤٢ هـ • سبتمبر ١٩٢٢ م .

## الموضوع

(٤١٩) شهادة الوكيل لموكله في جازة

### المبدأ

لا يجوز للوكيل أن يشهد فيما هو موكل فيه وإن لم يخاصم بالفعل ولا تقبل شهادته في ذلك ولو بعد عزله من الوكالة .

سئل :

شخص وكل آخر وعوله حق الخصومة عنه للحصول على نصيبه في تركة ما . فهل لهذا الوكيل أن يشهد بصحة دعوى موكله في القضية التي وكل فيها ؟ وما حكم هذه الشهادة مع العلم بأنه أعفى على المحكمة أنه وكيل من شهد له ، مع العلم بأنه كان وكيلاً عن شهد له وقت أداء الشهادة .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأن علماء الحنفية اتفقوا على أن من يكون خصماً في شيء لا تقبل شهادته فيه . فالوصى بعد قبوله الوصاية لا تقبل شهادته فيما هو وصى فيه سواء أخاصم بالفعل أم لا ، ولو كانت شهادته بعد عزله من الوصاية . وإن لم يقبل الوصاية بعد وفاة الموصى ولم يرد حتى شهد عند القاضى فالقاضى يقول له أتقبل الوصاية أم تردّها ؟ فإن قبل أبطل شهادته لصيرورته خصماً من وقت الموت ، وإن رد الوصاية أبقى شهادته لعدم صيرورته خصماً وإن سكت ولم يخبر بشيء توقف القاضى في شهادته لأن سبب الرد موقوف .

---

(هـ) المني : نسخة للشيخ عبد المجيد سليم من ٥٠ م ٦٤١ - ١٧ محرم ١٣٦١ هـ  
٢ فبراير ١٩٤٢ م .

وأبو يوسف جعل حكم الوكيل بمجرد قبوله الوكالة كحكم الوصى ، فلا تقبل  
شهادته فيها وكل فيه سواء أخاصم بالفعل أم لا ، ولو كانت شهادته بعد الغزل .  
وأبو حنيفة ومحمد لا يجعلان للوكيل حكم الوصى . إذ قالوا إن الوكيل لا يصير  
خصما إلا بالخاصمة بالفعل أمام القضاء . وقد فرقا بين الوصى والوكيل بفرق  
يعلم مما ذكره صاحب المحيط في كتاب الشهادة . والظاهر أنه على رأيهما إذا  
شهد وهو وكيل قبل الخاصمة أن القاضى يتوقف في شهادته فلا يحكم بقبولها  
ولا يردّها ، فإن عزل قبل الخاصمة قبلها ، وإن خاصم عن الموكل في المشهود به  
ردّها قياساً على الوصى الذى لم يقبل الوصاية ولم يردّها حتى شهد . هذا ، وقد  
قالوا : إن الفتوى على قول أبى يوسف فيها يتعلق بالقضاء وتوابعه التى فيها  
الشهادة لزيادة تجربته يراجع شرح الرسالة المسمى مقصود رسم المفتى لابن  
عابدين . وعلى ذلك يكون قول أبى يوسف هنا هو المفتى به . وحيث لا يكون  
للكيل المذكور أن يشهد فيها هو موكل فيه وإن لم يخاصم بالفعل ولا تقبل  
شهادته إذا شهد في ذلك ولو بعد عزله من الوكالة .

وبهذا علم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .





من أحكام الوكالة



## الموضوع

(٤٢٠) وكالة الوكيل بالزواج غيره فيه

## المبدأ

وكيل الزوج إذا وكل غيره في التزويج صح مع وجوده .

سئل :

شخص وكل عمه في قبول العقد فقبل منه هذه الوكالة . وعند حضور الوكيل ووالد الخاطب في بيت الخطيبة . وكل عم الخاطب والد الخاطب في قبول الزواج . فقبل منه الوكالة . وعقد العقد مع والد الزوجة بحضور عم الخاطب الوكيل المذكور ولم يكن الخاطب حاضرا ولم يأذن لعمه بأن يوكل غيره فما الحكم ؟

وإذا طلقها قبل الدخول والخلوة يقع أم لا ؟

أجاب :

الحكم في هذا العقد والحال ما ذكر الصحة . ففي الفتاوى الخانية من كتاب الوكالة ما نصه ( الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فإن فعل فزوجه الثاني بحضرة الأول جاز ) انتهى . وقد نقله عنها في الفتاوى الهندية من كتاب النكاح . فلو طلق الزوج المذكور بعد ذلك زوجته المرقومة ثلاثاً قبل الدخول والخلوة بعبارة واحدة بدون تفريق وقع الطلاق الثلاث . والله تعالى أعلم .

تعليق « صلب القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ ونص في مادته الثالثة بأن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة » .

(٥) المبنى : لمجلة الشيخ بكرى الصمدى ص ٢ م ٤٨١ - ص ٨٥ - ١٦ من لى الحجة ١٣٢٣ هـ .

## الموضوع

(٤٢١) صلح الوكيل عن الوصى بدون إذن فيه صحيح

## المبادئ

١ - لا ينفذ الصلح شرعاً إلا ممن يملكه .

٢ - الصلح الصادر من الوصى لا يكون معمولاً به شرعاً إلا إذا جلب مصلحة للقاصر .

سئل :

أقيمت امرأة وصية على ابنها القاصر وأقامت وكيلها عنها يدبر شئونه وإلزام نزاع بين الورثة والوصية اصطلاح وكيلها مع الأشخاص بأخذ مبلغ أربعمائة جنيه وتنازل عن باقي مال القاصر وقيمته نحو الستين ألف جنيه وقد حصل ذلك منه بدون استئذان المجلس الحسبي . وتقول الوصية إنها لم تأذن وكيلها بالصلح وإن ما فعله كان بدون علمها وإطلاعها .

فهل والحال ما ذكر يكون هذا الصلح نافذاً شرعاً معمولاً به أم كيف الحال ؟

أجاب :

لا يكون هذا الصلح نافذاً شرعاً والحال ما ذكر . لأن الصلح عن جهة القاصر ممن يملكه إنما يجوز إذا كان فيه مصلحة لجهته . فحيث كان خالياً

(١) المتن : نسخة الشيخ بكرى الصلح م ٦ م ٥٢ - ص ١١ - ٢ من لدى اللجنة  
١٣٢٨ هـ .



من المصلحة بل فيه ضرر عليه كما تضمنه هذا السؤال ، فلا يكون معمولاً به  
شريعاً . ولو صدر هذا الصلح من نفس الوصية على وجه مذكور .  
والله تعالى أعلم .

تعليق :

المادة رقم ٣٩-٣ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ نصت على أنه لا يجوز  
للوصى مباشرة الصلح والتحكيم إلا فيما قل عن ١٠٠ جنيه مما يتصل بأعمال  
الإدارة إلا بإذن من المحكمة .



**الموضوع**  
**(٤٢٢) الوكالة بالاستقراض**  
**المبادئ**

١ - التوكيل بالاستقراض غير جائز شرعا على ما هو مبين في كتب الفقهاء .

٢ - إذا تم القرض بطريق الوكالة، فلا يثبت الملك فيها استقراض للموكل.

٣ - إذا بلغ الوكيل بالاستقراض على سبيل الرسالة، فإن الملك يثبت للمستقرض، وما استقرض من المقرض يكون للوكيل، وله أن يمنعه من الأمر، ولو هلك مال المقرض هلك من ماله .

مسئل :

أشهدت سيدتان على نفسيهما أنهما وكلتا عنهما والدمما في كافة أمورهما وشئونهما المتعلقة بهما وعليهما وفي الدعاوى والمرافعات والخصومات لدى عموم الحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وجهات الإدارة على اختلاف درجاتها وفي الإقرار والإنكار وفي الصلح وفي تسليم وتسلم الأوراق الخاصة بذلك ومصب صور الأحكام وتنفيذها وفي توريد ما يلزم توريده من الرسوم واستلام باقيها وفي تعيين آل خبرة واستبدالهم بغيرهم والظعن في تقاريرهم وفي محاسبة من تلزم محاسبته وفي الإيجار وقبض الأجرة وفي البيع وقبض الثمن وفي الشراء ودفع الثمن وفي الرهن وفككه وفي قبض قيمة الرهن وفي قبض كافة ما ملأ من الحقوق قبل أى شخص كان وأى جهة .

---

(م) المني : نسخة للشيخ بكرى المحلل من ٧ ١٦٦ - ص ٤٢ - ٦٦ جلدى الأولى  
١٣٣٩ هـ .

تكون من البنوك وخلافها وفي الإبراء وفي طلب تخليف اليمين الشرعية وردعا عند الاقتضاء وفي استئناف الأحكام والمعارضة. وللوكيل المذكور أن يرافع ويدافع ضد من يدعى على الموكلتين أو إحداهما أو من يتوب عنه بشأن ذلك وفي قبض ما يخصهما في ريع وقف جدما فلان وفي محاسبة الناظر عليه وفي كل ما يتعلق بشئونهما وأمورهما وما يستحقانه في أملاكهما من عقار وأطيان وخلافه والوقف المذكور وما يتعلق به من استحقاق ريع أو نظر توكيلا مفوضاً لقوله ورأيه ولعله في ذلك وأذنتاه بتوكيل الغير مراراً .

فهل لو ادعاهما بمقتضى هذا التوكيل. أن يفترض عليهما مبالغ من أى إنسان إذ التوكيل في الاستقراض غير مقبول شرعاً بفرض أن هذا التوكيل بعمومه يشمل الاستقراض ؟ أرجو الإفادة .

أجاب :

التوكيل بالاستقراض لا يصح شرعاً على الوجه الذى بينه العلماء في كتبهم ففي الفتاوى الهندية من كتاب الوكالة ما نصه ( ولا يصح التوكيل بالاستقراض فلا يثبت الملك فيما استقرض للموكل إلا إذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول أرسلنى إليك فلان يستقرض كذا فحينئذ يثبت الملك للمستقرض وما استقرض للوكيل وله أن يمنعها ( أى دراهم القرض ) من الأمر ولو هلك هلك من ماله كذا في الكافي) انتهى — وفي الأتقوية مانصه ( وإن وكل بالاستقراض إن أضاف الوكيل الاستقراض إلى الموكل فقال إن فلاناً يستقرض منك كذا أو قال إقرض فلاناً كذا كان القرض للموكل وإن لم يضيف الاستقراض إلى الموكل يكون القرض للوكيل ) ١ هـ ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٢٢) تعيين وكيل عن الغائب غيبة منقطعة

### المبدأ

يجوز للمحاكم الشرعية تعيين وكيل عن الغائب غيبة منقطعة لإدارة شؤنه .

سئل :

قال رجل إن أخاه متغيّب بالمدينة المنورة من سنة أشهر انقطعت فيها أخباره وتعلد عليه العودة لانقطاع طرق المواصلات بسبب الحرب . ونظراً لوجود أطمأن له مرهونة للبنك العقاري ومستحق عليها ثلاثة أقساط اتخذ البنك الإجراءات القانونية لنزع ملكيتها فحضر السائل تسوية الحالة مع الدائنين ولكن لعدم وجود صفة قانونية له طلب من المجلس الحسبي تعيين وكيل له . ولما كان غياب المذكور لا يعتبر غيبة منقطعة لمعرفة محل وجوده ، فكيف التصرف في مثل هذه الحالة ؟ وهل يجوز له قياماً على الغيبة المنقطعة لوجود موانع المواصلات أن يعين وكيلاً له أم لا ؟

أجاب :

نفيد : أن الذي يؤخذ مما صرح به المحصاف وغيره أن الغائب غيبة منقطعة هو من يكون في بلد بحيث لا تصل إليه القافلة ولا يجيء منه وكذا إذا كان في بلد لا تعلم . وبناء على ذلك إذا كان البلد الذي به الشخص المذكور لا تصل إليه ولا يجيء منه القافلة ، يكون غائباً غيبته منقطعة ، ففي كان عليه حقوق ولم يكن له وكيل قد أقامه هو قبل غيبته جاز للمحاكم الشرعية أن يقيم عنه وكيلاً . والله تعالى أعلم .

(ج) المبنى : لمجلة للشيخ بعد بغيث من ٩ م ٧ - ص ٦ - ١٥ من ربيع الثاني ١٣٣٢ هـ .

## الموضوع

(٤٢٤) عزل الوكيل بتصرف الأصيل فيما وكله فيه

## المبدأ

إذا وكله في شيء معين ثم تصرف الموكل في هذا الشيء بنفسه بتأجيله مثلاً فالوكيل ينزل بهذا التصرف، ولا يتخذ تأجيله للتبر حيث لم يصادف محلاً .

سئل :

من الشيخ محمد إبراهيم أبو شاذى - في قيمة وكلت عنها في إدارة شؤونها شخصاً آخر ثم أجرت هى بنفسها أطيان محجورها البالغ قدرها ثلاثون فداناً بسعر ١٣٥٠ قرشاً ألف ولثلاثة وخمسون قرش صاغ وعشرون فداناً بسعر ٦٥٠ سنائة وخمسون قرش صاغ لمدة سنة بعقد تاريخه ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢١ ثم جاء وكيلها فأجر لآخر نفس هذه الأطيان القدر الأول بسعر الفدان ١٣٠٠ ألف ولثلاثة قرش صاغ والقدر الثانى بسعر ٥٥٠ سنائة وخمسون قرش صاغ لمدة سنتين . تاريخه بعد الأول الصادر من القيمة - فهل يكون العقد الأول الصادر من القيمة الموكله صحيحاً شرعاً أم العقد الصادر بعده من وكيلها ؟ أفتونا ولكم الثواب .

أجاب :

من حيث إن الموكله عقدت عقد الإجارة بنفسها قبل أن يعقد وكيلها فقد تم العقد بتأجيلها ، ولم يصادف عقد الوكيل عنها موضعاً ، لأن الوكيل ينزل بتصرف الأصيل فيما وكل فيه . كما هو صريح كلام فقھائنا . والله أعلم .

(ب) الفتى : لمجلة الفقيه عبد الرحمن قرامه من ٢١ م ٢١٦ - من ٥٠ - ١٠ رجب ١٣٢٠ م ١٥ مارس ١٩٢٢ م .

## المؤسسوع

(٤٢٥) عمل الوكيل بعد العلم بمزله باطل

### المبادئ

١ - مباشرة الوكيل ما وكل فيه قبل العلم بمزله نافذ ويلزم موكله أما بعده فباطل .

٢ - إذا كانت الوكالة ببيع بعض العقارات وشراء قطعة أرض ووقفها وبناء مسجد عليها بآبى الثمن فنقد الوكيل الوكالة بالمسبة للبيع والشراء ثم عزلته الموكله فإنه يعزل ، وتكون قطعة الأرض المشتراة ملكا للموكله وليست وقفاً .

٣ - العبارة الواردة فى التوكيل من شراء قطعة أرض ووقفها لا تنيد وقفها منجزاً لأنها لم تكن ملكاً لها وقت التوكيل ولا يصح اعتبارها وقفاً معلقاً على ملكيتها .

٤ - يشترط فى صحة الوقف ، أن يكون منجزاً غير معلق على شرط غير كائن .

٥ - التعليق بالشروط الكائن تنجز ويصح معه الوقف .

٦ - إقامة الوكيل لبناء المسجد بعد علمه بالعزل بغير إذن الموكل يكون ذهباً ومستحق النقض شرعاً ، والصلابة فيه مادامت أرضه مضمونة مكروهة شرعاً .

---

(١٠) الفتى : نسخة الشيخ حسين محمد مخلوف من ٥٧ م ٨٧ - ١٦ أبريل ١٩٢٨ م .

مسئل :

سيده وكلت وكلاء في بيع ثمانية أفدنة من ملكها خصص ثمنها لبناء جامع بيندر شربن على القطعة رقم ٢٣ بحوض هميس بزمام شربن التي سنشترى من الثمن المذكور ثم وقفها ووقف المسجد باسمها . فباع الوكلاء ثمانية الأفدنة واشتروا قطعة الأرض المذكورة وهنا أبليت الموكلة المذكورة النيابة طالبة كل ما لها لدى الوكلاء المذكورين وقررت في التحقيقات أنها عدلت عن بناء المسجد ولم توقف هي ولا وكلائها المذكورون هذه الأرض بعد شرائها ثم عزلتهم من التوكيل فتجاهلوا العلول والعزل واتفقوا مع مقاول على بناء مسجد على هذه الأرض فأندرت هذا المقاول رسمياً بعدم ارتباطها بتعاقدهم معه على بناء هذا المسجد لعلوها عنه وعزلها ثم وباعت الأرض لفعال ورغم هذا سار المقاول في البناء ، وفي أثناء إقامة الأسوار توفيت ولكن المقاول رضم هذا استمر في إتمام الأسوار ووضع السقف بناء على طلب الوكلاء بعد علمهم بالعزل . فهل ما كان منها من مبدئه إلى نهايته يعد وقفاً للمسجد ويكون ملزماً لها ولورثتها من بعدها أو لا يكون وقفاً ولا تكون هي ولا ورثتها ملزمن بقيمة هذه المباني . وما حكم الصلاة في هذه الأرض بعد بنائها على هذا النحو ؟

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . والجواب أن الظاهر من الوقائع المذكورة بالسؤال ومن عبارة التوكيل إذا كانت صيغته كما ذكر بالسؤال ، أن صيغته تضمنت التوكيل في بيع الأرض المملوكة للموكلة وشراء قطعة أرض أخرى معينة من الثمن ووقف هذه القطعة وإقامة مسجد عليها من الثمن ووقفه ، وأن الوكلاء قد نفلوا الأمرين الأولين فقط وعزلتها الموكلة ، وعلموا بالعزل قبل مباشرة ما عندها مما وكلوا فيه بل نهنهم عن ذلك بمقتضى الشكوى المقدمة منها للنيابة التي جرى فيها التحقيق فيكون ما فعله الوكلاء قبل العلم بالعزل صحيحاً نافلاً ، وما فعلوه بعد العلم بالعزل من إقامة بناء المسجد على هذه القطعة بواسطة مقاول مع نهيها عن ذلك غير جائز ولا نافذ

وبذلك تكون القطعة المذكورة ملكاً للموكلة في حياتها ولورثتها بعد وفاتها وليست وفقاً لعلم صلور ما يفيد وقفها من جهة لا بإشهاد بوقفها مسجداً ولا بالأمر بإقامة الصلاة فيها، وعلم صلور ما يفيد ذلك من جهة وكلاهما قبل العلم بالزلز كما يفيد السؤال، وعبرة التوكيل لالتفيد وقف الأرض وفقاً منجزاً كما هو ظاهر، لأن الأرض لم تكن مملوكة للموكلة حين صلور التوكيل ولا يصح أن يعتبر وقفها وفقاً معلقاً على ملكيتها، لأن تعليق الوقف على الملكية لا يجوز. قال في الفتح ( وشرط أن يكون منجزاً لا معلقاً بشرط غير كائن لأن الوقف لا يحتمل التعليق بالحظر فلا يجوز التعليق إلا بكائن ) ١ هـ بتصرف وفي الإسعاف ( لو قال - إن كانت هذه الأرض ملكي فهي صدقة موقوفة فإن كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف وإلا فلا . لأن التعليق بالشرط الكائن تنجيز ) فتعين أن تكون الأرض ملكاً للموكلة ثم لورثتها، ولا يصح للوكلاء أى تصرف فيها بوقف أو غيره بعد أن علموا بالزلز، فإقامتهم البناء عليها بغير إذنها بعد غصباً، ويجب عليهم ردها إلى الورقة من بعدها بإجماع الفقهاء، وبناءهم عليها مستحق للتقصي شرعاً؛ والصلاة فيها مادامت مقصورة مكروهة شرعاً. وهذا إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال.

والله سبحانه وتعالى أعلم .





من أحكام ثبوت الوفاة والوراثة



## الموضوع

(٤٣٦) دعوى وفاة وورثة

### المبادئ

- ١ - يكلف المدعى الميراث إثبات دعواه شرعاً متى استوفت شرائط صحتها عند إنكارها .
- ٢ - الدافع بعدم الميراث لا يقتضى تكليف الدافع بالإثبات وإن قدم إثباتاً لا يقبل منه .
- ٣ - البيّنات للاثبات والبيّنة على المدعى واليمين على من أنكر .
- ٤ - الدعوى المبتدأة بعدم الميراث غير مقبولة شرعاً .

مسئل :

من عهد الحافظ عبد اللطيف من الشيوخ في رجل ادعى أنه وارث لمورث ورفع بذلك دعوى أمام جهة الاختصاص . فهل إذا أنكر المدعى عليهم صفة في الميراث يكلف ذلك الرجل بالثبات دعواه بالطريق الشرعى أو يكلف بذلك المنكرون . وإذا رفع المنكرون دعوى عدم ميراث ذلك الرجل تقبل منهم أو لا ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

الحكم الشرعى في ذلك . أن الرجل المذكور هو المدعى فهو المطالب شرعاً بإثبات دعواه بالطريق الشرعى متى حصلت مستوفية لشرائط الصحة شرعاً أمام الحاكم الشرعى في وجه خصم شرعى منكر لها . فإذا أراد المدعى عليه المنكر لتلك الدعوى إثبات عدم ميراث ذلك الرجل المدعى لا يقبل منه ، إذ البيّنة على من ادعى واليمين على من أنكر والبيّنات للاثبات . والله تعالى أعلم .

---

(ج) المتن : منبذلة الشيخ بقرى الصدق سنة ١١٠٦ - ص ٦٦ - ٢٢ من شوال ١٢٢٤ هـ .

## الموضوع

(٤٢٧) دعوى وفاة وورثة

## المبادئ

١ - الحكم بالوفاة والورثة متى استوفى شرائطه الشرعية اللازمة كان صحيحاً شرعاً .

٢ - ادعاء الخصم قيام أدلة على بطلان الحكم والدعوى بعد أن حاز الحكم على قوة الأحكام القضائية بعدم استئنافه في الميعاد لا يلتفت إليه بشرط أن يكون هذا الادعاء من خصم كان ممثلاً في الدعوى .

٣ - ادعاء الخصم عدم العلم ببعض ميعاد الاستئناف بناء على عدم العلم بهندور الحكم غير معتبر .

مسئل :

بإفادة من نظارة الخطانية مؤرخة أول يناير سنة ١٩٠٠ - ٢٩ شعبان سنة ١٣١٧ نمرة ١ مضمونها أنه ورد لها مكاتبة من المالية رقم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٢٥ ثبت ادعاء موسى خطاب وأخيه الورثة في الحرمة فاطمة بنت السيد خطاب المتوفية عن بيت المال ومعها الأوراق عدد ١٩ بما فيها الإعلام الصادر من محكمة مديرية المتوفية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩٩ بثبوت وراثتهم لها وورثت الإطلاع على ذلك والإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في الإعلام ولها ذكر بالأوراق .

(١) الفتى : لمجلة الشيخ محمد عبده ص ٢ م ١١ - ص ٤١ - ١٥ رمضان ١٣١٧ هـ .

أجاب :

اطلعت على الإعلام الشرعى الصادر من محكمة مديرية المنوفية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩٩ القاضى بشبوت ورائة موسى خطاب وأختيه لحرمة فاطمة بنت السيد خطاب وعلى ما جاء فى خطاب المالية والأوراق المرتبطة بالقضية . أما الإعلام فقد وجد صحيحاً مستوفياً للشرائط اللازمة للحكم وقد صرح فيه بأن المأخون بالخاصة عن المالية لم يأت بظن فى أدلة المدعين فتكون الأدلة مثبتة للدعى . ولو صح ما ادعته المالية من قيام أدلة على بطلان الدعى لكان الواجب ذكرها فى المرافعة . فلو ذكرت وأضربت عنها المحكمة ولم تعتبرها من مبطلات الدعى لكان الواجب على المالية استئناف الحكم وعرض أدلتها على المحكمة العليا لتنظر فيها لكن لا يظهر من الأوراق أنها قامت بشئ من ذلك بل صرحت بأن ميعاد الاستئناف قد مضى بدون أن تعلم بصدوره فيكون الحكم قد حاز قوة الأحكام النهائية فلا يجوز الطعن فيه الآن من صدر فى وجه وكيله . ولعل عناية سماعتكم تتوجه إلى أن أن تبسطوا لنتظار المالية ما تحتوى عليه اللوائح المحددة لاختصاص المحاكم الشرعية الابتدائية منها والاستئنافية ليراعى قلم قضايها أحكام تلك اللوائح فى القضايا التى ترفع أمامها ولا يلجئ إلى الاستفتاء فيما لا يحتاج إليه وطيه الأوراق عدد ٢٠ .



## الموضوع

(٤٢٨) ادعاء الحمل

### المبدأ

أكثر مدة الحمل ستان فقط .

سئل :

رجل توفى عن زوجته وبنته وأخويه لأبيه وهما ذكر وأنثى فقط وعند تقسيم التركة على الورثة المذكورين . ادعت الزوجة أنها حامل وحصلت على قرار وصاية على الحمل المدعى من المجلس الحسبي . والحقيقة أنها لم تكن حاملا ولكنها تقصد عدم قسمة التركة والإضرار بالورثة ومضى على ذلك ستان وثلاثة أشهر و١٨ يوم . فهل إذا ادعت الزوجة المذكورة أنها حامل إلى الآن تسمع دعوها وتوقف قسمة التركة أو لا تسمع وتعتبر كاذبة في دعوها ؟

أجاب :

نفيد : أن أكثر مدة الحمل باتفاق الحنفية ستان ولا تزيد عن ذلك لحظة واحدة . ومن ذلك يعلم أن زوجة المتوفى إذا ادعت الحمل بعد وفاته ومضت ستان ولم تضع حملا كانت دعوها باطلة ولا تصدق شرعاً .

تعليق :

صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونص في المادة رقم ١٥ منه على عدم مماع الدعوى عند الإنكار لمن يدعى نسب ولها الذي جاءت به بعد سنة من تاريخ الطلاق والوفاة .

(٥) المني : مسيلة الشيخ محمد باقر م ١٨ م ٤٠ - ص ٢٠ - ١٨ - ربيع الأول ١٣٢٨ هـ  
١١ ديسمبر ١٩٢٩ م .

## الموضوع

(٤٢٩) دعوى الوفاة والوراثة

### المبدأ

تسمع دعوى النسب ضمن دعوى المال مطلقا ، وتسمع فيها البيئة وليست دعوى اقرار بالنسب ، حتى لا تسمع عملا بالمادة ٩٨ من القانون ٧٨ سنة ١٩٢١ وليست دعوى نسب مجردة عن المال حتى لا تسمع بعد وفاة الوالد . لأنها بتجردها عن المال تكون من الدعاوى الشخصية التي لا ترفع الا على المتوفى شخصا ولا تسمع مجردة على الوارث .

مسئل :

شخص تولى عن اولاده ومنهم بنت قاصر رضية ادعت انها على باقى اولاد المتوفى وفاته ووراثته بنتها القاصر الرضية لتصيبها فى تركته فانكر المدعى عليهم بنوتها للمتوفى ووراثتها . فهل لو كان ولى الامر قد منع من سماع دعوى الاقرار بالنسب بعد وفاة المورث الا اذا وجدت اوراق تدل على صحة الدعوى تكون دعوى ام الصغيرة المذكورة لبنتها المذكورة بوراثتها لتصيبها فى المتوفى المذكور من قبيل دعوى الاقرار بالنسب فلا تسمع الا اذا وجدت الاوراق المذكورة ، ام أن الدعوى ليست من هذا القبيل فتسمع مطلقا ( بصرف النظر عن وجود الاوراق المشار اليها ) وتقبل البيئة عليها ويحكم بها ؟

---

(هـ) المقتضى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٢٧ م ٦٠٨ - من ٢٧٢ - ٢٤ لى العدد ١٢٥١ م ٢١ مارس ١٩٢٢ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال • ونفيد : بأن دعوى النسب نفسه غير  
دعوى الاقرار به • فما اشترطه ولي الأمر في سماع دعوى الاقرار  
بالنسب في المادة ٩٨ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ليس شرطاً في  
سماع دعوى النسب نفسه • وعلى هذا العمل في المحاكم الشرعية •

والله سبحانه وتعالى أعلم •



من أحكام الإقرار



**الموضوع**  
**(٢٣٠) اقرار باخوه في الرضاع**  
**المبدأ**

الإقرار بالرضاع لا يقبل الرجوع فيه .

سئل :

رجل أقر بأن زينا أخوه من الرضاع وأنه رضع من والدته المقر في زمن الرضاع الشرعي زيادة عن خمس رضعات متفرقات مشبهات ولبت المقر على ذلك وصادق بصريح التصديق على الوجه المسطور أمام شهود عدول ثم جمعد ذلك الرضاع والنيات والتصديق . فهل يتلعه جموده بعد ذلك ويحل له تزوج بنت أخيه المذكورة أم كيف الحال ؟

أجاب :

حيث أقر هذا الرجل بالرضاع المذكور وأصر على ذلك ودام عليه وأشهد على نفسه بالإقرار ، فلا يقبل رجوعه عنه ، ولا يجوز له أن يتزوج بنت أخيه رضاعاً المذكورة لثبوت الحرمة بذلك والله أعلم .



## الموضوع

(٤٣١) أقرار بالنسب من المحجور عليه للسفه

### المبادئ

١- المحجور بسبب السفه والتبذير لا تأثير له على الإقرار بالنسب مادام المقر له بالنسب طفلاً يولد مثله لمثل المقر وكان مجهول النسب معروف الأم .

٢- يجب عليه النفقة شرعاً للزوى قرياه . فإذا طلب مالا من القاضي لذلك أجابه القاضي إليه . ولكن لا يعطيه المال بل يدفع إلى زوى قرياه بشرط قيام الدليل على القرابة والإعسار .

٣- لا يصدق المحجور عليه للسفه في إقراره بالنسب إذا كان رجلاً إلا في أربعة أشياء ، في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة ولا يصدق فيما عدا ذلك .

مسئل :

من الشيخ محمد الطاهر في رجل قد حجر عليه لسفهه وتبذيره الفائق الحلود وسوء تصرفه وسوء سيرته وما هو عليه من الخلل في قواه العقلية وقد أقر ببنوة ولد له معروف الأم فقط . هل يؤخذ بإقراره هذا أم يثبت نسب الولد منه أم لا ؟ أفيدوا الجواب .

(\*) الفتاوى : مفصلة الشيخ محمد بخيت من ١٧ م ٢١١ - ص ٥٥ - ٧ ذي القعدة ١٣٣٧ هـ  
٤ أغسطس ١٩١٩ م .

أجابه :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى الإعلام الصادر من ديوان البطرركانة المارونية في ١٥ يوليو سنة ١٩١٢ وتبين أن البطرركانة المذكورة حجرت على الحاجة نجيب خليل دى صعب عن جميع التصرفات الشرعية بأمواله وممتلكاته . وحيث إنها قالت في أسباب الحجر ( وحيث لدى المذكرة السرية قد أجمع رأى أعضاء ديواننا المشار إليه بوجود الحكم بالحجر على نجيب المدعى عليه بسبب ماثبت وماهو مشهور عنه عند العموم من السفه والتبذير وسوء التصرف الغير المنطبق على المعقول واستمراره الظاهر حتى الآن على ذلك محافظة عليه وعلى ثروته الخ ) وحيث يكون محجوراً عليه بسبب السفه وحيث كان كذلك فيكون إقراره ببنوة الولد المذكور صحيحاً شرعاً متى كان يولد مثله لثله كما نص على ذلك في الفتاوى الهندية بصحيفة ٥٩ جزء خامس حيث قال مانصه : وإن طلب (أى المحجور عليه للسفه) من القاضى مالا يصل به قرابته الذين يجبر على نفقتهم أجابه إلى ذلك . ولكن القاضى لا يدفع المال إليه بل يدفعه بنفسه إلى ذوى الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضى أن يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البيئة على القرابة وعسرة القريب كذا في المبسوط قال : ولا يصدق السفه في إقراره بالنسب إذا كان رجلاً إلا في أربعة أشياء . في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة . فأما فيما عدا ذلك لا يصدق ا هـ . ومثل ذلك في تقرير المرحوم العلامة الشيخ الراجعى نقلاً عن العناية شرح الهداية بصحيفة ٢٨١ جزء ثان .

## الموضوع

(٢٣٢) ماتتخفوه الزوجة من مصروف المنزل ملك لها

## المبادئ

- ١ - المبالغ التي توفرها الزوجة من مصروف يدها ملك لها خاصة إذا كان تخليك الزوج هذه المبالغ لها تخليكا صحيحاً في حال صحته وقبضها لذلك .
- ٢ - إذا أقر الزوج لزوجته بأشياء موجودة بالمنزل وقت الإقرار كان إقراره صحيحاً ، وتكون الأشياء ملكاً للزوجة المقر لها بهذه الأشياء ، حسب إقراره بذلك .

سئل :

تزوج شخص بسيده ودفع لها معجل صداقها . ثم ملكها مبلغاً من المال بمقتضى إقرار أمام شهود لتجهيز نفسها من ملابس وحليات ومجوهرات وقد أقر الزوج حال صحته بأن جميع أساسات المنزل والمفروشات والفضيات ملك لتلك الزوجة . وقد التصدت الزوجة لنفسها مبلغاً من المصاريف الشهرية التي كان يعطيها لها زوجها المذكور . فهل المال الذي ملكه الزوج لزوجته لتجهيز به نفسها وكذلك الفضيات وجميع أثاث المنزل وكذلك المجوهرات . يكون ملكاً للزوجة المذكورة . وكذلك المبلغ الذي التصدته من مصروف منزلها . أم تكون هذه الأشياء ضمن تركته . وهل للورثة حق الرجوع إليها في ذلك أم لا ؟

(م) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٣٢ م ١٧٢ - من ٥٢ - ٢٥ رجب  
١٣٢٧ - ٧ مارس ١٩٢٩ م

## أجاب :

نفيد أن المال الذى ملكه الزوج لزوجته المذكورة لتجهز به نفسها من ملابس وحليات ومجوهرات وخلاف ذلك والمبالغ التى اقتصدتها ووفرتها من مصروف يدها كما ذكر بالسؤال ملك لها خاصة ، وليس لأحد من ورثته معارضتها فى ذلك إذا كان تملكه هذه المبالغ لها تملكياً صحيحاً فى حال صحته وقبضتها كذلك . وكذلك المفروشات والفضيات والمويليات وجميع الأثاث الموجودة بالمنزل وقت الإقرار ، فإنها تكون ملكاً لزوجته المذكورة المقر لها بهذه الأشياء حسب إقراره بملكه ، فليس لأحد من ورثته حق فيها أيضاً كما يعلم ذلك من الرجوع إلى باب الإقرار من كتاب تنقيح الحامدية . وهذا حيث كان الحال كما ذكر فى السؤال . والله أعلم .



## الموضوع

(٤٣٣) انكار الزوجية بعد الاقرار بها غير معتبر

### المسألة

إذا أقر المسلم رسمياً بزواجه بامرأة مسلمة وأنه دخل بها ثم أنكر ذلك رسمياً فلا عبرة بإنكاره بعد إقراره .

سئل :

اعترف رجل مسلم أمام هيئة رسمية بزواجه بامرأة مسلمة أيضاً واعترف بالدخول بها ومعاشرتها معاشرة الأزواج . وقد صادفته هي ووالدها وعالمها على ذلك ثم رجع أمام هيئة رسمية أخرى وأنكر كل ذلك وقال إنه كان وعداً بزواج . لا غير .

فهل إنكاره بعد الاعتراف له أثره وقيمته أم لا ؟

أجاب :

إذا كان الأمر كما ذكر بالسؤال فلا اعتبار شرعاً لإنكار المقر بعد إقراره المذكور والله تعالى أعلم .

---

(\*) الخ : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم ص ٢٤ ج ١١٢ - ص ٨٧ - ١٦ رجب ١٤٢٨ هـ  
١٧ ديسمبر ١٩٢٩ م .



من أحكام الشركات



## الموضوع

(٤٢٤) نماء الشركة شركة ملك

## المبادئ

١ - نماء الشركة على يد الورثة جميعاً بالعمل يقتضى توزيع الشركة ونماؤها على الورثة جميعاً ، ويقسم بينهم بالسوية ، ولو اختلفوا في العمل كثرة وقلة ما دامت الشركة لم تقسم ولم تتميز حصصه عن أخرى .

٢ - ما اشتراه أحدهم من مال الشركة ونماؤها فهو له . ولكن يضمن حصص الشركاء فيه ، لأن هذا العمل يعتبر من باب شركة الملك التى تقتضى توزيع الكسب فيها للجميع .

مسئل :

رجل مات بمدينة خليل الرحمن عن ابنيه وترك لهما شركة واستحقاقا في وقف آل إليهما بموته فبقى ابنه في عائلة واحدة بصناعة القرب ، ويتجران في غيرها ثم مات أحدهما عن أولاد وبقوا مع عمهم في عائلتين يصنعون القرب ويتجرون في غيرها ثم سافر عمهم إلى القاهرة وأقام بها وتاهل وصار أولاد أخيه المذكورون يصنعون القرب ويرسلونها إليه ويتجرون في البضائع الأخرى وصار عمهم يبيع القرب ويرسل ثمنها لهم إلى أن نمت الشركة وزادت فصار بعض أولاد من مات يشتري أملاكاً ويدفع ثمنها من الشركة المذكورة ويكتب ذلك باسمه ويجدد بناء على أرضه الموقوفة وغراسا في بعض ما اشتراه من الأراضي ويدفع تكاليف ذلك من الشركة ونماؤها . فما الحكم فيما شراه على الوجه المذكور وفيما بناه على أرض

(ج) الفتى : لمجلة الشيخ محمد عبده ص ٢ م ٢٤ - ص ٤٠٩ - ١ ربيع الثاني ١٣١٧ هـ .

الوقف وما غرسه في أرض الوقف وما اشتراه من الأراضي وكتبه باسمه ؟  
أفيلوا الجواب .

أجابه :

ما في السؤال يعد من شركة الملك . فتي كان سعي الشركاء واحداً والكسب مختلطاً ولم يتميز ما حصله كل واحد منهم كان مآجمعه مشتركاً بينهم بالسوية وإن اختلفوا في العمل كثرة وفي الرأي جودة . كما نص عليه الفقهاء وما اشتراه أحدهم لنفسه فهو له ولكن يضمن حصه الشركاء في ثمنه . فلهم الحق أن يطالبوه بحصصهم فيه حيث دفعه من مال الشركة وكذلك يضمن حصه شركائه فيما صرفه في الغراس والبناء في الأرض التي اشتراها باسمه ويكون البناء والغراس له وليس للشركاء إلا حصصهم في ثمنه كما قدمنا . أما ما بناه في أرض الوقف . فإن لم تصدر به حجة انشاء باسمه فهو مشترك بين الشركاء جميعاً إذا كانت النفقة عليه من مال الشركة ، وكذلك الحال في الغراس في أرض الوقف ويكون البناء والغراس ملكاً لهم يتوارثه ورثهم لأن البناء لم يبن من مال الوقف ولا للوقف . وكذلك الغراس فإن وجد ناظر للوقف ورأى أن يكلفهم بقلع البناء والغراس فله ذلك إن لم يضر بالأرض والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٣٥) شركة ملك

## المبادئ

- ١ - نماء الشركة متى كان سعى الشركاء واحدا والكسب مختلطاً ولم يتميز ما حصله كل منهم كان ما جمع مشتركاً بينهم بالسوية .
- ٢ - إن كان نماء المواشى بالشراء من مكسبهم فهو مشترك بينهم بالسوية .
- ٣ - إن كان نماء المواشى بالتوالد كان هو والمواشى الأصلية والعقارات والأطيان المذكورة تركة عن مورثهم تقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية .

سئل :

من إبراهيم أحمد خطاب من غرب الوقف بمركز فوة غربية في رجل مات من نحو عشرين سنة وخلف أطياناً وعقارات ومواشى وبنين وبنات قصر وبلغ وما زالوا مع بعضهم في معاش واحد وكسب واحد حتى بلغ القاصرون ونمت المواشى وزادت الأطيان ثراء من كسبهم ولما بلغ القاصرون رشدهم استولوا على المواشى جميعها وأعطوها لأنفسهم خاصة . فهل يجوز لهم ذلك أو نصير القسمة بينهم بالفريضة الشرعية ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

الشركة المذكورة من قبيل شركة الملك . ففى كان سعى الشركاء واحداً والكسب مختلطاً ، ولم يتميز ما حصله كل منهم كان ما جمعه مشتركاً بينهم

---

(ج) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد عبيد ص ٢ م ٣١٣ - ص ١٢٠ - ١٧ محرم ١٣١٩ هـ .

بالسوية وإن اختلفوا في العمل كثرة وفي الرأي جودة كما نص عليه الفقهاء .  
وعلى ذلك فليس لبعضهم الاستيلاء على جميع المواشى لأن نماءها إن كان  
بالثراء من كسبهم فهو مشترك بينهم وبين باقيهم بالسوية ، وإن كان بالتوالد  
كان هو والمواشى الأصلية والعقارات والأطيان المذكورة تركة عن مورثهم  
تقسم بينهم بالفريضة الشرعية حيث لا وراث له سواهم .  
والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٣٦) شركة مضاربة

### المبدأ

١ - اتفاق الرجل مع آخر أو أكثر على أن يدفع له مبلغاً معلوماً في مدة معلومة على أقساط معينة للأجار فيه فيما يبدو له من الخط والمصلحة فإذا مضت المدة أخذ ماله مع ما ربح من التجارة في تلك المدة - كان هذا من قبيل شركة المضاربة وهي جائزة شرعاً وبطل ورثته محله في ذلك .

سئل :

من جناب مدير شركة لمبانية متوال ليف الأمريكية في رجل اتفق مع جماعة (قومية) على أن يعطيهم مبلغاً معلوماً في مدة معلومة على أقساط معينة للأجار به فيما يبدو لهم فيه الخط والمصلحة وأنه إذا مضت المدة المذكورة وكان حياً يأخذ هذا المبلغ منهم مع ما ربحه من التجارة في تلك المدة وإذا مات في خلالها تأخذ ورثته أو من يطلق له حال حياته ولاية الأخذ المبلغ المذكور مع الربح الذي ينتج مما دفعه .  
فهل ذلك يوافق شرعاً ؟ أفيدوا الجواب .

أجاب :

اتفاق هذا الرجل مع هؤلاء الجماعة على دفع ذلك المبلغ على وجه ما ذكر يكون من قبيل شركة المضاربة وهي جائزة ولا مانع للرجل من أخذ ماله

---

(\*) المثل : فضيلة الشيخ محمد عبده ص ٢ م ٢٢٦ - ص ١٢٢ - ١٠ من صفر ١٣١٩ هـ

مع ما أنتجه من الربح بعد العمل فيه بالتجارة . وإذا مات الرجل في أثناء المدة  
وكان الجماعة قد عملوا فيما دفعه وقاموا بما التزموه من دفع المبلغ كله لورثته  
أو لمن له حق التصرف بدل المتوفى بعد موته جاز للورثة أو من يكون له حق  
التصرف في المال أن يأخذ المبلغ جميعه مع ما ربحه المدفوع منه بالتجارة  
على الوجه المذكور .

والله تعالى أعلم .





## الموضوع

(٤٣٧) ليس لملك أرض الساقية منع شركائه

## المبادئ

- ١ - حمل الناس في معاملاتهم على مقاصدهم وعامس عادتهم .
- ٢ - ليس لصاحب الأرض منع شركائه من الانتفاع بالساقية .

مسئل :

اشترك جماعة في حفر وبناء ساقية في ملك أحدهم بدون بيع ولا هبة منه لشركائه للأرض التي بنيت فيها الساقية وبعد الفراغ منها والانتفاع بها مدة يسيرة أراد صاحب الأرض نزع شركائه من الساقية وإعطائهم قيمة ما صرف منهم فهل له ذلك ؟

أجاب :

هذه المسألة ليست من قبيل الإعارة للبناء والفرس التي يحق للمالك فيها أن يرجع بأرضه ولكنها ترجع في الحقيقة إلى مسائل الشرب والارتضاع فإن البناء في الساقية غير مقصود لذاته لأنه لمنع انسياب الأتربة والطين في العين وإنما المقصود بالذات هو الماء والثلاثة شركاء فيه بالعمل والإنفاق للوصول إليه وحفظه ومن العمل البناء وهم بعد الوصول إلى عين المأمالكون للماء جميعاً بالشركة فليس لأحدهم منع الآخر من إصابة حظه فيه . وعلى هذا

---

(\*) المتن : نسخة الشيخ محمد عبيد ص ٢ م ٢٢٥ - ص ١٢٧ - ٢٣ ص مصر ١٢١٦ هـ .

ليس لصاحب الأرض منع شركائه من الانتفاع بالساقية بحال . هذا ، وقد جرى عرف الناس قاطبة في بلادنا على أن هذا التعاطى لا يقصد منه التوقيت بل التأييد فهو قائم مقام التمليك في حوام المنفعة إذ لا بد من حمل الناس في معاملاتهم على مقاصدهم ومجارى عاداتهم . ولهذا يجب أن يكون الحكم مقررنا من أن صاحب الأرض ليس له منع شركائه من الانتفاع بالساقية والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٢٨) استثمار المال في بعض الشركات التجارية

### المبادئ

- ١ - يجوز شرعاً استثمار المال في الشركات التجارية بشرط أن يكون توزيع الربح سنوياً على حصص رأس مال الشركاء وعلى ما شرط في الربح .
- ٢ - إذا طرأت عسرة تكون على حسب رموس الأموال أيضاً .

سئل :

يريد شخص أن يستثمر أمواله في الشركات التجارية لأنها تقسم الربح سنوياً على الحصص ( السهم ) وتعطى نصيباً من الأرباح وإذا طرأ عليها عسرة تصيب تلك السهم .

فهل هناك مانع شرعي يمنع المسلم من استثمار ماله في مثل هذه الشركات ؟

أجاب :

قال في رد المحتار جزء ثالث من كتاب الشركة مانصه ( ولا خلاف أن اشتراط الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل واشتراط الربح متفاوتاً عندنا صحيح ) اهـ وفي الأنقروية بصحيفة ٣٧٩ جزء ثان مانصه ( ولو اشتركا ولأحدهما ألف درهم وللآخر مائتا دينار قيمتها ألف وخمسة على أن الربح والوضعية بقدر رأس المال صح تارخانية في الفصل الرابع في العنوان ) اهـ - وفي الفتاوى المهدية بصحيفة ٣٤٢ - ٣٤٣ جزء ثان مانصه - ( سئل )

---

(\*) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد بن عبد الله بن ١٧ م ٣٢٥ - من ٩٧ - ١٨ من صفر ١٣٢٨ هـ  
١١ من نوفمبر ١٩١٩ م .

في مال مشترك بين رجلين لكل واحد منهما نصفه وهما يتجران فيه شركة بينهما بالسوية وما قبض من الربح يكون بينهما مناصفة فهل إذا حصل في التجارة ربح من الشريكين يقسم بينهما مناصفة ويجوز الشريك الممتنع من قسم الربح ويكون الربح والخسران على قدر المالية (أجاب) الربح في شركة المال الصحيحة على ما شرطنا . وفي القاسلة على قدر المال والخسران على قدر المالكين ولو شرط غيره اهـ .

ومن ذلك يعلم أنه لا مانع شرعاً من استثمار أموال من يريد استثمارها في الشركات التجارية مثل شركة سكة حديد تركيا ونحوها متى كانت تقسم الربح سنوياً على حصص رأس مال الشركاء أو على ما شرط في الربح وتعطى كل واحد من الشركاء نصيبه من الأرباح على قدر رأس ماله وعلى ما شرط وإذا طرأت خسارة تكون على حسب رموس الأموال أيضاً .

والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٣٩) شركة

## المبادئ

١ - ثمن الحماموسة المشتركة بين الأب وزوجة ابنه يكون مناصفة بينهما . ومتى ثبت أن الأب سلم الابن زوج شريكته الثمن وأنه صرفه بغير إذنه وكان تسليم نصيب الزوجة بإذنها كان الكل أمانة تحت يد الابن فلا يجوز له أن يصرفه إلا بإذنها . وإن كان تسليم نصيب الزوجة بغير إذنها كان الأب ضامنا لتسليمها .

٢ - ليس للابن أن يصرف ثمن الحماموسة في مصالح الدار إلا بالإذن . فإن صرف بلا إذن كان ضامنا ويرجع على إخوته بما صرفه عليهم إن كان قد صرفه بإذنهم .

سئل :

من محمد عيسوى بما صورته . قد تركت أطيافى ببلد لأرلادى ينتفعون بريعها بعد دفع الأموال الأميرية مع بقائها على ملكى ثم إننى أخذت من زوجة ابنى مائتى قرش وأعطيته عجلة جاموس شركة بينى وبينها بالنصف ثم لما كبرت الحماموسة وبلغت ستة عشر سنة مرضت فبعته للجزار بألف وخمسمائة قرش وقبضت ذلك الثمن وسلمته لابنى زوج شريكى فأراد ابنى المذكور أن يشتري جاموسة غيرها لتكون شركة كما كانت الأولى فامتنع إخوته من ذلك وقالوا لى بيع يا والدنا جزءا

(\*) المثل : نفيلة الشيخ محمد بهجت س ١٨ م ١١٨ - ص ٤٧ - ١٢ من جلدى الأولى ١٣٢٨ هـ - ٣ من فبراير ١٩٢٠ م .

من الأطيان تشتري بثمنه جاموسة أخرى خالصة للدار لا شركة فيها لأحد وبالفعل بيعت جزءا من الأطيان واشترت بثمنه جاموسة أخرى وبعد خمس سنين تحسنت أثمان البهائم حتى بلغ ثمن الجاموسة الأخيرة الموجودة الآن مائة وثلاثين جنبا . فقطع ابني الذي هو زوج المرأة المذكورة شريكى في الجاموسة الأولى المبيعة وادعى أنه صرف ثمن الجاموسة الأولى في مصالح الدار ، وأراد أن يأخذ لزوجته نصف الجاموسة الأخيرة المشتراة بثمن الأطيان في نظير مبلغ على العمل ادعاء في غير علمي وإذنى له في ذلك . فهل يصدق في دعوى الصرف بدون إذنى وعلى فرض تصديقه بعد الجين فهل يكون له حق في طلب شركة زوجته في الجاموسة المشتراة أخيرا من ثمن الأطيان خاصة أو يكون المبلغ الذى ادعى صرفه ديناً على ائحل ويكون لزوجته نصفه والنصف الآخر للوالد المذكور بمقتضى الشركة الأولى ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونقيد : أنه ليس لزوجته ابن الرجل المذكور الحق في شركة الجاموسة المشتراة أخيراً من ثمن الأطيان المملوكة للرجل المذكور بل هذه الجاموسة ملك خاص بهذا الرجل حيث إنها مشتراة بثمن الأطيان المملوكة له . وأما الجاموسة الأولى المشتركة بينه وبين زوجة ابنة مناصفة فحيث يبيع بمبلغ الألف وخمسمائة قرشاً صاعاً فيكون ذلك الثمن بينهما مناصفة . ومتى ثبت أنه سلم الثمن لابنه وأن ابنه صرفه بغير إذنه وكان تسليم نصيب زوجة الابن لولده بإذنها كان الكل أمانة تحت يد الابن . فلا يجوز له أن يصرفه ولا شيئاً منه إلا بإذن صاحبي المبلغ المذكورين . وإن كان تسليم نصيبها لزوجها بغير إذنها كان الأب المذكور ضامناً لنصيبها . وعلى كل حال فليس للابن المذكور أن يصرف ثمن الجاموسة الأولى في مصالح الدار إلا بالإذن فإن صرف بلا إذن كان ضامناً ، ويرجع على إخوته بما صرفه عليهم إن كان قد صرفه بإذنهم .

## الموضوع

(٤٤٠) شركة

### المبادئ

١- إيداع الأب وابنه مبلغاً من المال على أن تكون معاملتهما لدى البنك بالاشتراك لا بالانفراد . ثم إيداع الابن مبلغاً آخر بالنظام السابق يفيد شركة الأب وابنه فيما أودع أولاً وثانياً بحق النصف لكل منهما لأن الشركة عند عدم بيان التصيب تحمل على التساوى .

٢- إذن الأب وابنه للبنك في الشراء لحسابهما توكيل منهما للبنك في الشراء .

٣- ليس في الإيداع والإذن للبنك المذكورين ما يدل على هبة الأب لابنه أو العكس .

سئل :

من حضرة محمود أفندي فهمى جندية بما صورته : رجل أودع هو وولده البالغ بينك الكريدى ليونيه مبلغاً قدره عشرة آلاف جنيه لحسابهما بأن تكون معاملتهما مع البنك المذكور بخصوص هذا الحساب باعضائهما الإثنين بالاشتراك لا بالانفراد - ثم أودع الولد وحده بعد ذلك في نفس البنك مبلغ خمسة آلاف جنيه باسمه واسم أبيه تحت الحساب السابق - ثم بعد ذلك أذن الولد وأبوه للبنك المذكور بأن يشترى لحسابهما أوراقاً ذات قيمة (سندات الدين الموحد المصرى) بجزء من مجموع المبلغين قدره عشرة

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن تראה س ٢٦ م ٢ - ص ٢٤١ - ٢ من جندى  
الآخرة ١٢٤٣ هـ - ٢٨ من ديسمبر ١٩٢٤ م .

آلاف جنيه ثم أذن الأب وابنه البنك أيضاً بدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه  
 ثمن لسندات من هذا النوع لبايعتهما مقابل استلام هذه السندات بهذه القيمة  
 منه . وأصبح مجموع السندات المذكورة بقيمة خمسة عشر ألف جنيه مودعة  
 بالبنك لحساب الابن وأبيه بإقرارهما . كل ذلك صدر من الطرفين برضاهما  
 واختيارهما في حال صحتهما جسدا وعقلا وهما بأكمل الأوصاف المعبرة ذرعا .  
 ثم توفي الأب بعد ذلك فقام من عدا ابنه المذكور من الورثة ينازع الابن  
 المذكور في السندات التي تخصه بقيمة ٧٥٠٠ جنيه سبعة آلاف جنيه  
 وخمسة مائة برغم أنه ما كان يملك شيئاً وأن جميع المبلغ المودع مملوك للوالد  
 وأن إقرار الوالد المذكور على ما ذكرنا يؤخذ منه كأنه هبة لمشاع يحتمل  
 التقسمة لم يقسم ولم يقبضه الموهوب له مفرزا قبضا كاملا فهي هبة في  
 زعمهم باطلة شرعاً فضلاً عن أنها لم تتم بالقبض . فهل مع الإيداع الصادر  
 من الأب وابنه أولاً للبنك المصرح فيه بأن يقيد المبلغ لحسابهما مع عدم تبيين  
 نصيب كل منهما والإيداع من الابن وحده باسمه واسم أبيه لحسابهما  
 بالطريقة السابقة ، وهل مع إذنهما بعد ذلك للبنك بأن يشتري بمبلغ عشرة  
 آلاف جنيه أولاً لحسابهما من أوراق السندات المذكورة وإذنهما بعد ذلك  
 للبنك أيضاً بأن يدفع لبايع السندات هما من النوع المذكور مبلغ خمسة  
 آلاف جنيه لحسابهما أيضاً فهل مع هذا يكون الابن شريكاً لأبيه بحق  
 النصف فيما أودع أولاً وثانياً ومالكاً فيما اشترى من السندات ما يوازي  
 نصف المبالغ المودعة المذكورة . وهل يصح الادعاء مع هذا بأن هذا  
 التصرف هو من نوع الهبة ، وهل لو زعم زاعم أنه هبة معنى يوجد ما يدل  
 عليه في هذه الحادثة ؟

أجاب :

إيداع الأب وابنه أولاً بمبلغ العشرة آلاف جنيه بالبنك المذكور .  
 لحسابهما وتصرفهما بأن تكون معاملتهما مع البنك المذكور بخصوص هذا  
 الحساب بإمضاء الإثنين بالاشتراك لا بالانفراد ، وإيداع الابن وحده ثانياً  
 مبلغ خمسة آلاف جنيه بالبنك المذكور باسمه واسم أبيه لحسابهما بالطريقة



السابقة يفيد أن الأب وابنه شريكان فيما أودع أولاً وناشياً بالبنك المذكور كل منهما بحق النصف . لأنه من المعلوم أن الشركة عند عدم بيان التصيب تحمل على التساوى كما نص على ذلك بصحيفة ٥٤٠ من حاشية ابن عابدين على الدر المختار من الجزء الثالث طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ من كتاب الشركة نقلاً عما أفتى به في الخيرية ونصه ( في زوج امرأة وإبنا اجتماعاً في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما ولا يعلم التفاوت والتساوى ولا التمييز فأجاب بأنه بينهما سوية ) اهـ وإذن الأب وابنه للبنك المذكور بأن يشترى لهما سنداً الدين الموحد المصرى بمبلغ عشرة آلاف جنيه وإذنهما أيضاً للبنك المذكور بأن يدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه لبائع السندات لهما من النوع المذكور . كل هذا توكيل منهما للبنك المذكور في الشراء والدفع بالمبلغ المملوك لهما لأنه معلوم أن توكيل الغير بالشراء بمبلغ مودع باسمه لا باسم غيره لا يكون الابن مالك ذلك المبلغ فيقتضى هذين التوكيلين يكونان مالكين للمبلغ المذكور مناصفة . وحيث إنه اشترى وفق ما تقدم ببعض المبلغ المودع سنداً بقيمة خمسة عشر ألف جنيه فيكون للابن سنداً بقيمة النصف وهو سبعة آلاف جنيه وخمسة جنيه . هذا ، وليس في شيء من الإبداع والإذن المذكورين ما يدل على هبة الأب لابنه أو العكس حتى يصح البحث في عدم تمامها بالقبض أو فسادها بالشيوع والله أعلم .





من أحكام الوديعة



## الموضوع

### (٤٤١) سرقة الوديعة

#### المبدأ

١ - لا ضمان على المودع إذا سرقت منه الوديعة دون تفريط في حفظها .

مسئل :

امراة أودعت مصاعاً عند رجل وضعه في حوز مثله وبقي فيه واستمر مدة يسيرة فجاء ليلة من الليالي اللصوص وسرقوا المصاع المذكور مع نقود المودع المذكور بكسر حوز النثل المذكور وبغبت الحكومة عن الفاعل فلم تجده . فهل والحالة هذه لا يكون الرجل المودع المذكور ضامناً للمصاع المذكور ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أنه أجاب في الفتاوى المهدية بصحيفة ٢٧ جزء رابع عن سؤال نظير هذه الحادثة بما نصه (حيث وضع الوديعة في حوز مثلها وسرقت من غير تفريط في حفظها لا يكون ضامناً) ١ هـ ومن ذلك يعلم الحكم في هذه الحادثة، وهو أنه لا ضمان على المودع المذكور متى كان الحل المذکور سرق منه بدون تفريط في حفظه والله أعلم .

---

(\*) المتن : نسخة الشيخ محمد بنيت من ١٤ م ١٦٨ - من ٨٢ - من لدى القصد  
١٣٢٥ هـ - ٢٣ من المسطوح ١٦١٧ م .



من أحكام الإجارة





## الموضوع

(٤٤٢) اجارة الوقف لمدة طويلة

### المبادئ

- ١ - لا يجوز إجارة الوقف لمدة طويلة ولا بعقود مترادفة إلا للضرورة .
- ٢ - الإجارة لمدة طويلة فاسدة كما أن الإجارة بأقل من أجر المثل بتقصان فاحش فاسدة أيضاً .

مسئل :

بالإفادة من عموم الأوقاف مؤرخ في ١٦ أبريل سنة ١٩٠٠ ، ١٦ الحجة سنة ١٣١٧ نمرة ١٢٨٣ مضمونها أن ناظر وقف نزيواغا سابقا أجر أطيافاً لهذا الوقف بموجب شرطيتين الأولى لمدة ثلاث سنوات غابتها أكتوبر سنة ١٨٩٨ والثانية لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداء من شهر نوفمبر سنة ١٨٩٨ بواقع السنة ٤٣ جنياً وكسور ولما تنظر الديوان على هذا الوقف في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٧ أى قبل نهاية المدة الأولى ورأى أن العين المؤجرة بها تلك الأطياف هي بالأقل من أجر المثل وأن هذا التأجير متفق عليه بدليل أن تحرير العقد الثاني كان قبل انتهاء مدة العقد الأول بخمسة عشر شهراً وأن المستأجر في وقت عمل العقود كان وكيلا عن ناظر الوقف حصل اختصاص المستأجر المذكور لدى الحاكم الأهلية بفرض بطلان العقد الثاني وهو تمسكه بفتوى قديمها للمحكمة هذا نصها ( أنه يجوز لناظر الوقف أن

---

(ج) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد مهدي م ٢ م ١٢٢ - م ٥٧ - ٢١ من ذي الحجة ١٣١٧ هـ .

يؤجر أعيان الوقف إلى مدة ثلاث سنوات ويجوز له أيضاً تأجيرها إلى مدة ثلاث سنوات أخرى بعقد آخر . وحيث إن المحكمة كلفت الديوان بأن يستحضر فتوى بأنه إذا كان ناظر الوقف أجر أعيان الوقف لمدة ثلاث سنوات بعقد وقبل انتهاء تلك المدة بخمسة عشر شهراً — هل يجوز له أن يؤجرها لمدة ثلاث سنوات أخرى بعقد آخر أو يكون هذا العقد من قبيل العقود المترادفة التي لا يعمل بها ورغب الديوان الإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ؟

أجاب :

صرح علماؤنا . بأنه لا يجوز لغير اضطرار إجارة دار الوقف إجارة طويلة ولو بعقود مترادفة ، وأنه لا تصح إجارة الوقف بأقل من أجر المثل إلا بنقصان يسير . إذا لم يرغب فيه إلا بالأقل . وعلى ذلك فتى كانت إجارة الأطيان المذكورة هذه المدة لغير ضرورة وكانت بأقل من أجر المثل بنقصان فاحش تكون فاسدة في العقد ويجب أجر المثل ، وإن كانت بأجر المثل أو بنقصان يسير كانت صحيحة في الأول غير لازمة في الثاني فيجوز فسخه والله أعلم .



## المؤسّس (٤٤٣) اجارة طويلة لعين الوقف المبادئ

١ - عدم جواز الاجارة الطويلة لعين الوقف إلا لضرورة ولو بقود مرادفة .

٢ - إن تحققت الضرورة جازت الاجارة بإذن القاضي .

٣ - تأجير الناظر عين الوقف لمدة معلومة بأجرة معلومة وقيل انقضاء المدة أجر نفس العين لأخر لمدة معلومة بزيادة فاحشة تكون هذه الاجارة فاسدة .

٤ - للناظر إبقاء المستأجر الأول في العين المؤجرة بأجرة المثل مطلقاً .

٥ - إذا كانت الزيادة الثانية تمتاً وإضراراً من الثاني للأول كانت الاجرة الأولى هي المعبرة شراً وإن لم تكن إضراراً و تمتاً كان الأول أحق بالاجارة بالزيادة .

مستل :

من سيد عبد الله من سواهج في حانوت جاء في وقف مؤجر من قبل ناظره لشخص مدة معلومة بأجر المثل ولم تنقض مدة إجارته فزاد آخر للناظر في أجرة الحانوت المذكور زيادة فاحشة من قبيل التعت والإضرار بالمستأجر فأجرها له الناظر المذكور سفين بقصد واحد قبل انتهاء مدة الإجارة الأولى بالاجرة الفاحشة المذكورة لغير ضرورة وبلون إذن من قاض شرعي ولا بشرط الواقف . ويريد المستأجر الأول البقاء في ذلك الحانوت مع دفع

(\*) المتن : مضيلة الشيخ محمد مهدي ص ٢ م ٣٦١ - ص ١١١ - ١٢ من أسوال  
١٣١٨ هـ .

أجر المثل الذي أجر به أولاً إن كانت لا تعبر زيادة الاضرار المذكورة وكانت الإجارة الثانية لاغية أو مع دلف تلك الزيادة إن كانت معتبرة شرعاً .  
نرجو الإفادة عن الحكم الشرعى فى ذلك .

أجاب :

صرحوا بأنه لايجوز بغير اضطرار إجارة دار الوقف أو أرضه إجارة طويلة ولو يعقود مترادفة . فلان وجدت حاجة إلى ذلك كمهارة الوقف بأن تخرب ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة إيجارتها مدة طويلة بإذن القاضى . وصرحوا بأن المتولى إذا أجر حوائث الوقف ستين إجارة مضافة ، وقد أهمل الواقف بيان المدة فتكون هذه الإجارة فاسدة . وصرحوا بأن الناظر إذا أجر دار الوقف مدة بأجرة معلومة ثم زاد آخر فى أثنائها زيادة معتبرة فى أيجرتها فتعرض الزيادة على المستأجر الأول فإن قبلها فهو الأحق بها . وصرحوا بأن الزيادة إن كانت لإضراراً وتعتنا لم تقبل . ومما ذكر يبين أن الإجارة الثانية فى حادثة السؤال فاسدة ، وللناظر إبقاء المستأجر الأول فى ذلك الحانوت بأجرة المثل مطلقاً سواء الأجرة الأولى إن كانت الزيادة المذكورة لإضراراً وتعتناً أو الأجرة الثانية إن لم تكن تلك الزيادة كذلك وقبلها . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٤٤) اجارة الوقف على الشيوع

### المبادئ

١ - الإجارة تفسد بالشيوع .

٢ - ليس لناظر الوقف تأجير أرضه على الشيوع ولو كانت القسمة الزراعية ممكنة .

سئل :

من مرقص فهمي بمصر في ناظر وقف أجر أعيانه بصفته ناظر وقف وهى أطيان إلى المستحقين ولشخص ذى عقود مختلفة بطريق الشيوع لكل من المستحقين قدر معين من الألدنة لمدة ثلاث سنوات واقتسم المستأجرون الأطيان قسمة زراعية ووضع كل منهم يده على قدره المعين بمقتضى عقده . فهل تكون العقود صحيحة وقد دفع الذى لناظر جزءاً من الأجرة ومات الناظر وحل محله ناظر آخر أجر الأعيان لمستأجرين آخرين ولم يدفع للذى ما عجله من الأجرة . فهل يصح له هذا التأجير . وهل للذى حتى الرجوع على الناظر الجديد بالأجرة المعجلة التى قبضها منه وصرفها فى شئون الوقف . وهل إذا أجر الناظر على الشيوع أعياناً من الوقف وكانت القسمة الزراعية بين المستأجرين ممكنة تكون الإجارة صحيحة ؟

أقبلوا الجواب .

---

(ب) المتن : نفيلة الشيخ محمد حمده من ٢ م ٢٦٢ - من ١١٢ - ١٢ من سؤال  
١٢١٨ .

أجاب :

المصرح به في كتب المنهـب . أن إجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة كما عليه الفتوى . وأنه لا يجوز لغير حاجة إجارة أرض الوقف إجارة طويلة ولو بعقود متوالية . وعلى ذلك فتأجير الناظر الأول على الشيوع بعقود مختلفة على مافى السؤال فاسد شرعاً ، ولهنا الذى أن يرجع بما دفعه معجلاً من الأجرة في تركة الناظر الأول ، وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة الناظر الثانى متى تحقق أن مورثهم قبض ذلك وصرفه في شئون الوقف . وحيث إن الإجارة تفسد بالشيوع ، فليس للناظر الجديد أن يؤجر شائعاً من الوقف وإن كانت القسمة الزراعية ممكنة .

والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٤٥) عدم جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن الكريم

### المبادئ

١- لا يجوز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن الكريم ويأثم الدافع والقارئ بأخذ الأجرة .

٢- يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم والآذان والإمامة للضرورة .

مسئل :

فقيه يقرأ القرآن دعى في ماتم وأدى القراءة ثلاث ليال ولم يشترط جعلاً مخصوصاً عينه لصاحب الماتم ، وبعد انتهاء الليالي المذكورة أعطاه صاحب الماتم الأجرة بحسب حاله وبحسب اللائق أيضاً فأبى الفقيه المذكور أن يأخذ المبلغ الذى أعطاه إياه ، وطلب ضمه برغم أنه من مشاهير القراء ذوى الصيت - فهل لا يجاب الفقيه المذكور إلى طلب الزيادة عما يدلهم إليه صاحب الماتم حيث لم يشترط عليه مبلغاً معيناً أو يجاب ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن العلامة ابن عابدين نص في تنقيح الحامدية بصحيفة ١٢٦ جزء ثان طبعة أميرية سنة ١٣٠٠ على أن عامة كتب المذهب من متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستئجار على الطاعات لا يصح عندنا . واستثنى المتأخرون من مشايخ بلخ تعليم القرآن ، فجزوا الاستئجار عليه وعللوا ذلك فى شروح الهداية وغيرها بظهور التواني

(\*) الفتى : لمجلة الشيخ محمد باقر س ١٥ م ٢٦ - ص ١٢ - ١١ من صدر ١٣٣٦ هـ -  
٢٦ من نوفمبر ١٩١٧ م .

في الأمور الدينية وبالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ، لأنه حيث انقطعت العطايا في بيت المال وعدم الحرص على الدفع بطريق الحسنة يشتغل المعلمون بمعاشهم ولا يعلمون أحداً ويضيع القرآن . فأقضى المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضاً الاستتجار على الأذان والإمامة لليلة المذكورة لأنهما من شعائر الدين في تقويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فإن الضرورات تبيح المحظورات إلى أن قال . وقال في الهداية الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستتجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام . « إقرءوا القرآن ولا تأكلوا به » الخ . فالاستتجار على الطاعات مطلقاً لا يصح عند أئمتنا الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . قال في معراج الدراية ( وبه قال أحمد وعطاء والضحاك والزهري والحسن بن سيرين وطاوس والشعبي والنخعي . ولا شك أن التلاوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستتجار عليها . لأن الاستتجار يبيع المنافع وليس للتأني منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ، ولأن الأجرة لا تستحق إلا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم ) ثم قال ( ورأيت التصريح بطلان الوصية بذلك في عدة وعزى في بعض الكتب إلى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والخلاصة والبرازية . فإذا كانت الوصية للقارئ لأجل قراءته باطلة لأنها تشبه الاستتجار على التلاوة فالإجارة الحقيقية تكون باطلة بالأولى . فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى متفقة على بطلان الاستتجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت إلا ما استثناه المتأخرون للضرورة كالتعليم والأذان والإمامة . ولا يصح إلحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة إذ لا ضرورة داعية إلى الاستتجار عليها بخلاف التعليم ) هـ . ومثل ما ذكره العلامة في التتقيح ذكره أيضاً في رد المحتار وفي حاشيته على البحر - وخالفه العلامة المرحوم الشيخ المهدي في فتاواه حيث قال بصحيفة ١٥٥ من الجزء السابع مانصه ( وأما الموصى به للتجهيز والتكفين وقراءة الصمدية والعتاقة والحمات فالمبلغ الذي عينه لذلك بعد تحقيق ما ذكر شرعاً ضمن دعوى أحد الورثة على الباقي أو مأذون له في الخصومة من قبل القاضي يخرج منه حوزة تجهيزه وتكفينه الشرعيين وما بقي يصرف لجهة الخيرات



الى حينها الموصى وهذا بناء على ما عليه عمل الأئمة في ديارنا في سائر الأزمان من أحكام الشرع والعلماء . وبنوه على فتوى المتأخرين في جواز أخذ الأجرة على الطاعات للضرورة ولتسهيل الناس وتكاسلهم في الأمور الخيرية . كما صرحوا بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والإمامة والأذان وهذا بخلاف ما أفق به العلامة خير الدين الرملي في فتاواه المشهورة وجرى عليه الأستاذ ابن عابدين وأول في هذه المسألة وقصر فتوى المتأخرين على نحو التعليم والإمامة واستدل بأنهم عللوا ذلك بالضرورة وأنه لا ضرورة في غير ذلك في الختمات والعتاقات والسبع وبنى على ذلك بطلان الوصية لمثل ذلك والوقف على مثل هذه الخيرات وحرم قراءة القرآن بشيء لمن يقرؤه وأثم القارئ والدافع وجزم بعدم حصول الثواب على شيء من ذلك ومانعته في ذلك يمكن حمله على مذهب إليه المتقدمون وهذا كله مخالف لما عليه عمل الناس من العلماء والقضاة وعامة المسلمين وهو مستفاد من بعض عبارات كتب المذهب بناء على فتوى المتأخرين وإن لم يرتضه الأستاذ المذكور والتعليل بالضرورة وتكاسل الناس الممثل به فتوى المتأخرين لآمانع من تحقيقه في مثل ذلك لأسباب في هذا الزمان وقد كثرت وتداولت أوقاف المسلمين بمثل ذلك وتحررت به الحجج الشرعية وحكم به من أحكام الشريعة الحنيفة بين ظهراني العلماء في كل زمان انتهى - والذي قاله ابن عابدين فيما يتعلق بالاستئجار على تلاوة القرآن المجردة عن التعليم وما مائل ذلك وأخذ الأجرة على ذلك هو الموافق للقواعد الشرعية ولنصوص المذهب وإن كان مخالفاً لعمل الناس فإن عمل الناس لا يكون حجة مع مخالفته النصوص الشرعية - وأما مقاله الأستاذ الشيخ المهدي من أن التعليل بالضرورة وتكاسل الناس لآمانع من تحقيقه في مثل ذلك فهو ممنوع لأنه لا بد في جواز أخذ الأجرة على الطاعة من تحقق الضرورة بالفعل كما هو مقتضى فتوى المتأخرين . ولا يمكن القول بأن تلاوة القرآن المجردة عن التعليم تتحقق فيها الضرورة بالفعل فإنها غير محققة قطعاً وبمجرد عدم المانع من تحققها في ذلك لا يكفي . ومن ذلك يعلم أن قول المتقدمين والمتأخرين على عدم جواز الاستئجار على قراءة القرآن المجردة عن التعليم وعدم جواز أخذ الأجرة عليها فلا يستحق القارئ أجره إذا استئجر لمجرد تلاوة القرآن ولا يعمل له أخذ الأجرة على ذلك كما لا يعمل للمعطي أن يعطيه والله أعلم .

## الموضوع

(٤٤٦) عمل الزوجة في ملك زوجها يخضع للعرف

### المبادئ

- ١ - عمل الزوجة في ملك زوجها بدون عقد إجارة لا تستحق معه أجراً إلا إذا كان مثلها يعمل بالأجر وكان العرف يقضى بذلك ؟
  - ٢ - إذا عملت بعقد فلها المسمى إن علم وإلا فلها أجر المثل وعلى كل فلا ملكية لها فيها عملت فيه .
- سئل :

رجل اسمه أحمد محمد أبو راس طموش من أهالي أبريم كان يملك أرضاً ثم غرس فيها نخيلاً وكانت زوجته عائشة بنت عبد الحميد تقوم بسقى أشجار النخيل كما هي العادة في هذه البلاد من أن الزوجات يذهبن مع أزواجهن إلى الأرض التي لم ويساعدنهم في الزراعة وسقى الأشجار ثم توفيت الزوجة المذكورة . فقام ورثتها وهما بنتها من غيرها وأخوها شقيقها بدعوى على ورثة الزوج الذي توفى بعدها بأن لم حق الريع في هذه الأشجار بسبب أنه آل إليهم من والديهم عائشة زوجة أحمد محمد أبو راس لكونها أجرة سقى النخيل المذكور مع كون العرف في هذه البلد أن الزوجة تساعد الزوج في الزراعة وسقى النخيل . فهل لم الحق في ذلك كما يدعون أم كيف الحال ؟ مع العلم بأن الرجل المذكور لم يؤجر زوجته المذكورة لسقى النخيل ملكه الكائن في أرضه المملوكة له لا بعقد ولا بغيره وإنما كانت تسقى هذا النخيل مساعدة له بدون أجره كما هو العرف في بلدنا من أن الزوجات يساعدن أزواجهن في الزراعة وسقى النخيل بدون أجره .

(٥) المني : مجلة الشيخ محمد بهيت من ١٨ م ١٢٥ - ص ٤٩ - ١٨ من جمادى الأولى ١٣٣٠ هـ - ٨ من فبراير ١٩٢٠ م .

### أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد : أنه متى ثبت أن الزوجة المذكورة عملت مع زوجها بلون عقد إجارة ، وكان العرف أن مثلها لا يعمل بأجر بل تعمل مع زوجها مساعدة له بلا أجر فلا شيء لها في التخييل المذكور وعلى فرض أنها عملت بعقد إجارة فلها الأجر المسمى إن علم وإلا فلها أجر مثل عملها . وكلنا إذا كان العرف أنها تعمل بأجر يكون لها أجر المثل . وعلى كل حال فلا شيء لها في التخييل المذكور .



## الموضوع

(٤٤٧) شرط التعليق في الاجارة مفسد لها

### المبدأ

الاجارة من العقود التي تفسد بالتعليق .

سئل :

ما قولكم دام فضلكم فيما يأتي . وقف المظفور له محمد توفيق نسيم باشا أعيانا على الوجه المبين بمحج أوقافه . وفي حياة الواقف أجر حضرة صاحب العزة أحمد بك عبد الخالق بعفته وكيلاً عن المظفور له الواقف في إدارة أوقافه طرف أول إلى حضرتي حافظ أفندي حسن جاد المقيم بناحية الخليج مركز المنصورة والخواجـا جبران خليل إبراهيم المقيم بالمنصورة وهما من رعايا الحكومة المحلية متضامنين طرف ثان . الأطيان الزراعية البالغ قدرها ١٢ س ٨ ط ٦٣١ ف كائنة بنواحي التسيحية مركز طنـاح وميت لوزة تبع مركز المنصورة مديرية الدقهلية . ومن ضمن ما جاء بعقد الإيجار البند الثاني ونصه « مدة هذه الإيجارات ثلاث سنوات ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٤٠ وإذا قام المستأجر بجميع واجباته التي التزم بها في هذا العقد وعلى الأخص بسداد الإيجار في مواعيد استحقاقه مع محافظته على العين المؤجرة وملحقاتها ومواظبته على العناية بها وتحسينها فتجدد الإجارة لمدة سنة رابعة تنتهي في آخر سبتمبر سنة ١٩٤١ بدون تنبيه أو إنذار وينفس هذه الشروط ، وذلك بمقتضى عقد الإيجار الصادر في أوائل سنة ١٩٣٧ وقد وضع المستأجر يده على أطيان الوقف المؤجرة

(١) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم س ٤٨ م ٢٣٨ - ٢٨ من ربيع الآخر ١٣٥٩ هـ -  
٥ من يونيو ١٩٤٠ م .

إبتداء من مدة الإيجار وقام بتنفيذ ما نص عليه بالبند الثاني من عقد الإيجار المذكور . وقد توفي الواقف في مارس سنة ١٩٣٨ فهل مع قيام الطرف الثاني بتنفيذ ما جاء بالبند الثاني من عقد الإيجار يكون له الحق في تجديد إيجاره الأطنان سنة رابعة نهايتها آخر سبتمبر سنة ١٩٤١ كما هو نص البند الثاني من عقد الإيجار المذكور. أم تكون الإجارة قاصرة على ثلاث سنوات فقط نرجو التكرم بالإجابة عما ذكر، ومرفق مع هذا صورة من عقد الإيجار وصورة من آخر حجة صادرة من الواقف .

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. اطلعنا على هذا السؤال وعلى الشروط المذكورة فيه من عقد الإيجار المشار إليه به. ونفيد: أن الإجارة من العقود التي لا يصح تعليقها ، بمعنى أنها تفسد بالتعليق وحينئذ لا يكون للطرف الثاني بمقتضى هذا الشرط حق في إيجار الأطنان المستأجرة السنة الرابعة شرعاً ( يراجع مبحث ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه من الجزء الرابع من الدر المختار وحاشيتهمرد المختار) . وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال متى كان الحال كما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم .





من أحكام الوصية





## الموضوع

(٤٤٨) الهبة

### المبادئ

١ - الهبة لاثنتين أو أكثر على الشيوع لها يقسم غير صحيحة شرعاً ولو اتصل بها القبض .

٢ - إذا كان الموهوب لها فقيرين وقت الهبة وأقاما الدليل على ذلك شرعاً كانت الهبة صحيحة لأنها ليست هبة حقيقية ولكنها مجاز عن الصدقة .

سئل :

بالإفادة من نظارة الحفانية في ٢ جماد أول سنة ١٣١٤ مضمونها أن محافظة سواكن كانت بحثت للنظارة مكتابة أوردت فيها أن ورثة محمود جابر عرضوا لها أن مورثهم ترك قطعة أرض بجزيرة سواكن أعطاها آخرون بدون حق وأنه لما أحيل نظر نصرهم على محكمة سواكن أفادت سبق نظر دعوى الورثة وصلور إعلام بذلك للخصم بعد سماع دعواهم ولذا رغبتم المحافظة عرض الأوراق المتعلقة بذلك على المجلس الشرعي بمحكمة مصر فحولت عليه وقرروا ما يفيد أنه باطلاعه على الإعلام المذكور ظهر أنه غير صحيح شرعاً بالكيفية التي بينها بقراره الذي أصدره في شأن ذلك ولما بلغ ذلك من النظارة لقاضي سواكن للتأشير بموجبه على الإعلام المذكور وعلى سجله وردت إفادته بما ترى له من المعارضة في ذلك القرار بالكيفية التي أبداهها وطلب النظر في ذلك بطرف فضيلتكم وعليه يحوز هذا بأمل النظر والإفادة ومضمون صورة الإعلام المذكور الحكم من قاضي محكمة سواكن

(\*) المتني : نسخة للشيخ حسونة النواوي م ١ ١١٩ - من ٧٤ - ١٧ من جدي  
الخرقة ١٣١٤ هـ .

الشرعية لحرمة أردت السوداية حقيقة فاطمة أبكر والحرمة فاطمة قعود  
بفوت الهبة والصدقة الصادرة لهما من فاطمة أبكر المذكورة في الأرض  
الكائنة بسواكن بحارة الكوم وكونها مقبوضة لهما باذنها فارغة عن كل  
شاغل ومانع وتمنع التعرض لهما في الأرض المذكورة من محمود الخزار  
من سواكن حكما أبرمه القاضي المذكور وذلك بعد دعوى من الموهوب  
لهما المذكورين على محمود المعارض لهما المذكور بهية الأرض المذكورة  
مناصفة والتصدق بها من فاطمة أبكر المذكورة لهما وحدتها وقالت إنها  
لها لا يقسم وإنهما قبضتاها قبضا تاما من الواهب المذكورة حال حياتها  
بإذنها فارغة وأنها ملكها وذكرنا مقامها من الجهات الأربع وأن محمود  
المذكور المدعى عليه عالم بذلك ومعارض وبعد سؤاله وجعوده الهبة المدعاة  
المذكورة وبكليف الموهوب لهما البينة وإقامتها وشهادتها طبق الدعوى  
وتزكيها التزكية الشرعية ومضمون القرار المذكور أن كلا من الدعوى  
بأن قطعة الأرض المخلوذة المذكورة ملك للمرأتين المذكورتين وشهادة  
الشهود بذلك غير صحيح لأن قطعة الأرض المذكورة حسب التحديد  
والمقاس المذكورين بالدعوى والشهادة قابلة للقسمة وقولهم في الدعوى  
والشهادة إنها لا تقبل القسمة يناقض ما يقتضيه التحديد والمقاس ولا ينطبق  
عليه وهبة ما يقبل القسمة شرعا من واحد لاثنين على الشيوع كما هو  
الموضوع هنا غير صحيحة ولا تنفيذ الملك ولو اتصل بها قبض وتبطل بالموت  
وحينئذ فلا ينبغي على ما ذكر من الحكم المذكور بالصورة المرفوعة غير  
صحيح شرعاً . ومضمون ما عارض به قاضي سواكن . أن المنصوص أنه إذا  
تصدق بعشرة أو وهب لفقرتين صح . وأنه ثبت عنده فقر الحرمتين الموهوب  
لهما من وقت الهبة إلى الآن بعد التحوى من أعيان البلدة ونجارها فتكون  
الهبة لهما مجازا عن الصدقة إلى آخر ما عارض به مما يطول ذكره .

أجاب :

بالإطلاع على إفادة عطوفتكم المسطورة، وعلى صورة الأعلام الصادر  
من محكمة سواكن الشرعية والمسجل بها بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٣١٠، وعلى  
قرار المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية الصادر في شأن ذلك  
بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٣١٤، وعلى ما عارض به قاضي محكمة سواكن

المذكورة بإفادته للنظارة المؤرخة في ٥ جمادى الأولى سنة ١٣١٤، وعلى باقى الأوراق المتعلقة بهذه المادة. ظهر أن ماتضمنه القرار المذكور من عدم صحة الحكم المسطور بتلك الصورة لعدم صحة ما بها من الدعوى وشهادة الشهود بالنظر للتعليق المذكور بملك القرار موافق شرعاً. أما إذا ادعى الموهوب لها أنهما كانتا وقت الهبة فقيرتين وأثبتتا ذلك بالطريق الشرعى كانت الهبة على الوجه المذكور صحيحة لاعتبارها حينئذ مجازاً عن الصدقة. وما ذكره القاضى المذكور بإفادته المذكورة من أنه ثبت عنده فقر الموهوب لهما من وقت الهبة بعد التحرى من أعيان البلدة وتجارها غير كاف فيما ذكر لعدم إفادته الثبوت المذكور بعد دعوى شرعية فى وجه خصم شرعى والله أعلم .



## الموضوع

### (٤٤٩) هبة

### المبدأ

الموهوب إذا كان غير مشاع صحت الهبة وتم بالقبض . أما إذا كان مشاعاً قابلاً للقسمة فإن الهبة لا تصح .

سئل :

وهب أحمد حسن ٣٠٠ متر وكسور لعتاقه، وقد ظهر من التحريات الإدارية أنهم لم يضعوا يدهم على الموهوب لهم إلا بعد وفاة الواهب لما أحكم الشرعى في ذلك .

أجاب :

من المقرر أن الموهوب إذا كان غير مشاع وكان مميّزاً صحت الهبة فيه وتمت بقبضه . أما إذا كان مشاعاً قابلاً للقسمة فإنه لا تصح الهبة فيه ولا تتم بقبضه .

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد مبدىه من ٢ م ٦٠ - من ٢٩ - ١٢ من رجب ١٣١٧ هـ .

## الموضوع

(٥٠) تبرع وهبة المحرم

المبادئ

- ١ - هبة ذى الرحم المحرم لمحرمه لا تقتضى الرجوع عليه بما وهبه .
- ٢ - هلاك العين الموهوبة أو استهلاكها مانعان من الرجوع فى الهبة .

مسئل :

شخص تبرع أخواه بالإتفاق عليه من ماله الخاص، وأشهدا على ذلك أمام القنصلية الغربية التابعين لها ثم عادا يطالباه بما أنفقا عليه بحجة أن ذلك هبة ولهما حق الرجوع فى المتبرع به ؟

أجاب :

حيث كان الأمر كما ذكر فى هذا السؤال. وقد أنفق بالفعل الأخوان المذكوران على أخيهما المذكور من ماله الخاص بهما متبرعين كما ذكر بدون قصد رجوع عليه فى ماله وبدون أمره وأشهدا على ذلك وحررا كتابة على ما ذكر على الوجه المرقوم فلا يكون لها الرجوع بعد ذلك فى مال أخيهما المذكور بدون وجه شرعى ، ولا معنى لما تعلل به من أن هذه هبة لها الرجوع فيها. فإن من وهب لذى رحم محرم منه نسباً لا يكون له الرجوع فى الهبة، وكذلك هلاك العين الموهوبة أو استهلاكها بمنعان من الرجوع أيضاً .

والله تعالى أعلم .

---

(هـ) الفتى : لمصلحة الشيخ بكرى السدلى ص ٤ م ٢٠٦ - ص ٩٢ - هـ من جندى الآخرة  
١٢٢٦ هـ .

## الموضوع ( ٤٥١ ) هبة لقاصر

### المبادئ

- ١ - هبة الأب لابنه القاصر صحيحة، وقبضه ينوب عن قبض الصغير إلا إذا كانت في يد الغاصب أو المرتين أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة .
- ٢ - بانقضاء مدة الإجارة تنقلب الهبة صحيحة . ما لم يوجد تصرف من الواهب قبل انقضائها .

سئل :

رجل يملك جملة أطيان . ويملك جملة عقارات . من ضمنها منزل كبير أفرز بعضه لسكنائه والباقي مؤجر لغيره . وجميع الأطيان والعقارات المذكورة مؤجرة للغير بموجب عقود . وأثناء وجودها تحت يد المستأجر وهبا لولده القاصر المشمول بولايته . فهل تكون الهبة المذكورة غير نافذة شرعا . ولا تنفيذ الملك للموهوب له . وللواهب التصرف فيها بالبيع في أثناء مدة الإجارة وهي تحت يد المستأجر أم كيف الحال ؟

أجاب :

نعم هبة الأب لطفله الأطيان والعقارات المذكورة أثناء وجودها تحت يد المستأجر بمقتضى عقود الإجارة كما ذكر لا تنفذ لعدم قبضه الذي ينوب عن قبض الصغير ، لأن قبض المستأجر لنفسه، ولا تنفيذ الملك للموهوب له . فلو تصرف فيها الواهب بالبيع وهي في يد المستأجر قبل انتهاء مدة الإجارة صح تصرفه . غير أنه يكون موقوفاً على إجازة المستأجر مراعاة لحقه . وإذا انقضت مدة الإجارة نفذ كما يعلم ذلك من نصوص العلماء . ففي البحر من الهبة عند قول المصنف

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ بكرى الصديق م ٥ ص ٢ - ص ١ - ١٦ من سوال ١٢٢٦ هـ .

وهبة الأب لطفله ثم بالعقد مانصه ( لأن قبض الأب ينوب عنه وشمل كلامه ما إذا كانت في يد مودع الأب لأن يده كيده بخلاف ما إذا كانت في يد الغاصب أو المرتهن أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة . لعدم قبضه لأن قبضهم لأنفسهم ) انتهى . وفي الدر مانصه ( ولو سلمه شائعاً لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره قاضيه خان انتهى ) وفي تنقيح الحامدية نصه ( سئل فيما إذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشيوع أرضاً وغراساً فوهبه من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافلاً ( الجواب ) هبة المشاع فيما يحتل القسمة وهو ما يجبر القاضى فيه الآتى عن القسمة عند طلب الشريك لها لا تقيد الملك للموهوب له في المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره إيناً أو غيره فلو باعه الواهب صح انتهى . ثم نقل بعد ذلك ما يخالفه ثم حقق أن الأول هو ظاهر الرواية وأن الذى نص عليه محرر وأنه قول أبى حنيفة فهو الذى عليه المعول ونحو ذلك يقال في حادثة هذا السؤال . وأما مقاله السامخاني من أن هبة الأب لطفله العين المستأجرة تم بانقضاء مدة الإجارة فجعله ما إذا لم يوجد تصرف الواهب في أثناء مدتها بنحو البيع كما هو ظاهر . والله تعالى أعلم .



## الموضوع (٤٥٢) حبة باطلة

### المبادئ

- ١ - الهبة شرعاً لا تتم إلا بالتقبض ولا تجوز في المشاع .
- ٢ - تبطل الوصية بموت الموصى له قبل الموصى .

سئل :

رجل مسيحي وهب لزوجته نصف اجزاء اخانة وجميع منقولات منزله وحصل قبول وإيجاب بواسطة عقد مسجل ولكن لم يحصل قبض . واشترط لنفسه الانتفاع بالشيء الموهوب مدة حياته . وماتت الزوجة ولم تترك نسلاً (أولاداً) . فهل يجوز لورثتها الآخرين أن يطالبوا بما يستحقونه في الشيء الموهوب للزوجة ؟ وهل لا تكون هبة لأنها لم تتم لعدم القبض ؟ ولا تكون وصية لأنها بطلت بموت الموصى له ؟ وتكون باقية على ملك الواهب ؟

أجاب :

ماصدر من الخواجة يوسف المذكور على وجه ماذكر أعلاه، وماتلون يعقد الهبة المحرر بقلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة المؤرخ في ٨ مارس سنة ١٩٠٢ الذي صار الاطلاع على صورته الرسمية لا يكون هبة صحيحة شرعاً لعدم القبض إلى أن توفيت الموهوب لها؛ وللشروع أيضاً بالنسبة لنصف منقولات الأجزاء اخانة المذكورة . ولا يكون ذلك من باب الوصية لأن العبارة لا تساعد عليها، ولوفاة الموصى لها على فرض أنها وصية قبل موت الموصى . فتكون الأشياء المذكورة باقية على ملك الخواجة المذكور إلى وفاته، تنقسم بين ورثته بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم .

(هـ) المتن : مفصلة الشيخ بكرى السبكي ص ٥ م ١١٢ - ص ٣٤ - ٢٢ من  
ذي القعدة ١٣٢٧ هـ .



## الموضوع (٤٥٢) هبة المعتوه باطلة

### المبادئ

١- لا تصح هبة المعتوه .

٢- هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطلة على الصحيح .

سئل :

رجل سفيه معتوه لا يحسن التصرف وقد عين عنه قفيا عليه لينظر في مصالحه ، ثم حصل من ذلك القيم ترغيب ذلك السفيه المذكور في أن يهب ثلث ما يملكه من العقار لابن ذلك القيم ، وبعد موت ذلك السفيه أبرز الموهوب له حججه . فهل تصح تلك الهبة أو لا تصح ؟

أجاب :

نفيد: أنه قال في التنوير مانصه (وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك وفي الموهوب أن يكون مقبوضاً غير مشاع مميزاً غير مشغول) انتهى . ومن ذلك يعلم . أنه متى كان الواهب في هذه الحادثة معتوهاً لا تصح هبته وعلى فرض أنه غير معتوه فعلى مقتضى ما ذكر في السؤال أنه وهب ثلث ما يملكه من العقارات وهذه حصبة مشاعة فيما يملكه ، ففي كان ما يملكه من العقارات يحتمل القسمة فالمنصرص عليه أن هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطلة على الصحيح . والله تعالى أعلم .

---

(ب) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد بن خديت م ٩ م ٢٥ - م ٢١ - م ٥ من جلد الأولى  
١٢٢٢ هـ .

## الموضوع

(٤٥٤) حكم الرجوع في الهبة

### المبادئ

١ - هبة الأتيان المحددة المفروزة إذا كانت بعوض وتم القبض نافذة ولا يجوز الرجوع فيها .

٢ - لا يجوز للواهب الرجوع في الهبة متى كانت لدى ربح محرم منه وتم قبضها .

سئل من : محمد أبو العطا :

في رجل يئسى إبراهيم جنة وهب لابن ابنه محمد سالم جنة جانب أرض من أتيان مع الزرع والزراعة وحددها له بمبلغ ٣٥٠٠ ثلاثة آلاف وخمسة قرش صاغ قبضها منه وسلمه الأرض المذكورة الموهوبة له ومضى على ذلك نحو إثنتي عشرة سنة من تاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٠٢ لغاية الآن تبلغ مساحتها ٢٠ ص ٢٠ ط وحرر الواهب للموهوب له بذلك عقداً وسجل بالتاريخ المذكور كما هو موضح بالعقد المذكور وطيه العقد المسجل المذكور .

فهل للواهب المذكور الرجوع فيها واستردادها من ابن ابنه محمد المذكور أم لا ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب .

---

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بنيت من ١٠ م ١٤ - من ١١ - ١٩ رجب ١٣٢٢ هـ .

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى العقد المذكور. ونفيد: أنه متى كانت الأطياف الموهوبة مفرزة مخلوقة، واستلمها الموهوب له ووضع يده عليها، واستلم الواهب العوض المذكور على وجه ما ذكر بالسؤال وبالعقد المرفق معه المؤرخ في ١٨ أغسطس سنة ١٩٠٢ فليس للواهب المذكور الرجوع فيما وهبه والحال ما ذكر، لوجود مانعين يمنعان شرعاً من رجوعه فيما وهب. وهما العوض وكون الموهوب له قريباً ذا رحم محرماً من الواهب .



## الموضوع

### (٤٥٥) هبة الابن القاصر

#### المبادئ

- ١ - هبة الرجل لابنه القاصر عقارا مفرزا بعقد مسجل صحيحة شرعاً وتنتقل بها ملكية الموهوب إلى الموهوب له .
  - ٢ - بيع الرجل بعض ما وهبه لابنه القاصر إلى الغير بصفته وليا على القاصر نافذ وتنتقل به الملكية إلى المشتري .
  - ٣ - شراء الرجل عقارا لنفسه بثمن البيع ثم وقفه بحجة شرعية فكل من العقد والوقف صحيح ويضمن الثمن لابنه القاصر .
  - ٤ - إذا توفي الولد كان ثمن المبيع من ضمن تركته ويسقط منه ما يخص الوالد ولباقي الورثة الرجوع على الوالد بتصيبهم فيه .
- سئل :

رجل وهب لابنه القاصر أملاكاً معلومة مفرزة محدودة هبة صحيحة شرعية في يد والده بطريق ولايته عليه بعقد قانوني أمام قاضي العقود ثم بعد مضي زمن أثناء وجود ابنه الموهوب له في بلاد أوروبا باع والده - وابنه المذكور القاصر تحت ولايته - بعضاً من هذه الأملاك الموهوبة واشترى بثمنها أرضاً لنفسه لابنه. وذكر في عقد الشراء أنه اشترى لنفسه ودفع ثمنها من ماله الخاص أى من مال الأب. ثم أن الأب وقف هذه الأرض بحجة إيقاف شرعية ثم توفي ابنه الموهوب له وانحصر إرثه الشرعي في أبيه الواهب

(\*) المتر : فضيلة الشيخ محمد بن يحيى م ١٠ ص ٥٤ - ص ٣٢ - ٢٦ من رمضان ١٢٣٢ هـ .

المذكور وأمه فقط ، فهل الثمن الذى باع به الأب بعض الموهوب يكون ديناً على الأب الواهب . وهل لوالدة الابن أن تطالب الأب الواهب بما خصها من ذلك الدين بالميراث الشرعى عن ابنها الموهوب له المتوفى . أم كيف الحال أفيلسوا والجواب لفصيلتكم ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن الثمن الذى باع به الأب بعض الموهوب لابنته المذكور واشترى به أرضاً لنفسه ووقفها على وجه ما ذكر بالسؤال يكون ديناً على الأب المذكور لابنته . وحيث مات الابن الموهوب له وانحصر إرثه الشرعى فى أبيه المذكور وأمه فقط . فيكون ذلك الدين الذى للابن على أبيه تركه تورث عنه ، فيخص أباه منها الثلثان ، ويخص الأم الثلث وما يخص الأب يسقط عنه لأنه أصبح مستحقاً له ميراثاً من ابنته . ولا يمكن للشخص أن يطالب نفسه بدين أصبح حقاً له ، ولأثم مطالبة الأب المذكور بما خصها من ذلك الدين الموروث من ابنها المذكور والله أعلم .



## الموضوع هبة (٤٥٦) المبدأ

هبة الرجل لولده الصغير تم بمجرد الإيجاب ، وينوب قبض الأب  
الواهب عن قبض الصغير الموهوب له .

مسئل :

تبرع رجل لابنته الصغيرة بحل وأودعه أمانة عند أمين ، وشرط عليه  
أن يسلمه لها عند بلوغها ، وأشهد على ذلك ، وقد بلغت البنت رشيدة  
ولكن الأمين امتنع عن تسليم الأمانة وكذلك بعض الورثة فما الحكم ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن المصريح به في كتب المذهب . أن تبرع  
الرجل لابنته الصغيرة بالحل هبة منه لها ، وهبة الأب لولده الصغير تم بمجرد  
الإيجاب ، وينوب قبض الأب الواهب عن قبض الصغير الموهوب له ، ويدخل  
الموهوب في ملك الصغير بشرط أن يكون الموهوب معلوماً غير مشاع وهو  
في بدالأب أو مودعه أو مستعيره . وعلى هذا . فحق الحل المذكور معلوماً  
للوهاب وهو في يد الأب وقت الهبة أو في يد مودعه أو مستعيره . ولم يكن  
مرهوناً عند أحد ولا مضموناً تمت الهبة من الأب المذكور لابنته الصغيرة  
المذكورة ، وقام قبض الأب مقام قبضها ، وصار الحل المذكور ملكاً للصغيرة  
المذكورة . وليس للأب أن يرجع في تلك الهبة . ولإيداع الأب إياه أمانة عند أمين  
لا يطل الهبة . لأن للأب أن يودع مال ولده الصغير . فحق بلغت البنت رشيدة  
وتحقق ما ذكر بالطريق الشرعي ، وجب على الأمين أن يسلم الحل إليها وليس  
لبعض الورثة أن يعارضها في ذلك والله أعلم .

(\*) الملقى : مجلة الشيخ محمد باحث من ١٧ م ١ - ص ١ - ١٨ من صفر ١٣٣٤ هـ  
٢٥ ديسمبر ١٩١٥ م .

## الموضوع (٤٥٧) هبة لقاصر

### المبادئ

- ١ - هبة من له ولاية على الطفل في الحملة هبة صحيحة شرعا وتصح بمجرد الإيجاب منه متى كان الموهوب معلوماً .
- ٢ - بوفاة القاصر يكون الموهوب تركة عنها لورثتها الشرعيين .

مسئل :

أودع رجل عند أحد التجار مبلغا من المال على ذمة جهاز بنته القاصرة بموجب خطاب بالصورة الآتية « بالنسبة لوجود بنت قاصرة لي تسمى فلانة قد تبرعت وأوهبت لها مبلغ كذا للذمة جهاز تأهيلها إن لم يطل أجل وذلك الجهاز يكون بمعرفة أولادى فلان وفلان - ولتبقى بصدقة وحسن ذمة حضرتكم لحفظ الأمانات قد استحسنتم إيداع هذا المبلغ تحت يدكم للمتبها على الوجه المشروح » .

ثم بعد ذلك توفى المودع ومن بعده توفيت البنت القاصرة وهي صغيرة السن لم تتأهل ولم تتجهز .

فهل والحالة هذه يعتبر هذا المبلغ تركة للمودع أم تركة للمودع على ذمتها .

وفي الحالة الأولى من الذين يرثون هذا المبلغ ؟ أورثة المودع الموجودون عند وفاته أم ورثته الموجودون عند وفاة البنت القاصرة المودع على ذمتها المبلغ ؟

---

(١) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد باهيته ص ١٢ م ١٦١ - ص ٧٤ - ٦ من ذي الحجة ١٢٢٤ هـ  
٤ سبتمبر ١٩١٦ م .

## أجواب :

المنصوص عليه شرعاً أن الهبة تتم بالقبض ، وأن هبة من له ولاية على الطفل في الجملة تتم بالعقد إذا كان الموهوب معلوماً ، وكان في يده أو يد مودعه لأن قبض الولي ينوب عنه .

ومن ذلك يعلم الحكم في هذه الحادثة ، وهو أن هبة الأب المذكور لبنته المذكورة المبلغ المذكور هبة صحيحة شرعاً ، تصح بمجرد الإيجاب منه ، ويقوم ذلك مقام القبول منها حيث كانت قاصرة ، وكان ذلك المبلغ الموهوب معلوماً وفي يده ، وقبض الأب ينوب عن قبضها . ويكون إيداع الأب هذا المبلغ تحت يد ذلك الأمين بطريق ولايته عليها بالنيابة عنها بعد تمام الهبة ودخول الموهوب في ملك البنت القاصر . وبناء على ذلك بوفاها يكون المبلغ المذكور تركتها لورثتها الشرعيين .





## الموضوع

(٤٥٨) هبة

### المبادئ

- ١ - لا تتم الهبة إلا بقبض الموهوب ، فإقبض من الموهوب تحت الهبة فيه ، وما لم يقبض منه لا تتم الهبة فيه .
- ٢ - لا ينوب قبض البعض عن قبض الباقي .

سئل :

ما قولكم فيما يأتي : أولا : القاعدة الشرعية أن هبة المال المنقول لا تتم إلا بالقبض . فهل يشترط لذلك قبض المبلغ الموهوب كله أو يكفي جزء منه . حتى تكون صحيحة ونافذة فيما لم يقبض ؟ ثانيا : إذا تبرع شخص لأخته الشقيقة بمبلغ من المال عند زواجها ودفع لخطيبها جزءا منه ولم يتم الزواج وتوفى الوهاب ( الشقيق ) فهل تكون هناك هبة شرعا فيما لم يتم قبضه ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن الهبة لا تتم إلا بقبض الموهوب . لما لم يقبض منه لا تتم فيه الهبة . ولا ينوب قبض البعض عن قبض الباقي . وقد أفتى المحرم الشيخ المهدي بما يفيد ذلك . فقد جاء بصفحة ٥٧٦ وما بعدها من الجزء الرابع من فتاواه مانصه : سئل في امرأة وهبت لبنتها لبة من الذهب وحلقاً منه ولم تقبضها ذلك بل بعد مدة دفعت إليها اللبة والحلق باق تحت

---

(\*) الخ : نسخة الشيخ محمد الجيد مسلم من ٤٤ م ١٠٤ - رجب ١٢٥٦ هـ -  
سبتمبر ١٩٣٧ م .

يد الواهة إلى الآن لم تسلمه لبنتها المذكورة وهى عاقلة بالغة وقت الهبة .  
فهل لائتم الهبة فى الخلق حيث لم يوجد من الموهوب لها البالغة قبض ولا حيازة  
ويكون باقياً على ملك الواهة ولها التصرف فيه . أجاب . نعم . لائتم الهبة فى  
الخلق المذكور بدون القبض والحيازة . ويكون للواهة التصرف فيه بماتشاء  
والله أعلم . وبهذا علم الجواب عن السؤال المذكور حيث كان الحال كما ذكر  
به . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع (٥٩) هبة مصاغ لابنه القاصر

### المبادئ

- ١ - الأصل أن كل عقد يتولاه الواحد يكتفى فيه بالإيجاب فقط ، وأن القرابة والموت من موانع الرجوع في الهبة .
- ٢ - إذا تمت الهبة لابنه القاصر بقبض الولى عليه شرعاً فلا يجوز له الرجوع فيها للقرابة .
- ٣ - إذا مات القاصر بعد القبض ، كان الموهوب تركته عنه يقسم بين ورثته حسب القرينة الشرعية .

سئل :

رجل وهب لابنه القاصر بعض مصاغ من ذهب وفضة بعقد عرفى .  
وقد توفى الولد . فهل ترد الهبة لأبيه شرعاً . أم تعتبر تركته للموتى لتورث عنه ؟

أجاب :

المنصوص عليه في الدر المختار وغيره من كتب المذهب أن هبة من له ولاية على الطفل في الجملة تتم بالإيجاب لو كان الموهوب معلوماً ، وكان في يد الولى لأن قبض الولى ينوب عن قبضه . والأصل أن كل عقد يتولاه الواحد يكتفى فيه بالإيجاب . وأن القرابة وكلها الموت من موانع الرجوع في الهبة . فإذا كان الأمر كما جاء بالسؤال . فقد تمت هبة المصاغ المذكور لهذا القاصر بقبض والده الولى عليه شرعاً . وليس له الرجوع عن الهبة للقرابة . وبموت الصغير الموهوب له يكون ذلك الموهوب تركته عنه تقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية .

والله تعالى أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد بخلاف من ٥٧ م ٦٠ - ٢٨ رجب ١٣٦٦ هـ -  
١٧ يونية ١٩٤٧ م .

## الموضوع (٤٦٠) هبة المبدا

رئيس الشركة الذي وهب المسجد الذي بفته الشركة على الأرض التي استأجرتها من الحكومة لمدة ثلاثين سنة والذي وهب بناء المسجد المذكور للشيخ فلان بصفته رئيساً لمسلمي تلك الجهة . إن كان رئيس الشركة قد أذن للشيخ المذكور في نقض البناء كانت الهبة جائزة وكانت الانقاض ملكاً للموهوب له يتقلها حيث يشاء . وإلا فالانقاض باقية على ملك الواهب . وعلى كل فالأرض والبناء على الوجه المذكور لم يصير واحد منهما وقفاً ولا مسجداً وليس لواحد منهما حكم المسجد أصلاً .

سئل :

بخطابي أقسام الخلد وعن الحاكم العسكري رقم ٤ ديسمبر ١٩١٩ نمرة ١٤٥ ورقم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ نمرة ١٧٣-٥ وصورتهما ما نصه ( الأول ) نمرة ١٤٥ أنشرف بأن أحيط علم فضيلتكم بأن جناب مصفى شركة أراضي مصر العربية قدم لهذه المصلحة طلباً أوردى به أن الشركة المذكورة كانت في سنة ١٩١٠ بملت بمركز الشركة بالوحدات الخارجة مسجداً كبيراً وأهداه رئيس إدارة الشركة لمستخدميها . ويقول إنه لم يبق منهم بالوحدات الآن من أهالي وادي النيل إلا ناظر الشركة ومستخدم أو اثنان . وهذا طبعاً بخلاف المستخدمين من أهالي الوحدات وقد أوردى جنابه بأنه منذ إعلاء مباني الشركة لم يستعمل المسجد المذكور ، وغير منظور أيضاً استعماله طامناً هو في النقطة المقام بها . ونظراً لأن جناب المصفى قال بأن وزارة الأوقاف لم

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بنيت من ١٨ م ٦٢ - ص ٢٠ - ٨ ربيع الآخر ١٣٣٨ هـ - ٣٠ ديسمبر ١٩١٩ م .

تعترف به وقت بنائه فقد أصبح من الصعب البت نحو ملكية المسجد . وقد استظهرت هذه المصلحة بالادارة رسمية نمرة ١٤٥ - ٥ - ٢ بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩١٩ من وزارة الأوقاف عما إذا كانت بعد أن رفضت الاعتراف به سابقاً تطالب بملكيتها الآن . فأجابت بالادتها ٧٢٨ رقم ٧ أغسطس سنة ١٩١٩ أن هذا المسجد غير تابع للوزارة ، وليس لها شأن به وأوردت أن التصرف فيه بالمعلم أو خلاله يتعلق برأى المحكمة الشرعية الداخلة في دائرة اختصاصها وفعلاً خاطبت هذه المصلحة حضرة فضيلة القاضي تلك المحكمة فأجاب بكتابه نمرة ٢٥ رقم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ بأن مسجد شركة مصر الغربية لا ينقطع به الآن لتخرب ماحوله من المساكن ، وقد أوشكت أن تدمر الزمالة إن بقي على هذه الحال ستة أشهر فيتضرر بعد ذلك الحصول على شيء من أنقاضه . وحيث إنه بالنظر لما أبداه حضرة مدير الشركة محمد سعيد وشركاه وهي الشركة التي غفلت بشركة مصر الغربية في كتاب هذه المصلحة أن المسجد المذكور لا علاقة له بشركة مصر الغربية بل كان قد بنى حال المستر روبرت الذي أهدها للشيخ محمد سعيد بصفته رئيساً لمسلمي تلك الجهة في ذلك الوقت وحيث أن محمد سعيد وشركاه غفلاء شركة مصر الغربية يرغبون استعمال أنقاض وأخشاب المسجد المشار إليه لبناء مسجد آخر على بعد ثلاثة كيلو مترات منه أعنى بجوار المساكن التي بنيت حديثاً فقد أفتانا حضرة القاضي المشار إليه بأنه إذا صح تخرب ما حول المسجد امكنه عنه من المساكن ، وأنه لا ينقطع به الآن وأن الغرض من هدمه أخذ أخشابه وباقى أنقاضه لبناء مسجد آخر بجوار المساكن الجديدة التي أنشئت بعيداً عن المسجد جاز هدمه وأخذ أنقاضه لبناء المسجد المذكور ، وعليه لا يجوز أخذ شيء من أخشابه وباقى أنقاضه لغرض آخر ولذا قد اتفق عرض المسألة بصفته الموضحة أعلاه على فضيلتكم . فيما إذا كان يجوز هدم الجامع المذكور والتصرف في أنقاضه وأخشابه أم لا ؟

(الثاني) ردنا على كتاب فضيلتكم نمرة ١٣١ بشأن الأرض التي بنى عليها المسجد . نتشرف أن نبليغ فضيلتكم أن شركة أراضي مصر الغربية كانت قد استأجرت من الحكومة الأرض المقام عليها المسجد المذكور

لمدة ثلاثين سنة ، وحفظت لنفسها الحق بأن يكون لها الخيار ببيعها في خلال هذه المدة ، ويكون للمشتري حق التصرف بها كالمالك الحر ، وأن الأرض المذكورة لم توهب مع المسجد كذلك لم يسع المستر على وقفه . بل يظن بأن المسلمين من مستخذي تلك الشركة انتسوا من وزارة الأوقاف وقف المسجد المنحكي عنه ولكن لم تأت مساعيهم بجوى فما رأيكم .

أجاب :

اطلعنا على خطابي جنابكم رقم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ورقم ٤ منه نمرة ١٤٥-٥-٢ وتبين منها . أن الأرض التي بنى عليها المسجد المذكور ملك الحكومة استأجرتها الشركة من الحكومة لمدة ثلاثين سنة ، وأن رئيس هذه الشركة أهدى المسجد المذكور الذي بنى على الأرض ملك الحكومة للشيخ محمد سعيد بصفتة رئيساً لمسلمي تلك الجهة في ذلك الوقت ، وبناء على ذلك يكون جناب رئيس الشركة وهب بناء المسجد المذكور للشيخ محمد سعيد المذكور دون الأرض التي بنى عليها المملوكة للحكومة . وقد نص في الفتاوى المقررة بصحيفة ٢٨٨ جزء ٢ على أنه « يجوز هبة البناء دون العرصة ( أى الأرض إذا أذن الواهب للموهوب له في نقضه » . وحينئذ إذا كان جناب رئيس الشركة حينها وهب بناء المسجد المذكور للشيخ محمد سعيد أذنه في نقض البناء كانت الهبة جائزة وكانت الانقاض ملكاً للموهوب له المذكور ينقلها إلى حيث يشاء وإن لم يأذن له في نقض البناء كانت الانقاض باقية على ملك الواهب الذى هو جناب رئيس الشركة ولجنابه أيضاً أن ينقلها إلى أى محل يشاء . وعلى كل حال فالأرض والبناء على الوجه المذكور بالسؤال لم يصير واحد منهما وقفاً ولا مسجداً ، وليس لواحد منهما حكم المسجد به أصلاً .



من أحكام الشفعة





## الموضوع

(٤٦١) شفعة

## المبدأ

للشفيع أخذ المبيع بالثمن الأول وإن لم يرض المشتري الثاني

سئل :

أرض مملوكة باعها مالكها بثلث مئة ، ثم باعها المشتري منه بثلث  
آخر أكثر من الثلث الأول . فهل للشفيعها بالخيار أو يفرضه أن يأخذها بالثلث  
الذى اشترى به الأول جبراً عن المشتري الثاني ، ولا يكون له أن يتمسك  
بالثلث الثاني الذى اشترى به على الشفيع ؟

أجاب :

نعم . للشفيع أخذ المبيع بالثمن الأول وإن لم يرض المشتري الثاني  
وليس للمشتري الثاني حق التمسك بالثمن الذى اشترى به على الشفيع ،  
والله أعلم .

## الموضوع

### (٤٦٢) شفعة في وقف

### المبادئ

- ١ - ما لا يملك بحال من الوقف لا يجوز الشفعة فيه .
  - ٢ - ما يملك بحال يجوز الشفعة فيه .
  - ٣ - استبدال الواقف أحد أعيان الوقف بما له من هذا الشرط يجعل العقد صحيحاً ويجرى فيه الشفعة بعد استيفاء شروطها الشرعية .
- سئل :

رجل وقف عقاراً وشرط فيه الاستبدال لنفسه ، ثم باع هذا العقار للمؤوف لكي يستبدل به عقاراً آخر للوقف حسب شرطه . فهل يجوز لمالك العقار المجاور لذلك العقار المبيع أن يأخذ به الشفعة إذا توفرت الشروط الشرعية ؟ أفيدوا الجواب .

أجاب :

نصوا على أن ما لا يملك من الوقف بحال لا يجوز فيه الشفعة . أما ما يملك منه بحال فتجوز فيه . والواقعة اليوم في وقف شرط فيه واقفه لنفسه الاستبدال ولم يسبق فيه حكم ، فالوقف يملك بحال وهو حال البيع للشرط خصوصاً مع عدم سبق الحكم ، فيكون البيع صحيحاً بالاتفاق والشفعة إنما تعتمد صحة البيع وجوازه ، وقد جاز في هذه الواقعة وصح كما ذكرنا . فللمالك لعقار مجاور للعقار المبيع من الوقف الذي وقع فيه البيع بمقتضى الشرط حق الشفعة بملكه المجاور له ، وإنما يلزمه استيفاء الشرائط الشرعية في الشفعة والإتيان بجميع الطلبات المنصوصة شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٤٦٣) شفعة

## المبدأ

١ - التنازل للغير تنازلاً شائعاً في جملة أطيان غير مفرزة ولا مقسمة وتسمية ذلك في العقد تخارجاً ، ولا شركة بينه وبين المتنازل له في شيء ما ولا شيوخ ولا جوار ، فلا يكون ذلك تخارجاً ، ولكنه عقد بيع تجوز فيه الشفعة لمن يستحقها .

مثل :

من عبد الرحمن أباطة في رجل مات من سبع وعشرين سنة مضت عن جملة أولاد اقتسموا تركته قسمة إفراد وتخصيص إلا أحدهم فقد رضى أن يكون مع أشقائه على الشيوخ فيما أفرز لهم إلى أن جاء أحد هؤلاء فتنازل عن حصته تنازلاً شائعاً في جملة أطيان غير مفرزة ولا مقسومة لا إلى أحد شركائه في ذلك النصيب الشائع ، بل إلى أحد أولاد المتوفى ممن خرج بنصيبه مفرزاً مقسوماً من سبع وعشرين سنة مضت ، وبمضى ذلك التنازل تخارجاً . في حين أن لا شركة بين المتخارجين في شيء ما ، ولا شيوخ ولا جوار . فهل هذا العقد يعد تخارجاً شرعاً ، أو هو بيع ممنى تخارجاً تجوزاً ، وهل تثبت فيه الشفعة شرعاً ؟ وهذا التنازل في نظير عوض معلوم .

أجاب :

مثل هذا التنازل ليس من قبيل التخارج ، بل هو بيع تجوز فيه الشفعة ، والله أعلم .



من أحكام المزارعة



## الموضوع

(٢٦٤) جهالة المدة في عقد المزارعة مفسدة له

## المجيب

« يكون عقد المزارعة فاسداً شرعاً إذا حدد بموت الشجر أو النخل موتاً طبيعياً للجهالة »

مثل :

هل تحل مدة عقد المزارعة بموت الشجر موتاً طبيعياً بغير تحديد  
كافياً ؟ مع العلم بأن الأشجار المزروعة هي أشجار عنب - وما قيمة  
هذا العقد المشروط بهذا الشرط في نظر الشرع الشريف ؟

أجاب :

في رد المحتار من كتاب المساقاة ما نصه : ( ولو دفع أصول رطبة  
يقوم عليها حتى تلعب أصولها وينقطع ثبثها وما خرج نصفان فهو  
فاسد . وكذلك النخل والشجر . لأنه ليس لذلك وقت معلوم ، فكانت  
المدة مجهولة ) انتهى . ومنه يعلم أنه متى كان الأمر كما ذكر في هذا  
السؤال يكون ذلك العقد فاسداً شرعاً بجهالة المدة ، والله تعالى أعلم .





من أحكام إحياء الموات



## الموضوع

(٤٦٥) إحياء الأرض الميتة مكسب للمكثها

## المبدأ

إحياء الأرض الموات مكسب للملكية ولا يتعلق به حق الشفعة .

مثل :

رجل أحيا أرضاً مواتاً وصرف في إصلاحها كثيراً ، واستمرت تحت يده ست عشرة سنة . وعندما تم الإصلاح أرادت الحكومة أن تجري صورة المبايعه لوضع اليد لإثبات التملك رسمياً وحصل ذلك . فهل يسوغ لأحد أن يأخذ هذه الأرض بالشفعة ؟ .

أجاب :

حيث إن إحياء الموات يعطى حق الملكية لهيئه خصوصاً وقد وضع المحيى يده على الأرض التي أحياها مدة ست عشرة سنة وهي مدة يسقط بها حق المطالبة . فالأرض كانت بملك ملكاً صريحاً لمن أحياها ، ولم يكن للحكومة حق البيع ، فالبيع الصادر منها قد صدر على غير ملك لها ، فهو صورة لا حقيقة لها . وواضع اليد على الأرض مالك لها قبل البيع بسبب الإحياء بوضع اليد تلك المدة ، فتلك الصورة التي عبر عنها ببيع لا أثر لها في إكساب حق الشفعة ، وليس لأحد أن يطالب واضع اليد بحق الشفعة بوجه من الوجوه ، والله أعلم .

## الموضوع

(٤٦٦) إحياء الموات

### المبادئ

٢- من أحيا أرضاً ووضع يده عليها ملكها .

٢- بعد أن أعطته الحكومة إياها لا حق لأحد في معارضته فم .

٣- سبب الملكية هنا هو إحيائها .

مثل :

من محمد أفندي عفيفي في أرض موات أعطتها الحكومة لأحد الأفراد على سبيل التملك ، ووضع يده عليها وأحيائها وتصرف فيها بالزراعة ونحوه . فهل يعد ذلك هبة تعتبر سبباً للملك أولاً يعد ، ويكون إحيائها والتصرف فيها كما ذكر هو سبب الملك ، بحيث لو عارضه فيها معارض والحال ما ذكر يمنع من معارضته . أفيلنوا الجواب ؟ .

أجاب :

من المقرر شرعاً أن إحياء الموات يعطى حق الملكية له . وعليه يكون سبب الملك هو الإحياء . فيملك هذه الأرض من أحيائها ووضع يده عليها وتصرف فيها بعد أن أعطته الحكومة إياها ، ولا حق لأحد في معارضته فيها والحال ما ذكر ، وليس ذلك من قبيل الهبة كما لا يخفى . والله تعالى أعلم .

من أحكام الرهن



## الموضوع

(٤٦٧) عدم جوار الانتفاع بالرهن الا بئذن

### المبدأ

لا يحل للمرتين أن يقطع بالرهن بأى وجه من الوجوه ، كما أنه يكون ضامناً لما أكل من ثمرة النخيل الموهون ، ويحاسب ذلك من الدين . وهذا إذا كان الانتفاع مشروطاً فى مقابلة الأجل ، أو إذا كان الانتفاع معروفاً أنه لو لم يقطع بالمرتين لما صبر بدينه . لأن المعروف كالمشروط .

سئل :

رهن رجل جزءاً من منزله لآخى على مبلغ معين . واشترط المرتين أخذ الجزء الموهون تحت يده إلى أن يوفيه الراهن بالدين ، ولم يعين الراهن والمرتين مدة معينة لسداد الدين .

فهل يجوز للمرتين أخذ ربع الجزء الموهون شرعاً أم لا ؟

أجاب :

نقيد : بأنه لا نزاع فى أنه لا يحل للمرتين الانتفاع بالرهن بلون إذن الراهن . واختلفت كلمة الفقهاء فى حل انتفاعه بإذنه ، فى عامة المعتررات أنه يحل بالإذن . وعن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندى لا يحل له أن يقطع بشئ منه بوجه من الوجوه وإن أذن له الراهن ، لأنه إذن له فى الربا لأنه يستوفى دينه كاملاً ، فتبقى المنفعة فضلاً فىكون ربا . وفى جواهر الفتاوى إذا كان مشروطاً صار قرضاً فيه منفعة وهو ربا . وإلا فلا بأس به .

(\*) المتن : مسألة الشيخ محمد المجيد سليم - س ٢٨ م ٤٩٢ - ص ٢٨٠ -  
١٠ من شعبان ١٣٥٢ هـ - ١١/١٨/١٣٢٣ م .

قال ابن عابدين . إن هذا يصلح للتوفيق وهو وجيه ، وذكروا نظيره فيما لو أهدى المستقرض للمقرض ، إن كان بشرط كره وإلا فلا اه . وقد سئل الخير الرملى فى رجل رهن زوجته شجر زيتون ببقية مهر لها عليه على أن تأكل ثمرته نظير صبرها عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا فأجاب بقوله نعم تضمن لعدم صحة مقابلة الصبر بأكل الثمرة ، إذ هو ربا فكان مضموناً عليها اه . ومن هذا يعلم أنه إذا كان انتفاع المرتهن مشروطاً فى مقابلة الأجل لم يحل للمرتهن أن ينتفع بالمرهون بأى وجه من الوجوه ، كما أنه يكون ضامناً لما أكل من ثمرة التخييل المرهون ، ويحتسب ذلك من الدين . ومثل ما إذا كان مشروطاً ما إذا كان المعروف أنه لو لم ينتفع المرتهن بالمرهون لما صبر بدينه ولما انتظر به . لأن المعروف كالمشروط . قال الطحاوى ما نصه . والغالب من أحوال الناس أنهم إنما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولاه لما أعطاه الدراهم ، وهذا بمنزلة الشرط لأن المعروف كالمشروط وهو مما يعين المنع اه . ومثله يقال فى هذه الحالة أنه لولا انتفاعه بالمرهون لما صبر عليه ورضى بالأجل . أما إذا لم يكن الانتفاع مشروطاً ولا معروفاً عرفاً فيحل للمرتهن الانتفاع بالمرهون بإذن الراهن ، ولم يجب عليه شيء فى مقابلة المنفعة اه . وبعد أن أفتينا بهذه الفتوى اطلعنا على رسالة مستقلة للشيخ محمد عبد الحى الككنوى سماها بالغلك المشحون فيما يتعلق بانتفاع المرتهن بالمرهون . جاء فيها بعد أن ذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم فى الموضوع ما نصه ( وأولى الأقوال المذكورة وأصحها وأوفقها بالروايات الحديثية هو القول الرابع إن ما كان مشروطاً يكره . وما لم يكن مشروطاً لا يكره . أما كراهة المشروط فلحديث القرص الذى جر منفعة ربا . وأما عدم كراهة غير المشروط فلحديث الظهر يركب ولبن الدر يشرب ، والمراد بالكراهة التحريمية ، كما يفيد تعليقه بأنه ربا ، وهى المرادة من الحرمة فى قول من تكلم بحرمة المشروط فإن المكروه التحريمى قريب من الحرام ، بل كأنه هو . ثم المشروط أعم من أن يكون مشروطاً حقيقة أو حكماً ، أما حقيقة فبأن يشترط المرتهن فى نفس عقد الرهن أن يأذن له الراهن بالانتفاع بالرهن على ما هو المتعارف



فى أكثف العوام أنهم إذا ارتهنوا شئفاً ودفعوا الدين يشترطون إجازة الانتفاع ، ويكتبون ذلك فى صك الرهن ، ولو لم يأذن له الراهن أو لم يكتب فى الصك لم يدفع المرتهن الدين ولم يرتهن . وأما حكما فهو ما تعارف ( لعل الصواب ما تعرف فى ديارنا أو ما تعارف أهل ديارنا ) أنهم لا يشترطون ذلك فى نفس المعاملة لكن مرادهم وتنويعهم إنما هو الانتفاع فلولاه ما دفع المرتهن الدين . إلخ ما قال .

ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .





من أحكام القصاص



## الموضوع

(٤٦٨) القصاص بالشنق جائز شرعا

### المبادئ

١ - اعطى العلماء فى كيفية استيفاء القود . فذهب الكثير منهم إلى أنه يقتل بمثل ما قتل به القاتل إلا إذا كان قد قتله بحرم كإجباره الخمر فلا يجوز ذلك . لما جاء بالفتوى من أدلة قرآنية وأحاديث نبوية . وذهب علماء الكوفة ومنهم أبو حنيفة وأصحابه إلى أن القصاص لا يكون إلا بالسيف لحديث « لا قود إلا بالسيف » وغيره .

٢ - الظاهر من مذهب الحنفية هو عدم إرادة منع الاستيفاء بغير السيف إذا كان غيره أسهل وأيسر فى إزهاق الروح .

٣ - إذا كان الاستيفاء بغير السيف أسرع وأسهل ، فإنه يجوز الاستيفاء به بدلالة نص الحديث ( لا قود إلا بالسيف ) إذا كان غيره مظه فى يسر وسرعة إزهاق الروح ، ولأن العلة فى كون القصاص بالسيف هى أن القاتل به أيسر وأسهل . فإذا وجد نوع من القتل بطريقة لم تكن معهودة وكانت أسرع فى إزهاق الروح ، فالظاهر أنه يجوز بها . بدلالة نص الحديث ٤ - إذا كان القتل بالمشقة أسرع وأسهل من القتل بالسيف جاز ذلك .

مثل :

من حضرة سكرتير مجلس ولاية بهيول بالهند - والى محمد -  
بما ترجمته حسبما ورد من وزارة الحفانية بكتابها رقم ٥٠٠٧-٤٦-٢١-٦  
فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ . سيدى العزيز تحية واحتراماً وبعد - فإن

(\*) النص : فضيلة الشيخ عبد المجيد مسلم - م ٤٤ م ٢١٦ - ٢٦ شعبان ١٣٥٦ هـ -  
١٩٣٧/١٠/٢١ م .

حقوبة الإعدام تنفذ ليمين يحكم عليهم بها في الولايات الإسلامية الهامة في الهند مثل بهيوال وحيلر أباد ونوتسك وغير بور وغيرها على أنها قصاص . وذلك مباشرة فصل الرأس عن الجسم بترأ بالسيف . ويرى بعضهم أن هذه الطريقة فيها شيء من القسوة . ويقترحون استبدالها بطريقة الإعدام شتقاً . ولكن أئمة الدين الإسلامي وعلماء مخالفونهم في الرأي ويرون انعكس بالطريقة المعمول بها قديماً وهي استخدام السيف في فصل الرأس عن الجسم عند إعدام المحكوم عليه . فحبذا لو تكرمت بإفادتي بما هو متبع في مصر وتركيا وإيران وتونس ومراكش وبما يراه المبرزون من رجال الدين بمصر في هذه النقطة . وإنني أستمحكم العذر وأرجو أن تتفضلوا بقبول شكري سلفاً مع عظيم احتراماتي .

أجاب :

اطلعتنا على الترجمة العربية لكتاب حضرة مكرتير مجلس ولاية بهيوال بالهند المؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٧ الوارد إلينا مع كتاب وزارة الحفانية رقم ٥٠٠٧ المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بشأن الاستفتاء عن تنفيذ القصاص بغير السيف . ونفيد : أن علماء المسلمين قد اختلفوا في كيفية استيفاء القود . فذهب كثير من العلماء إلى أنه يقتل القاتل بمثل ما قتل به المقتول إلا إذا كان قتله بشيء محرم شرعاً كإيجاره الخمر فإنه لا يجوز أن يقتل بذلك . وقد استدلوا على مذهبهم بظاهر قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة »<sup>(١)</sup> فإن كلمة القصاص تنبئ عن معنى المماثلة والمساواة وبقوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم فهو خير للصابرين »<sup>(٢)</sup> ويقول تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »<sup>(٣)</sup> ويقول تعالى : « وجزاء سيئة سيئة مثلها »<sup>(٤)</sup> وبما رواه الجماعة غير أنس أن يهودياً رخص رأس جارية بين حجرين فقتل لها من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى سمى اليهودي فأومات برأسها فنبهى به فاحترف فأمر به النبي - صلى الله عليه وسلم - فرض رأسه بحجرين

(١) من الآية ١٢٦ من سورة النحل .

(٢) من الآية رقم ١٧٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ١٦٤ من سورة البقرة .

وبما أخرجه البيهقي والبراز عنه - صلى الله عليه وسلم - من حديث البراء  
 وفيه « ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه » فدللت ظواهر الآيات الكريمة  
 وما ورد من الأحاديث على أنه يثبت لولى القتل حق استيفاء القود بمثل  
 ما قتل به المقتول . وذهب علماء الكوفة ومنهم أبو حنيفة وأصحابه إلى  
 أن القصاص لا يكون إلا بالسيف . واستدلوا بما روى عنه - صلى الله  
 عليه وسلم - من قوله : « لا قود إلا بالسيف » وهذا الحديث قد روى  
 من طرق يقوى بعضها بعضها فيكون حسناً يقبل الإثبات به . وقد بين  
 الشيخ علاء الدين المارديني الشير بابن التركمانى فى كتابه الجوهر  
 النقى طرقة ، ثم قال فهنا الحديث قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها  
 لبعض فأقل أحواله أن يكون حسناً . فلا يضر حينئذ تضعيف بعض  
 الحديثين لسند هذا الحديث . وبما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - من قوله :  
 « إن الله عز وجل كتب الإحسان على كل شئ » فإذا قتلتم فأحسنوا  
 القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته »  
 فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - فى هذا الحديث بأن يحسنوا القتلة  
 وإحسان القتلة لا يكون بغير ضرب العتق بالسيف ، كما أمر أن يريحوا  
 ما أحل الله ذبحه من الأنعام . فما الظن بالأدى المكرم المحترم . وقد أجابوا  
 عن ظواهر الآيات الكريمة بأن المراد بالمثلية فيها هو المثلية فى مجرد  
 لزهاق الروح ، ولا تتناول الآلة لأن استعمال غير السيف يؤدى إلى الاعتداء  
 انتهى عنه فى غير مأربه . فإذا قتل شخص آخر بالضرب مثلاً مات بضربتين  
 واستوفينا القصاص بالضرب أيضاً وضرب القاتل حتى مات فجاز ألا  
 يموت إلا بأكثر من ضربتين . وفى ذلك مجاوزة للحد . ولو ضربناه ضربتين  
 وقتلناه بالسيف كان فى ذلك مجاوزة للحد أيضاً ، وأجابوا عن حديث  
 اليهودى الذى رضى رأسه بأنه يحتمل وجهين . أحدهما أن يكون هذا الرضى  
 كان مشروعاً ثم نسخ ، كما نسخت المثلة بالنهى عنها . الثانى أن يكون  
 اليهودى ممن سعى فى الأرض بالفساد فيقتل كما رآه الإمام ليكون أردع  
 وهذا هو الظاهر . فإن قصد اليهودى كان أخذ المال . فقد روى عن أنس  
 ابن مالك - رضى الله عنه - أنه قال : عدا يهودى على جارية فأخذ أو ضاحاً حلياً -

كانت عليها ، فيكون القتل على هذا ليس من باب القصاص الذى نحن بصدده . وأما حديث « ومن حرق حرقناه .. إلخ » فقال البيهقي إن فى إسناده بعض من يجهل وإنما قاله زياد فى خطبته . قال الحنفية : إن الثابت حينئذ من الآيات ومن السنة هو إتلاف نفس القتلى بأيسر الوجوه وأوحاها - أى أسرعها - وليس ذلك إلا بالسيف . فلا يجوز استيفاء القصاص بالتحريق والتغريق والرضخ وما جرى مجرى ذلك . هذه خلاصة أقوال فقهاء المسلمين فى هذا الموضوع . والذى يظهر لنا أن الحنفية ومن قال بمقاتلتهم لا يريدون إلا أنه لا يجوز القصاص بغير السيف مما يكون مظنة التعدي وتجاوز الحد فى القصاص من التحريق والتغريق والضرب . وما جرى مجرى ذلك . ولا يريدون أن يمنعوا استيفاء القود بغير السيف إذا كان غير السيف أيسر وأسهل وأسرع فى إزهاق روح القتلى . كما يتبين هذا من استدلالهم بحديث « إن الله عز وجل كتب الإحسان على كل شئ » فإذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة . . إلخ ( وكما يتبين أيضاً من حديث « لا قود إلا بالسيف » وذلك لأن هذا الحديث يفيد بمنطوقه أمرين : أولهما . أنه يجب استيفاء القصاص بالسيف - الثانى أنه لا يجوز استيفاؤه بغيره مما لا يكون فى مثل سهولته ويسره . ويقيد أيضاً بطريق دلالة النص بجواز القتل بغير السيف إذا كان غيره مثله فى سرعة إزهاق الروح ويسره أو أولى منه فى ذلك فإنه يفهم لغة من هذا الحديث أن العلة فى وجوب استيفاء القصاص بالسيف . هى أن القتل به أيسر وأسهل ، فإذا وجد نوع من القتل بطريقة لم تكن معهودة ، وكانت هذه الطريقة أسرع فى إزهاق الروح وأسهل فظاهر أنه يجوز القتل بها بدلالة نص هذا الحديث . وحينئذ . يكون التقصر فى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « لا قود إلا بالسيف » من قبيل التقصر الإضافى ، والمقصود به أنه لا يستوفى القصاص بغير السيف مما فيه احتمال مجاوزة الحد . والخلاصة أن الأدلة التى استدلت بها الحنفية يظهر منها أنه يجوز القتل بغير السيف إذا كان القتل بغيره أسهل وأسرع فى إزهاق روح القتلى . وعلى ذلك : إذا كان القتل بالمشقة



عل وجه يكون أسرع وأسهل من القتل بالسيف جاز ذلك بمقتضى الأدلة  
التي استدل بها الخنفية ، ويظهر من كلامهم أنهم يجوزون القتل بهذه  
الطريقة . ومن أراد زيادة البيان فليرجع إلى ما قاله الجصاص في كتابه  
آيات الأحكام في باب كيفية القصاص من الجزء الأول ، وما قاله عند  
قوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » من آخر سورة  
النحل في آخر الجزء الثالث من الكتاب ، وإلى ما جاء في باب الرجل يقتل  
رجلا كيف يقتل ، من كتاب معاني الآثار للطحاوي في الجزء الثاني ،  
وإلى ما قاله الشوكاني في باب قتل الرجل بالمرأة بالجزء السادس من نيل الأوطار  
وإلى شرح الزيلعي على الكنز . هذا ما ظهر لنا في هذا الموضوع .

والله سبحانه وتعالى أعلم .





من أحكام التوبة



## الموضوع

(٢٦٩) قتل الإنسان نفسه ليس سبيلا إلى النجاة

## المبدأ

قتل الإنسان نفسه ليس سبيلا إلى نجاته من عذاب الله بل هو مما يزيد في الآثام والذنوب ، فهو كبيرة من أعظم الكبائر ، وإنما السبيل إلى النجاة من العذاب هو التوبة الصادقة بالنعم والعزم الصادق على عدم العودة  
مثل :

شاب مسلم فشل في دراسته ، فأخذ في البحث عن عمل يعده عن الأفكار الأليمة التي تراوده فلم يتفجع ، ووجد نفسه قد صار في طريق المحصية بعد طاعة الله . وأخذ يحاسب نفسه في يوم ما ووجد ما ينتظره من عذاب في الآخرة ، ففكر في قتل نفسه لعل الله يغفر له . ولكنه قرأ قول الله تعالى « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً »<sup>(١)</sup> وإزاء حيرته طلب بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

اطلعنا على كتابكم هذا . ونفيد : أن السبيل لك إلى نجاتك من عذاب الله أن تتوب إلى الله توبة صادقة خشية منه سبحانه وتعالى وخوفاً من عقابه بأن تندم ندماً صادقاً من قلبك على ما اقترفت من سيئات وما عملت من ذنوب ، وتعزم على ترك العود إلى ما اقترفت . فإذا وجد الندم والعزم الصادقان وانكسر قلبك ذلاً لله وخوفاً من عقابه . كانت توبتك حينئذ

(١) الفتاوى : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٥٢ م ٢٥٢ - ١٧ صفر ١٣٦٢ هـ -  
٢٢ فبراير ١٩٤٢ م  
(١) الآية ٩٢ من سورة النساء .

صادقة ، ونجارك الله من عذاب ما اقترفت من سيئات ، وفرح الله بهذه التوبة  
أكل فرح وأتمه . كما يدل على ذلك الحديث الصحيح عن رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - وقد تكون بهذه التوبة أكرم عند الله وأفضل منك  
قبل حصول اللنب الذى تبت منه . أما قتلك نفسك فليس سبيلا إلى  
نجاتك من عذاب الله ، بل هو مما يزيد فى آثامك وذنوبك ، فإنه كبيرة من  
أعظم الكبائر . وربما كانت شراً أكبر مما اقترفت من سيئات وذنوب.  
فقاتل نفسه أشد وزراً من قاتل غيره . وإنما السبيل إلى نجاتك ما هديناك  
ودلناك عليه . والله أسأل أن يوفقك إلى ما يحبه ويرضاه ويحبك الزلل  
فى القول والعمل والسلام ، والله أعلم .



من أحكام الديات





**الموضوع**  
**(٢٧٠) دية**  
**المسألة**

تعتبر الدية من التركة وتقسم بين الورثة حسب الفريضة الشرعية

مثل :

في دية المقتول خطأ عن زوجة وأخت شقيقين . هل تقسم هذه الدية التي حكم بها بناء على طلب الزوجة بحسب الفريضة الشرعية ويكون للزوجة الربع فيها والباقي للأخوين المذكورين أم كيف الحال ؟

أجاب :

قال في رد المحتار ما نصه : اعلم أنه يندخل في التركة الدية الواجبة للقتل الخطأ اهـ . وفي التفتيح ما نصه : والمستحق للقصاص من يستحق مال القتل على فرائض الله تعالى ، يندخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اهـ . وعلى هذا : فتقسم الدية المذكورة بين ورثة المقتول المذكور على فرائض الله تعالى . لزوجته الربع فرضاً ، والباقي للأخت والأخت الشقيقتين تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين . هذا حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(\*) المني : فبيلة الفسوخ - مسئلة النسوانى - ص ١ م ٢١١ - ص ١١٦ -  
\* بن دى الخدمة ١٢١٥ هـ .



من أحكام الولاية والوصاية



## الموضوع

(٤٧١) ولاية على مفقود

### المبادئ

١ - غياب الوصى اختار غيبة منقطعة بلا وكيل يقتضى تعيين غيره وتسليم مال القاصر إليه .

٢ - فقد القاصر وغيابه غيبة منقطعة لا يمنع من ذلك للمصلحة .

مثل :

إفادة من مديرية اليوم سنة ١٣١٣ هـ مضمونها - أن سيدة أقيمت وصية شرعية على بنتها القاصرة من مطلقها بتاريخ سنة ١٣١٢ . وقبل تسليمها نصيب بنتها القاصرة المذكورة في تركة والدها المذكور لهبطها بمعرفة بيت المال قد تغييت مع هذه القاصرة . وبالتحرى عن جهة غيابهما فلم يعلم مستقرهما . وباستفتاء مفتى المديرية فيما يجزىه بيت المال في نصيب هذه القاصرة أفق بما نصه ( المتخصص إذا غاب الوصى اختار غيبة منقطعة بلا وكيل عنه مع تصريحهم بأن المفقود الذى لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته غيبة منقطعة حكماً . وقد صرحوا بأن وصى القاصى كوصى الميت ، إلا في ثمان ليست هذه منها ، فبناء على ذلك فالقاصى في هذه الحالة ينصب وصياً في نصيبها وعليها ، ويسلمه إليه ليتصرف لها وبخاصم فيما يتعلق بها ، وإن كان وقع الاختلاف في جواز نصب القاصى وصياً مع غيبة الأيتام لما في ذلك من المصلحة ) . وحيث إن نائب محكمة المديرية أجاب بالأشبهاء في هذه الفتوى عند تلاوتها بمجلس حسمى المديرية

(\*) المبنى : نسخة الشيخ حسونة النوروى - م ١ م ٥٨ - ص ٢٢ -  
• من ذى القعدة ١٣١٣ هـ .

لكونها مذكوراً بها أنه يقام وصى على القاصرة المذكورة وفي نصيبها ليتصرف  
الوصى المذكور لها ، ويخاصم فيما يتعلق بها ، مع أن القاصرة المذكورة  
ووصيها مفقودان لغيابهما غيبة متقطعة ولا تعلم حياتهما من مآلتهما  
وقال إنه هل يقام وصى على القاصرة المفقودة مع فقد وصيها أيضاً  
ليتصرف لها كما ذكر بهله الفتوى، أو يقام قيم لحفظ ما لها فقط بمعرفة  
القاضي الشرعي . ولذا رأى مجلس حسي المديرية لزوم الاستفتاء  
من فضيلتكم عن ذلك . فالأمل بإصدار الفتوى عما ذكر .

أجاب :

بالاطلاع على الإفادة المتضمنة لما أفق به حضرة مفتي أفندي المديرية  
في شأن الحادثة التي وردت بخصوصها هذه الإفادة ، ظهر أن ما أفق به  
حضرة المفتي المولى إليه موافق شرعاً فيعمل بمقتضاه .



## الموضوع

(٤٧٢) وصى مختلر

### المبادئ

- ١ - مجرد اتهام القاصر للوصى بشئ غير موجب لعزله .
- ٢ - عزل الوصى نفسه أو تنازله عن الوصاية صحيح شرعاً ويجبر إخراجاً له من الوصاية .

سئل :

بإفادة من نظارة الخفائية في صفر سنة ١٣١٤ مضمونها أنه لصدر  
حكم من محكمة مديرية الغربية بعزل القصبى الحسينى من وصايته  
على أولاد وتركه أحمد يوسف ، وحصول الطعن من المزعول المذكور في  
ذلك تحول النظر فيه على المجلس الشرعى بمحكمة مصر ، وقرر بأن  
الحكم بعزل القصبى المذكور على الوجه المسطور بالصورة المذكورة  
غير صحيح ، لعدم توفر ما يقتضيه شرعاً . ولما بلغ هذا القرار لمحكمة المديرية  
المذكورة وطلب التأشير بمضمونه على الإعلام وبمجله لمقاوى المديرية  
أرسل للحفائية مكتوبة بأن الحكم بعزل الوصى المذكور مبنى على مله  
أبى يوسف الملقى به ، من أن القاصر إذا اتهم الوصى بعزله ، وعلى ما صرح  
به في كثير من كتب الملعب ، من أن الوصى إن عزل نفسه لدى الحاكم  
يعزل ويحتفظ ويكون ما ذكر بالقرار المذكور من عدم توفر ما يقتضى  
العزى محل نظر ، ورغب إحالة هذه المسألة على هذا الطرف للنظر فيها  
وفصلها شرعاً ، ولذا ها هي الأوراق المختصة بها مرسلة طيه بأمل الإفادة  
عما يقتضيه الوجه الشرعى . ومضمون صورة الإعلام المذكورة أنه لدى

قاضي المديرية المذكورة بالمجلس الحسبي المتقعد بديوان المديرية ، حضر  
بالمجلس الرجل المكلف القصبى الحسبى من أهالى ناحية نبروه ابن الحسين  
ابن إبراهيم وأبى لدى القاضي المذكور أنه تنازل عن وصايته على تركة  
المرحوم أحمد يوسف قبودان من نبروه المذكورة ابن يوسف إبراهيم  
وعلى القصر من أولاده اغرور بوصايته المذكورة إعلام شرعى من محكمة  
مركز بيلا الشرعية فى ١٧ القعدة سنة ١٣١٠ لعجزه عن القيام بها وعدم  
قدرته عليها ، وبعد أن تحقق لدى القاضي المذكور عجزه عن القيام على  
الوصاية المذكورة ، وسوء تصرفه فى تلك التركة ، واتهامه بشهادة شاهدين  
وتحقق معرفة القصبى الحسبى المذكور عيناً واسماً ونسباً ، وأنه هو الخاضر  
بالمجلس بشهادة الشاهدين المذكورين عزله من وصايته المذكورة ومنعه  
من التصرف فيها متعاً كلياً ، وقبل منه ذلك لنفسه قبولاً شرعياً بحضورهما  
وامتثل المنع المذكور بالمجلس المشار إليه بعد أن تقرر بالمجلس الحسبى  
المذكور عزل الوصى المذكور .

أجاب :

بالاطلاع على إفادة سماعتكم المسطورة ، وعلى صورة الإعلام الشرعى  
الصادر من محكمة مديرية الغربية المؤرخ بتاريخين ثانيهما ١٧ شعبان  
سنة ١٣١٣ المشمولة بتحم المحكمة المذكورة ، وعلى ما قرره بشأنها المجلس  
العلمى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ غاية القعدة سنة ١٣١٣ ، وعلى  
باقى الأوراق المتعلقة بذلك . ظهر أن عزل حضرة قاضى محكمة المديرية  
المذكورة للقصبى الحسبى عن وصايته على تركة أحمد يوسف قبودان  
وعلى القصر من أولاده بعد تنازله لديه عن الوصاية المذكورة على الوجه  
المسطور بتلك الصورة يعد إخراجاً للوصى المذكور عن الوصاية المرقومة  
وهو صحيح شرعاً وطيه الأوراق ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٧٣) وصية اختيارية

### المبدأ

ليس لوصي الأم إلا تنفيذ الوصية في ثلث المال .

مثل :

امراة ماتت عن زوجها وأولادها الأربع ذكوراً وإناثاً من زوجها المذكور ، وأوصت بثلث ماله ليصرف في الخيرات والمبرات على روحها وأقامت شقيقتها وصياً مختلراً من قبلها على صرف ذلك الثلث في الخيرات وعلى أولادها القصر بموجب إعلام شرعي . فهل إقامة الوصي المذكور على أولادها جائز مع وجود أبهم المذكور ؟

أجاب :

ليس لوصي الأم إلا تنفيذ الوصية في ثلث المال ، وصرف ما أوصت به في طرق الخيرات والمبرات التي عينتها ، وله أن يبيع من تركتها ما بقي بملك فقط . وما بقي بعد ذلك للأولاد الصغار . فالأب أولى بالقيام عليه لحفظه وتنميته بالطرق المشروعة ، لأن الحق في صرف ما عينه الموصي للخيرات التي عينها من حق الموصي نفسه فيقوم وصيه مقامه . أما ما بقي من الركة للأولاد الصغار فهو ملكهم ، وحق الولاية على أموالهم هي لأبائهم ماداموا موجودين ، حتى لو كانت الأم نفسها حية فلا يسلب هذا الحق من الأب بمجرد وصيتها لغيره . وهذا ما لم يكن الأب منى الاختيار أو مبلراً ، فإن كان كذلك — أقام القاضي وصياً من قبله لحفظ مال الصغار ، والله أعلم .

## الموضوع

(٤٧٤) عزل الوصى المختار

### المبدأ

لا ينزل الوصى المختار بعزل القاضى مادام قادراً وأميناً

سئل :

رجل وصى آخر فى حياته على تركته ، وعلى بنته القاصرين بالاشتراك مع شخص آخر من بعده ، ووصاه أيضاً على تركته أخيه وعلى أولاده القاصرين ، لأن أخاه جعله فى حياته وصياً مختاراً على تركته وأولاده من بعده ، وبعد وفاة الموصى مصرأ على الوصاية المذكورة صادقت أرملته على الوصاية هى وابن عم زوجها ، ووضع الوصى يده على التركة وأدار شئونها ٤ سنين بحاسب من بلغ من الرشد ، ثم عزلته البطر كخانة من الوصاية فى شيعته بدون إجراء تحقيق معه ، وبدون حصول ما يخل بالوصاية واستندت فى عزله إلى أن الشرع الإسلامى يحتم عدم قبول شهادة شهود الإقرار بالوصاية حتى يحلفوا اليمين الشرعى ، وإنهم لم يحلفوا حين التصديق على الوصاية . فهل يجوز عزل الوصى المختار بدون غيانة تثبت عليه شرعاً أمام القاضى ؟

أجابه :

من المقرر شرعاً أن الوصى المختار من الميت إذا كان قادراً على القيام بشئون القصر وحفظ التركة لا يعزله القاضى . ولو عزله لا ينزل ، إلا إذا ثبتت خيانتة فيجب عزله . وعلى ذلك فعزل الوصى المذكور فى السؤال غير صحيح شرعاً . ولا عبرة بالاستناد فى عزله إلى أن شهود الإقرار بالصاية لم يحلفوا اليمين حين التصديق عليها ، لأن الشاهد لا يحلف عندنا ، والله أعلم .



## الموضوع

### (٤٧٥) وصية لوارث

#### المبادئ

١- لا وصية لوارث إلا بإجازة باقى الورثة .

٢- الوصية بالخيرات وقف .

مثل :

رجل مات عن والدته وزوجته وأولاده البالغ والقصر ، وقبل وفاته بمدة قليلة أوصى لزوجته بجميع منقولات منزله التى تخصه . ولأولاده القصر بمبلغ ألف جنيه . و ٢٠٠ جنيه لتجهيزه وكفنه والخرجة والمأتم والقراءة والصدقة وأعمال خيرية للفقراء والمساكين والصدقة . و ١٠٠ جنيه للأعمال الخيرية التى تعمل كل عام من إيرادات ما يتركه من الأطنان وخلافه ، ولم يحز أولاد المتوفى إلا الوصية التى تصرف فى التجهيز والخرجة وخلافه من الأعمال الخيرية ، والتى تصرف سنوياً فى الخيرات . أما الوصية بالمنقولات للزوجة والألف جنيه المذكورة فلم يحزوها . فهل تكون الوصية فيهما غير نافذة ؟

أجاب :

أما الوصية بمبلغ ألف جنيه للقصر من أولاد الموصى ومنقولات المنزل لزوجته فلا تنفذ إلا إذا أجازها الورثة ، لأنها وصية لوارث والوصية لوارث لا تنفذ ما إلا بإجازة بقية الوراثين ، وأما باقى المبلغ المخصص للخيرات فبمبلغ الماتى جنيه تنفذ الوصية فيه ، لينفق منه مؤن التجهيز والتكفين الشرعيين ، وباقيه يصرف

(٥) الفتى : بمسيلة الشيخ محمد عبده - س ٢ م ١٦٢ - ص ٧٢ - ٢٩ صفر ١٢١٧ هـ .

في وجوه الخيرات والصدقات . ومبلغ المائة جنيه التي أوصى الموصى أن  
تصرف في كل سنة من ريع الأقطان وغيرها من أملاكه في الخيرات تكون  
بمنزلة وقف في صيغة الوصية ، يجب أن يخصص لها من ثلث التركة  
ما يفي ريعه بها ، بحيث لا يجوز التصرف فيه بوجه من وجوه التصرف  
الخاص بالملك من بيع ورهن وهبة ونحو ذلك ، ويصرف هذا المبلغ  
في سبل الخيرات والصدقات ، والله أعلم .

تعليق :

صدر قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ ونص فيه على جواز الوصية  
للوارث في حدود الثلث بلا توقف على إجازة باقي الورثة .



## الموضوع

(٤٧٦) دعوى الوصية

### المبدأ

لا تثبت دعوى الوصية إلا بعد إثباتها شرعاً

مثل :

رجل أوصى حال حياته بطوعه واختياره بأن يصرف ثلث ما يوجد مخلفاً عنه بعد موته في وجوه غيرات عيها ، وجعل زوجته وصياً على ذلك وتحرر بذلك لإعلام شرعى ، وبقي بعد ذلك على قيد الحياة عشرين سنة ثم مات عن زوجته الوصية وعن باقى ورثته ، وادعت الزوجة لدى قاضى شرعى على بعض الورثة بالوصية والإيصاء المذكورين ، وموت الموصى مصرأ على ذلك ، ولم تثبت دعاؤها ، فهل لا يكون لها التصرف فى الثلث بل يتوقف ذلك على الإثبات الشرعى ؟

أجاب :

حيث إن هذه الزوجة قد ادعت الوصية ولم تثبت دعاؤها بالوجه الشرعى ، فليس لها حق التصرف على حسب الوصية إلا بعد إثباتها شرعاً ، والله أعلم .

## الموضوع

(٤٧٧) وصاية ونظارة

### المبدأ

ليس للناظر الحسبي ( المشرف ) استيفاء أموال القاصر أو حفظها لديه مع وجود الوصي

سئل :

رجل أقام حال حياته ومحمته ابنه وصياً مختاراً شرعياً على تركته بعد وفاته وعلى أولاده القصر ، وقبل منه ابنه البالغ المذكور هذه الوصاية لنفسه وجعل شخصاً آخر ناظراً حسبياً على هذا الوصي بحيث لا يتصرف الوصي إلا بمشاورة ومشاركة الناظر الحسبي . وتحرر بذلك إعلام شرعى . ثم مات الموصى مصرأً على تلك الوصاية ، ولم يزل الوصي قابلاً لها بعد وفاة والده الموصى المذكور ، وقد أراد الوصي حفظ ما يخص القصر من تركته أبيهم بطريق وصايته المختارة ، فعارضه الناظر الحسبي وأراد الاستيلاء على حقوق القصر من التركة ، فهل إذا كان الوصي أميناً وقادراً على حفظها من الضياع يكون له ذلك بوصايته المختارة ، وليس للناظر الحسبي الاستيلاء على حقوقهم المذكورة مادام هذا الوصي بتلك الصفة . ويمنع هذا الناظر من تلك المعارضة ؟

أجاب :

المصرح به في كتب المذهب أن الناظر الحسبي ليس بوصي ، فلا يكون المال عنده ، وإنما يكون عند الوصي ، لأنه هو الذى له إمساك المال وحفظه وبذلك يعلم أن الحق في حفظ حقوق هؤلاء القصر لوصيهم المذكور ولاحق للناظر الحسبي في معارضته في ذلك ، والله أعلم .

---

(\*) الفتاوى : فضيلة الشيخ محمد حميد - م ٢ م ١٧٧ - م ٧٦ - ٥ ربيع آخر ١٣١٨ هـ .

## الموضوع

(٤٧٨) للوصى الإنفاق على الصغير بدون إذن

### المبدأ

للوصى أن يتفق على القاصر بلا تقدير من الحاكم بحسب حاله ويقبل قوله بيمينه في قدر الإنفاق، حيث كان نفقة المثل في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر.

مثل :

رجل كان وصياً مختاراً على أخويه القاصرين، أنفق عليهما من ماله في شئونهما الشرعية نفقة المثل بدون أن يقرر المجلس الحسبي ولا القاضي الشرعي شيئاً لتفقيهما . وأحدهما يطالبه بعد بلوغه ورشده بما أنفقه عليه وليس لدى الوصى مستندات كتابية عليه . فهل لا يلزم إثباته وهو مصدق بيمينه شرعاً فيما أنفقه عليه من ماله على حسب حاله ولم يكذبه الظاهر ؟

أجاب :

صرح علماؤنا بأنه ينبغي للوصى أن لا يضيق على الصغير في النفقة بل ويوسع عليه بلا إسراف . وذلك يتفاوت بقلة المال وكثرته ، فينظر إلى ماله ويتفق بحسب حاله . وصرحوا بأنه إذا أنفق على اليتيم من ماله بلا تقدير من الحاكم كان له ذلك ويصدق بيمينه . وصرحوا بأنه يقبل قوله بيمينه في قدر الإنفاق، حيث كان نفقة المثل في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر . وعلى ذلك فما أنفقه هذا الوصى نفقة المثل على أحد القاصرين المذكورين من ماله على حسب حاله بدون ذلك التقدير في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر يصدق فيه بيمينه ، ولا يكلف إثباته ، والله أعلم .



## الموضوع

(٤٧٩) أفراد أحد الوصيين بالتصرف

### المبدأ

يجوز للأفراد أحد الوصيين بالتصرف ولو كان إيصاؤه إلى كل منهما متعاقباً .

سئل :

أقام رجل وصياً مختاراً على بعض أولاده حال حياته ، ثم أقام وصياً مختاراً أيضاً بعد وفاته على جميع أولاده القصر - وبعد وفاته أثبت كل من الوصيين وصايته على الأفراد بسند شرعى ، وللوصى دين على شخص مقيم بالجهة التي بها أحد هذين الوصيين الذى هو وصى على جميع القصر ويريد هذا الوصى أن يأخذ هذا الدين حفظاً لحق القصر ، ولو تأخر عن أخذه ربما يضيع هذا الدين . فهل للوصى على جميع الأولاد أن ينفرد بقبض الدين المذكور ويحفظه للقصر ، وعلى المدين أن يسلم ذلك الدين له بانفراده ؟

أجاب :

صرح علماؤنا بالأفراد أحد الوصيين بالتصرف لو كان إيصاؤه إلى كل منهما متعاقباً على قول أبى يوسف . قال أبو الليث وهو الأصح وبه نأخذ . وعليه جرى فى الإسعاف حيث قال : لو أوصى إلى رجلين يجوز لأفرادهما بالتصرف عند أبى يوسف . وعلى ذلك يجوز لهذا الوصى

(\*) الفتى : لمجلة الشيخ محمد عبده - ص ٢ م ٢١٩ - ص ٩٥ - أول رجب ١٣١٨ هـ .

أن ينفرد بقبض الدين المذكور بلا رأى الآخر . لا سيما إذا خاف عليه الضياع لو تأخر عن أخذه ، على أنه في مثل هذه الصورة لا مجال للاختلاف في الانفراد ، لأنه متى خيف على الدين الضياع فلا شك في جواز الانفراد بقبضه بلا خلاف ، وعلى المدين المذكور دفعه لللك الوصى بانفراده حفظاً لحق هؤلاء القصر حيث كان موروثاً لهم ، والله أعلم .



## الموضوع

(٤٨٠) وصى لم يحصل ديون التركة على الغير

### المبادئ

- ١ - لا يضمن الوصى ما هلك من ديون للمورث على الغير
- ٢ - يقبل قوله في مقدار ما أنفق على القصر مع يمينه بشرط أن تكون نفقة المثل في مدة تحمل ذلك ، ولا يكذبه الظاهر فيه .
- ٣ - يجبر الوصى على الحساب عند البلوغ وطلب ذلك ، لكن لا يجبر على بيان مصارف كل جزئية لو امتنع عن ذلك متى كان معروفاً بالأمانة
- ٤ - ليس للصغير إذا بلغ مطالبته بحصته فيها هلك من الديون التي على الغير .

سئل :

من حسن سيد الخرزاني بمصر ، في رجل مات وله ديون على أشخاص بعضها بسندات مضى عليها حين وفاته نحو الخمس عشرة سنة ، وبعضها نحو الخمسين سنة ، وبعضها لم يعلم صاحبه أصلاً . وفي حال حياته أقام وصياً مختاراً على أولاده القصر ، وبعد وفاته قبض هذا الوصى ما تيسر له قبضه من بعض الأشخاص المذكورين ، وتعلل عليه أخذ الباقي بسبب مضى المدة الطويلة على تلك السندات ، فضلاً عن عدم معرفة أربابها . فهل لا يضمن هذا الوصى لما بقي من الديون ، وإذا بلغ أحد القصر لا يكون له حق في مطالبته بما غنصه فيها هلك من تلك الديون ، وإذا أنفق الوصى على القاصر من ماله نفقة المثل في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر فيها يقبل قوله فيما أنفقه يمينه ، ولا يجبر على البيان والتفصيل . ؟ أفيلوا الجواب .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبده - ص ٢ م ٢٦٢ - ص ١١٢ - ١٢ شوال ١٣١٨ هـ

### أجاب :

من المقرر شرعاً أن الوصى لا يضمن ما هلك من الديون ، وأنه يقبل قوله يمينه في قدر الإنفاق حيث كان نفقة المثل في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر ، وأنه إذا كبر الصغار وطلبوا أن يحاسبوا وصيهم كان للقاضي ولهم مطالبة بالحساب ، لكن لا يجبر على بيان المصرف وجزئياته جزئية جزئية لو امتنع إن عرف بالأمانة . ومما ذكر يعلم أن الوصى في حادثتنا لا يضمن ما هلك من تلك الديون ، وليس للصغير إذا بلغ أن يطالبه بما يخصه في ذلك الذي هلك ، ويقبل قوله يمينه فيما أنفقه عليه نفقة المثل في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر ولا يجبر على بيانه وتفصيله لو امتنع حيث كان معروفاً بالأمانة ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٨١) الوصية للأقارب والوقف عليهم

### المبادئ

١ - المعبر في الوصية للأقارب والوقف عليهم المحرمية والرحم ويكونان للأقرب فالأقرب عند أبي حنيفة .

٢ - تعبر المحرمية فقط عند الصاحبين وسوا في ذلك بن الأقرب والأبعد .

٣ - اتفاقهم على أن لفظ الأقارب يكون للابنتين فصاعداً إلا إذا ذكر معه شرط الأقرب فالأقرب فإن الجمع عند ذكر الشرط يكون غير معتبر اتفاقاً ، لأن كلمة الأقرب اسم فرد يدخل فيه المحرم وغيره لكن يقدم الأقرب بصريح الشرط .

٤ - المراد بالأقرب في الوصية والوقف من هو أشد صلة بالموقوف عليه من سواه وأشد الإحرة صلة به هو الأخ الشقيق قطعاً .

سئل :

من الشيخ حسين على ضيف من سوق السلاح تبع قسم اللوب الأحمر بمصر في رجل وقف عقاره وعقار زوجته بموكيله عنها على نفس زوجته ثم على بنتها ثم على أولادها ثم على أولاد بنتها إلى القراضهم يكون وفقاً على كل من أولاده من غير زوجته المذكورة وعلى كل من أقارب زوجته موكلته المذكورة الأقرب فالأقرب ذكوراً وإناً بالسوية بينهم ثم على أولادهم إلى حين القراضهم ثم على عطاء أولاده وعطاء أقارب

(\*) المتن : لفيلة الشيخ محمد مهدي - ص ٢ م ٤٨٢ - ص ١٦٧ - ٢٠ صفر ١٣٢٠ هـ .

زوجته الأقرب فالأقرب ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم على أولادهم إلى انقراضهم وشرط على أن من مات قبل دخوله في الوقف وترك ولداً أو ولد ولد قام مقام أبيه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان الأصل حياً باقياً يتداولون ذلك إلى حين انقراضهم وكان للزوجة أبوان ولزوج الواف ولدان من غير زوجته المذكورة ومات كل من أبوي الزوجة وابني الزوج أهلى الدخول في الوقف وترك أولاداً ذكوراً وإناثاً ثم ماتت الزوجة الموقوف عليها عن بنت ثم ماتت البنت عقيماً والموجود حين موتها أولاد ابني الزوج الواف ذكوراً وإناثاً وإخوة الزوجة ذكوراً وإناثاً أشقاء ولأب - فما كيفية قسمة ريع الوقف على أولاد الابنين والإخوة والأخوات الأشقاء ولأب وإذا كان الشقيق واحداً ينحصر بنصف الريع ولا يشاركه فيه الإخوة والأخوات لأب عملاً بقول الواقف الأقرب فالأقرب أو ما الحكم ؟ أفيلوا الجواب .

اجاب :

اعتبر الإمام في الوصية للأقارب والوقف عليهم الأقرب فالأقرب واعتبر فيهم المحرمية مع الرحم . وخالفه أصحابه فيهما واكتفيا فيهم بالرحم بلا محرمية وسويا بين الأقرب والأبعد منهم ، وافقوا على أن لفظ الأقارب ونحوه يكون للابنين فصاعداً إلا إذا ذكر معه الأقرب فالأقرب فإنه لا يعتبر بالجمع اتفاقاً لأن الأقرب اسم فرد يدخل فيه المحرم وغيره لكن يقدم الأقرب لصريح الشرط ، والأقرب في حادثتنا هو الأخ الشقيق لأن الأقرب أفعل تفضيل ومعناه الأقوى في القرابة ولاشك في أن الأقوى قرابة هو الشقيق فينفرد بالنصف . ولا يتنافى ذلك ما ذكره في القرائض من الفرق بين درجة القرابة وقوة القرابة ، وأنه قد يراد من الأقرب ذو الدرجة القربى كالأخ مع ابن الأخ مثلاً لأن ذلك اصطلاح خاص لا ينظر إليه فيها مرجعه العرف والاستعمال العام . فالمراد بالأقرب هنا وفيما يماثل ما نحن فيه من هو أشد صلة بالموقوف عليه من سواه ، وأشد الإخوة صلة به الأخ الشقيق قطعاً فهو الذي يستحق مقاسمة أولاد الابنين وحده ، والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٤٨٣) تشمل الوصاية الحمل المستكن

### المبادئ

١ - وصى الميت لا يقبل التخصيص .

٢ - العبرة في أمر الإيضاء بتناوله لحالة الموت لا لحالة الإيضاء .

٣ - إذا أوصى إلى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلاً صار وصياً عاماً على جميع التركة وجميع الأولاد الموجودين وقت الإيضاء ومن حدثوا بعد ذلك والحمل الذي انفصل في حياة الموصى .

سئل :

رجل أقام رجلاً آخر وصياً مختاراً على أولاده القصر وابنه الكبير المعنوه وعلى الحمل المستكن في رحم إحدى زوجاته وعلى تنفيذ وصيته الشرعية وعلى تركته وحرر بذلك إظهاراً شرعياً ثم أنجب أولاداً بعد تحرير الإظهار المذكور . ثم توفى مصرأً على ذلك وقبل الوصى الوصاية في حياة الموصى وبعد وفاته . فهل يكون الوصى المذكور بعد وفاة الموصى وصياً عاماً حتى بالنسبة للحمل الذي انفصل ؟

أجاب :

وصى الميت لا يقبل التخصيص كما صرح به العلماء ، وصرحوا أيضاً بأن العبرة في أمر الإيضاء وتناوله لحالة الموت لا لحالة الإيضاء . وقال العلامة ابن عابدين في رد المختار ما نصه : ومما يجب التنبيه له أنه إذا أوصى إلى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلاً صار وصياً عاماً على أولاده

(٥) المتن : فضيلة الشيخ بكرى الصلح - ص ٣ م ٥٠٧ - ص ٩١ - ٢٤ من المحرم ١٣٢٤ هـ .

وتركته ، وإن أوصى في ذلك إلى غيره على قول أبي حنيفة المقتى به  
فلا ينقل تصرف أحدهما بانفراده . والناس عنها في زماننا غافلون وهي  
واقعة الفتوى . انتهى ومن هذا يعلم أن الوصى المذكور في حادثة السؤال  
والحال ما ذكر يكون وصياً عاماً على جميع التركة وجميع الأولاد  
الذين كانوا موجودين وقت الإيصاء ومن حدثوا بعد ذلك والحمل الذي  
انفصل في حياة الموصى . وفي فتاوى تنقيح الحامدية من باب الوصى .  
ما هو صريح أو كالصريح في ذلك ، والله تعالى أعلم .





## الموضوع

(٤٨٢) وصى الوصى المختار

### المبدأ

وصى الوصى المختار بكون وصياً أيضاً على قصر المتوفى الأول وعلى تركته .

سئل :

توفى رجل وترك لقصر وأقام أخاهم الأكبر وصياً مختاراً عليهم واستمر هذا الأخ مدة ثم توفى وترك لنفسه قصرأ أيضاً وأقام لهم وصياً مختاراً قبل وفاته وقد باشر الوصى مصلحة جميع القصر فهل يكون هذا الوصى المختار وصياً في التركتين ويسأل عنهما أم لا وهل القصر الأول يدخلون تحت وصايته شرعاً . ؟

أجاب :

في التنوير وشرحه ووصى الوصى سواء أوصى إليه في ماله أو مال موصيه وصى في التركتين انتهى . وفي رد المختار . وإن قال في تركتي فعن أبي حنيفة روايتان ، ظاهر الرواية عنه أنه يكون وصياً فيهما ، لأن تركته موصيه تركته كما صرح به في الاختيار . انتهى . ومن ذلك يعلم أن وصى الوصى في هذه الحادثة يكون وصياً أيضاً على تركته الميت الأول وعلى القصر من أولاده حيث كان الحال على ما ذكر في السؤال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموصوع

(٤٨٤) وصية لصغيرين بلغ أحدهما سفياً

### المبادئ

- ١ - لا تستمر ولاية والد الصغير عليه بعد بلوغه عاقلاً سفياً .
- ٢ - لا يكون محجوراً عليه إلا بحجر القاضى وإقامة وليه قياً شرعياً عليه بالطريق الشرعى .
- ٣ - لا تنفذ تصرفاته بعد الحجر عليه وتنفذ تصرفاته السابقة عليه .

سئل :

فى صبيين أوصى لهما جدتهما لأبهما بثلث جميع تركته بعد موته  
وقد قبل وليهما (والدهما) الوصية حال حياة الموصى، وبعد وفاة الموصى حكم  
لهما بالوصية واستلمهما والدهما . ولما بلغ أحد الصبيين بلغ سفياً فهل  
تستمر عليه ولاية أبيه أم لا وهل تنفذ تصرفاته حتى بعد بلوغه الثمانى  
عشرة سنة ولو أقام المجلس الحسى والده قياً عليه . وكيف الحال ؟

أجاب :

ملحظ الإمام أبى يوسف الذى هو الراجح على ما هو ظاهر كلام  
العلماء أن الصغير إذا بلغ سفياً مبلراً لابد فى عديم صحة تصرفاته  
من حجر القاضى عليه . فقبل الحجر تنفذ تصرفاته . وقال الإمام محمد  
سفيه كاف فى الحجر عليه بلون احتياج إلى حجر قاض . وعليه فإذا  
بلغ سفياً وتصرف لا تكون تصرفاته نافذة . فى الخاتمة من كتاب الحجر

ما نصه : وإن بلغ اليتيم سفياً غير رشيد . فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون محجوراً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى تنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون محجوراً من غير حجر ، وأبو يوسف رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الدين . ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الصبا والجنون وذلك يكون بغير قضاء ، فيكون محجوراً إلا أن يؤذن له انتهى . وفي تنقيح الحامدية بعد كلام ما نصه : ومثله في الجوهرة حيث قال : ثم اختلفا فيما بينهما ، قال أبو يوسف لا حجر عليه إلا بحجر الحاكم ولا ينفك حتى يطلقه ، وقال محمد فساد في ماله يحجره وإصلاحه فيه يطلقه ، والثرثرة فيما بعه قبل حجر القاضي يجوز عند الأول لا الثاني اهـ . وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف انتهى . وفي التنوير من كتاب الحجر وعندهما يحجر على الحر بالسفه وبه يفتى . وعلى قولهما المفتى به فيكون في أحكامه كصغير إلا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاد وتبدير ووجوب زكاة وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده يعني عدم ولايتهما عليه بخلاف الصغير فإن ولايتهما عليه ثابتة ، وفي محبة إقراره بالعقوبات وفي الإنفاق وفي محبة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كبالغ . فإن بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم إليه وإن لم يكن رشيداً وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده انتهى مع زيادة من الشرح ورد المختار . ومن ذلك يعلم أنه لا تستمر ولاية أب الصغير المذكور عليه بعد بلوغه عاقلاً سفياً وأنه يصير محجوراً بحجر القاضي الشرعى وإقامة والده قياً شرعياً عليه بالطريق المرعى المتبع في مثل ذلك فلا تنفذ تصرفاته بعده ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٤٨٥) وصية بمثل نصيب ابن

## المسألة

١ - الأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد مثل هذا النصيب على سهام الورثة .

٢ - وجه التقسيم : تصحح الفريضة أولاً ثم يزداد على السهام مثل نصيب من ذكره على مخرج الفريضة ثم يستخرج حظ الوصية أولاً ثم توزع باقي السهام على الورثة .

مثل :

في شخص أوصى لأولاد ابنته الذي توفي في حياته بمثل نصيب ابن من أبنائه ثم مات مهنراً على هذه الوصية وترك زوجة وأبناء خمسة وبنت ثلاثاً فهل تأخذ الزوجة الثمن كاملاً أو كيف تقسم تركته المتوفى المذكور بين ورثته والموصى لم ؟

أجاب :

في الدر عن المجتبى ما نصه : والأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد مثله على سهام الورثة انتهى . حتى لو كان له ابن وبنت وأوصى بمثل نصيب البنت فله الربع . والوجه في ذلك أن تصحح الفريضة أولاً ثم يزداد مثل نصيب من ذكره على مخرج الفريضة . فلو ترك أمّاً وابناً وأوصى بمثل نصيب بنت فالفريضة من سبعة عشر سهماً للموصى له خمسة وللأب عشرة وللأم سهمان ، لأن أصلها من ستة للأب خمسة فللبنت اثنان ونصف فيزداد على أصل الفريضة ويضعف للكسر فبقيت

سبعة عشر ، للموصى له خمسة ، بقي اثنا عشر يعطى للأُم سلعها اثنان والباقي للابن . لأن الإرث بعد الوصية . ولو ترك امرأة وابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالقريضة من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللمرأة سهم وللابن سبعة أسهم ، والوجه ما سبق من أن تصحح القريضة أولاً لولا الوصية فتقول : لولا الوصية لكانت القريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابن سبعة أسهم فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على القريضة نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وإنما شرطت لإجازة الورثة الوصية ههنا لأنها حصنت بأكثر من الثلث . وإذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كذلك كذا في رد المحتار والفتاوى الهندية .. وعلى نحو ذلك يقال في جواب هذا السؤال والحال ما ذكر فيه فتقسم هذه التركة من مائة وثمانية عشر سهماً للموصى لهم أربعة عشر سهماً وللزوجة ثمن الباقي وهو ثلاثة عشر سهماً ولكل ابن من الأبناء الخمسة أربعة عشر ولكل بنت من البنات الثلاث سبعة فذلك هو المقدار المذكور . والوجه فيه أن تصحح القريضة أولاً لولا الوصية ، فتقول أصل القريضة من ثمانية للزوجة واحد يبقى سبعة يخص كل ابن من الأبناء الخمسة منها واحد وجزء من ثلاثة عشر جزءاً من واحد فيضاف مثله إلى الثمانية فيبلغ تسعة وجزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من واحد ثم يضعف للكسر فيبلغ مائة وثمانية عشر لأنك إذا ضعفت تسعة إلى ثلاثة عشر ضعفاً تبلغ مائة وسبعة عشر وإذا ضعفت الجزء المذكور إلى ثلاثة عشر يبلغ واحداً فيضم إلى المائة والسبعة عشر يبلغ مائة وثمانية عشر فيقسم على جهة الوصية والورثة كما ذكر . هذا ما ظهر في قسمة هذه التركة ، والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٤٨٦) محاسبة الوصى المختار أو المعين

### المبادئ

- ١ - لا يجبر الوصى المختار أو المعين على المحاسبة عما أنفقه مادام إنفاقه موافقاً للشرع متى كان أميناً وقائماً بأداء الأمانة .
- ٢ - الابن مصدق فيما أمن فيه يمينه .
- ٣ - للحاكم الشرعى محاسبة الوصى فإن امتنع عن ذلك لا يجبره عليه .

سئل :

هل يجوز لورثة الوصى محاسبة الوصى على ما صرفه فيما أوصى به أو أن الوصى صادق أمين لا تجب محاسبته . وما هى الجهة المختصة بتكليف الوصى بالمحاسبة . هل هى السلطة الشرعية أم الأهلية ؟

أجاب :

لا يجبر الوصى المذكور والحال ما ذكر على المحاسبة فيما صرفه مما أوصى به فى مصارفه الموافقة للشرع من الثلث المذكور متى كان أميناً قام بأداء الأمانة . فقد نص العلماء على أن الأمين مصدق فيما هو أمين فيه يمينه . هذا : وفى أدب الأوصياء ما نصه : وفى محاضر رشيد الدين : مات عن ابن كبير وأولاد صغار والكبير وصيهم من الميت أو القاضى فأنفق على الصغار فى صغرهم فللحاكم ( أى الشرعى ) أن

يحاسب الوصى ، فلو امتنع الوصى عن إعطاء الحساب لا يجبره على الحساب  
لأنه أمين من جهة الميت أو القاضى والأمين مصدق فيما هو أمين فيه  
ييمينه ، والله تعالى أعلم .

تعليق :

أوجب القانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ على الوصى مطلقاً تقديم كشف حساب  
سنوى مؤيداً بالمستندات قبل أول يناير من كل سنة فى المادة ٤٥ فقرة ١  
ونص فى الفقرة الثانية منه على إعفاء الوصى من ذلك إذا كانت أموال  
القاصر لا تزيد على ٥٠٠ جنيه .



## الموضوع

(٤٨٧) وصية

## المبادئ

١ - كلام الوصى في وصيته يحمل على عاداته في خطابه ولغته التي يتكلم بها .

٢ - الديون لا تدخل في الوصية .

مثل :

رجل أوصى حال حياته لأولاد ولده المتوفى حال حياته بنمن ما يملكه من نقود وعقارات وأطيان . ثم بعد وفاته اشتملت تركته على ديون له وأطيان بعضها تخيل كثيرة ومتنوعة . فهل لا تدخل الديون في الوصية . ولا يستحق الموصى ثم منها . وهل تدخل التخييل وتليق الأطيان أم تقتصر على ما ذكره الموصى من نقود وأطيان وعقارات . ؟

أجاب :

لا تدخل الديون والحال ما ذكر في النقود الموصى بشمها في عبارة الموصى المذكور ، لأن كلام الموصى والواقف والحالف والتاخر وكل عاقد يحمل على عاداته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع أم لا . وأما التخييل فتدخل في الأطيان الموصى بها تبعاً لها ، والله تعالى أعلم .

---

(\*) الفتاوى : مفصلة الشيخ بكرى الصديق - م ٨ م ٩٠ - ص ١٨ - ١٧ جمادى الاولى ١٣٣٢ هـ .



## الموضوع

### (٤٨٨) وصية اختيارية

#### المبادئ

- ١ - المنصوص عليه شرعاً أن الوصية تخرج من التركة بعد قضاء الدين وأنها مقدمة على الميراث .
- ٢ - إذا دفع الورثة دين الميت وما أوصى به للموصى له كان لهم أخذ جميع التركة بعد ذلك .
- ٣ - إذا كانت الوصية بمبلغ معين وكان في التركة نقود نفقت منها الوصية وإلا كان للموصى أن يبيع من منقولات التركة أو عقاراتها وينتد الوصية من ثمن ما يبيع .
- ٤ - للموصى أخذ مبلغ الوصية دفعة واحدة .

مثل :

أوصى رجل بمبلغ من المال يصرف بعد وفاته من ثلث مخلفاته التي يتركها وبعد ما عليه من الديون على أن يكون منه مبلغ يصرف فيما يلزم لتجهيزه وتكفينه وموارثه أسوة بأمثاله وعمل ماتم وإسقاط صلاة له ومنه مبلغ يصرف على أخ الموصى في مدة ثمان سنوات من يوم وفاته ليستعين به على معاشه وباقى المبلغ يصرف في وجوه خيرات وصالحات وير بمعرفة الوصية اختارة وهي زوجته محترقة الوصية على أولاده القصر وعلى تركته على أن تضع يدها على كامل ما هو مخلف عنه بعد وفاته جميع تركته من عقار وأطيان ومنقولات بحيث لا يمكن لأحد من ورثته

(هـ) الفقيه: مفصلة الشيخ محمد باقر - ص ٢٨١ م ٢٨ - ص ١٢ - أول ربيع ثان ١٣٣٥ هـ - ١٤ يناير ١٩١٧ م .

أن يتصرف في شيء مما تركه إلا بعد تنفيذ الوصية . فهل للوصية منع الورثة من تأجير حصصهم وهل لها أخذ مبلغ الوصية دفعة واحدة أو تدريجياً من ثلث الربيع . وهل لها أن تأخذ أكثر من ثلث الربيع — وهل يفسر قصد الموصى بجواز حرمان أولاده من كل الربيع لأجل الخيرات وهل للوصية أن تضع يدها على حصة غير القاصر ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن المصرح به : أن الوصية بعد قضاء الدين مقدمة على الميراث وأن الورثة إنما يأخذون التركة لأنفسهم إذا دفعوا الدين أو الوصية من مالهم وأن الوصية في مثل هذا السؤال هي وصية مرسلة لأنها بنقود معينة . وبناء على ذلك إن كان في التركة نقود تبقى بالمبلغ الموصى به نفذت الوصية منها ، وإن لم يكن فيها نقود وكان فيها منقولات أخر تباع المنقولات وتنفذ للوصية من ثمنها ، وإن لم يكن هناك منقولات أيضاً كان للوصى أن يبيع من عقارات التركة بمقدار المبلغ المذكور على ما عليه المول في المذهب — وإن أراد الورثة تنفيذ الوصية المذكورة من مالهم كان لهم ذلك ولو اختلفوا فلوصى تنفيذ الوصية على وجه ما ذكر ولا يلتفت إلى قولهم — ومن ذلك يعلم أن الوصى أن يأخذ مبلغ الوصية دفعة واحدة سواء كان ذلك من مال الورثة إن شاموا استخلاص التركة وتنفيذ الوصية المذكورة من مالهم أو من التركة على وجه ما ذكر . وعلى ذلك يكون للورثة أن يأخذوا نصيبهم في العقار إن كان في التركة نقود تبقى بالوصية المذكورة أو منقولات تبقى ثمنها بذلك أو نفلوا الوصية من مالهم واستخلصوا التركة .

## الموضوع

### (٤٨٩) رجوع الموصى عن الوصية

#### المبادئ

١ - جواز رجوع الموصى عن الوصية ولو حرم ذلك على نفسه بكتاب الوصية لأن تمامها إنما يكون بالموت .

٢ - الإيجاب المقرر يجوز إبطاله في المعاولات المالية ففي التبرعات أولى ولو لم يصادف إيجابه قبولا لأن القبول يتوقف على الموت ولا موت فكانت الوصية إيجاباً مفروضاً غير مقترن بالقبول وإذا كان كذلك جاز الرجوع عنه .

٣ - يقترن الإيجاب بالقبول بعد الموت إذا قبل الموصى له الوصية .

٤ - حرمان الموصى نفسه من الرجوع في كتاب الوصية من باب التزام ما لا يلزم شرعاً ولا عبرة به .

مثل :

رجل أوصى بإنفاق قيمة الثلث من تراثه في وجوه دينها وأقام ولده متشدداً لوصيته بعد وفاته وصدر بها إشهاد شرعى من محكمة طرابلس الغرب الشرعية مؤرخ ٢٣ القعدة ١٣٣١ هـ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٣ م وقد حرم على نفسه الرجوع عن هذه الوصية تحريماً تاماً . ثم بعد ذلك استبدل هذه الوصية بأخرى صدر بها إشهاد شرعى من محكمة الاسكندرية الشرعية بتاريخ ٣ القعدة سنة ١٣٣٣ هـ الموافق ١٣ سبتمبر ١٩١٥ م وقد ألغى بهذه الوصية الأخيرة وصيته الأولى المذكورة بتاتاً - فهل الشرع الشريف يجزى لهذا الرجل إجراء هذا الاستبدال مع تحريم ذلك على نفسه التحريم التام ؟

(\*) المضى : بحيلة الشيخ محمد بخت - م ١٤ م ١٢٢ - م ٤٥ - ٢٤ رجب ١٣٢٥ هـ -  
١٥ محرم ١٩١٧ م .

## أجابه :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى ورقى الوصية والرجوع عنها . ونفيد أن الرجوع عن الوصية المذكورة من الموصى على حسب الإشهاد المحرر من محكمة الاسكتلندية الشرعية بتاريخ ٣ القعدة سنة ١٣٣٣ هـ صحيح شرعاً . ولا يمنع من ذلك تحريمه على نفسه الرجوع عن الوصية الصادر بها لإشهاد من محكمة طرابلس الغرب ، وذلك لأن تمام الوصية إنما يكون بموت الموصى ، ولأن القبول يتوقف على الموت ، والإيجاب المفرد يجوز لإبطاله في المعاضضات كالبيع ففي التبرع أولى ، ولاشك أن الصادر من الموصى مادام حياً هو إيجاب مفرد ، أى غير مقترن بالقبول ، وإنما يقترن بالقبول بعد الموت إذا قبل الموصى له ، فيكون للموصى الرجوع ولو شرط أن لا يرجع . لأن الشرط لغو والزام لما لا يلزم شرعاً . كما يؤخذ ذلك من الدر المختار ، وما نقله في رد المحتار عليه عن العناية بصحيفة ٦٤٦ طبعة أميرية المخرجة في أواخر ربيع الآخر سنة ١٢٨٦ .



## الموضوع

(٤٩٠) وصى مختلر

### المبدأ

لوصى أن يبيع كل التركة متى كانت مستغرقة بالديون ، لا فرق بين نصيب القاصر والبالغ سداً للدين . وإن كانت غير مستغرقة بالدين كان له أن يبيع منها بقدر الدين إجماعاً ، بلا فرق في ذلك بين نصيب البالغ والقاصر ، ولا يبيع أزيد من الدين على قولهما الملقى به .

مثال :

بما صورته — ما الذى تقضى به نصوص الشريعة الإسلامية فيما إذا أقام رجل ابيه وصيين بالاشتراك بوصية مسجلة بمحكمة لافوس قال في هذه الوصية ما نصه . يقيض الوصيان المذكوران ويحصران كامل مخلفاته وأمواله وحقوقه ويتوليان تكفينه وتجهيزه ومواراته في رmse من أصل ماله أسوة أمثاله وتسديد ما عساه أن يكون على الموصى المشار إليه من الديون وتحصيل ما يكون له قبل الغير ، وتقسيم ما يبقى بعد التجهيز من مخلفاته وأمواله وحقوقه بين ورثته الشرعيين بالطريق الشرعى ، ويبقيان ما يخص أولاده القصر من ذلك تحت يدهما وينظران في أحوال القصر المذكورين بجملة ما متعلقاتهم بأسرها ويقضيان أموالهم وحقوقهم قبل من كانت وحيث تكون وبخاصة ما عنهم في كل ما لهم وعليهم : أمام جميع المحاكم شرعية كانت أو أهلية أو مختطة وكافة دواوين الحكومة ويتصرفان لهم وعليهم بما فيه الحظ والمصلحة لهم ويفعلان كل ما يسوغ للأوصياء الشرعيين اختصارين فعله شرعاً أيضاً شرعياً صحيحاً . إلخ . ثم في يوم الاثنين ٢٦ محرم

(ب) الملقى : لمجلة الشيخ محمد بنيت — ١٨م ٤٢ — ص ٢١ — ٢٠ ربيع أول ١٣٢٨ هـ — ١٢ ديسمبر ١٩١٩ م .

١٣٣٣ هـ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ م أمام قاضي محكمة ههيا الشرعية عزل أحد الوصيين وأبقى الثاني وصياً بدون شريك ، وقال بعد حصر الوصية في أحدهما مانصه : ( على من يوجد من ورثته قاصر أ من بعد انتقاله للدار الباقية وإن حضرة نجله المذكور يقبض جميع ما يترك عنه من عقار ومنقول وأطيان وغير ذلك قل أو جل ، وأن يفعل وينفذ جميع ما هو متصوص عنه بالوصاية السابقة من غير شريك له في ذلك ولا معارض ، وشرط أن لا يكون لأحد من ورثته البالغ حق طلب شيء من تركته ولا وضع يده على شيء منها ، وأن لا تقسم ولا تفرز إلا بعد سداد ما يكون عليها من الديون ، وأن ما تبقى منها بعد السداد يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية يجرى الحال فيها ذكر كله بمعرفة نجله حسين بك الذي حصر الوصاية فيه وعليه في ذلك بقوى الله إلخ . فهل هذا الشرط يبيح للوصي اختار على التركة أن يبيع حق القاصر والبالغ سداداً في الدين ولا يلتفت لمعارضة البالغ الراشدين الحاضرين ، ولو عارض البالغ الرشيد الحاضر في ذلك بقوله إن هذا النص غير جائز شرعاً على البالغ الراشدين الحاضرين فيكون لكل بالغ رشيد حاضر من أولاد المتوفى أن يستولى بنفسه على نصيبه في التركة ويقوم بسداد ما يخصه من الدين ، أو أن يشارك كل بالغ رشيد حاضر الوصي اختار بالتصرف بالبيع وسداد الديون بحيث يكون الوصي اختار عن نفسه وعن أولاد المتوفى القصر فقط وكل بالغ رشيد حاضر عن نفسه مع أن التركة مستغرقة بالدين . ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى إشهادي الوصيتين المذكورين - ونفيد أن صاحب الفتاوى المهدية قال بصحيفتي ٥٩ ، ٦٠ ما نصه ( للوصي يبيع كل العروض تنفيذاً لوصية بالثلث وإن لم يرض به الورثة ، وليس له بيع ما سوى ثلث العقار بدون رضاهم . ١٠١ . من أدب الأوصياء وإن كان على الميت دين - إن كان عطيماً بالتركة أجمعوا أنه يبيع كل التركة وإن لم يكن مستغرقاً يبيع بقدر الدين بالإجماع وفي ما زاد على الدين يبيع

أيضاً عند الإمام وعندهما لا يبيع اه . المقصود منه . وقال في متن التنوير وشرحه بصحيفة ٦٩٥ جزء خامس طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ هـ . ما نصه ( وجاز بيعه أى الوصى على الكبير الغائب فى غير العقار إلا للدين أو خوف هلاكه اه . وفى رد المختار عليه فى هذا الوضع ما نصه بيان المسألة . أنه إذا لم يكن على الميت دين ولا وصية فإن كان الورثة كباراً حضوراً لا يبيع شيئاً ولو غيباً له بيع العروض فقط ، وإن كانوا كلهم صغاراً يبيع العروض والعقار ، وإن كان البعض صغاراً والبعض كباراً فلكلّك عنده . وعندهما يبيع نصيب الصغار ولو من العقار دون الكبار إلا إذا كانوا غيباً فيبيع العروض وقولهما القياس . وبه نأخذ . وإن كان على الميت دين أو أوصى بدراهم ولا دراهم فى التركة والورثة كبار حضوراً فعنده يبيع جميع التركة . وعندهما لا يجوز إلا بيع حصة الدين اه . ملخصاً من غاية البيان . وقال بعد ذلك أيضاً وفى العتابة قيد بالغيبة لأنهم إذا كانوا حضوراً ليس للوصى التصرف فى التركة أصلاً إلا إذا كان على الميت دين أو أوصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية من مالهم ، فإنه يبيع التركة كلها إن كان الدين محيطاً وبمقدار الدين إن لم يحيط . وله بيع ما زاد على الدين أيضاً عند أبى حنيفة خلافاً لهما . وينفذ الوصية بمقدار الثلث . ولو باع لتنفيذها شيئاً من التركة جاز بمقدارها بالإجماع . وفى الزيادات الخلاف المذكور فى الدين اه . قال فى أدب الأوصياء وقولهما يفتى كلما فى الحافظة والفنية وسائر الكتب اه . ومثله فى الإزائية اه . ومن ذلك يعلم أن للوصى المذكور بالسؤال متى كانت التركة مستغرقة بالديون أن يبيع كل التركة لا فرق بين نصيب القاصر والبالغ سداداً للدين ، وإن كانت غير مستغرقة بالدين كان له أن يبيع منها بقدر الدين إجماعاً ، بلا فرق فى ذلك بين نصيب البالغ والقاصر . ولا يبيع أزيد من الدين على قولهما المفتى به ، والله أعلم .

## الموضوع

### (٤٩١) وصية بلفظ الهبة

#### المبادئ

١ - أهبة المضافة إلى ما بعد الموت تبرع مضاف إلى ما بعد الموت وهو معنى الوصية .

٢ - متى مات الموصى وكانت الأطيان المرهونة في ملكه وقت موته كانت منفعتها ملكاً للموصى له إن خرجت من ثلث التركة . وإن لم يخرج نفلت الوصية في مقدار الثلث فقط .

مثل :

من محمد على عبد الواحد . في رجل يدعى محمد أفندي النادي كتب عقداً لمن يدعى سليمان عزب وهذا نصه : ( في يوم الجمعة الموافق ٢٥ ربيع سنة ١٣١٧ ) . قد وهبت وتبرعت من بعد حياة عني بمنفعة فدانين أطيان سواد من أطياني العشورية الكاتنة بناحية ميت كنانة قليوبية إلى سليمان عزب تاهنا ابن المرحوم عزب وذلك برضا مني وإيجاب مني إليه حتى بعد حياة عني ، يكون له حق الانتفاع بمنفعة هذين الفدانين المذكورين بدون منازع من الورثة جميعاً . وقد تحرر هذا مني للمعاملة بموجبه وقت اللزوم . هل هذا العقد يعتبر هبة أو وصية وما الحكم الشرعي في كل منهما ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ، وعلى العقد المرفق به ، ونفید . أن هذا العقد وإن كان بلفظ الهبة لكنه في المعنى وصية ، لأنه أضاف التحليل إلى ما بعد

(\*) المقتضى : مشيئة الشيخ محمد باحث - من ١٨ م ١٦٢ - من ٦١ - ٦٠ جلد آخر  
١٣٢٨ هـ - ٢٦ فبراير ١٩٢٠ م .



موته ، حيث جعل الموهوب هو منفعة الفدانين المذكورين بعد حياة عينه  
فحيثئذ متى مات الموصى وكانت الأطيان المذكورة في ملكه وقت موته  
كانت منفعتها ملكاً لمسلمان عزب الموصى له المذكور إن خرجت من ثلث  
التركة ، وإن لم تخرج نفلت الوصية في مقدار الثلث فقط . وهذا كله لأن  
العبرة للمعانى لا للألفاظ ، لأن الهبة المضافة إلى ما بعد الموت تبرع مضاف  
إلى ما بعد الموت وهو معنى الوصية .



## الموضوع

(٤٩٢) وصية المرتد حال إسلامه

## المبدأ

وصية المرتد حال إسلامه باطلة مطلقاً لا فرق في ذلك بين ما هو  
قربة أو غير قربة .

مثل :

من أحمد أفندي كمال - في رجل يدعى حنا بانوب كان نصرانياً  
وأسلم وسمى نفسه محمد توفيق وفي حالة إسلامه أوصى لابنه المدعو بانوب  
حنا القاصر وقت عمل الوصية بمقتضى ورقة عرقية بتاريخ ٧ أكتوبر  
سنة ١٩٠٨ إفرنجية وثبت تاريخها بحكمة مصر المختلط ١٣ أكتوبر  
سنة ١٩٠٨ وهذا ما جاء بالوصية ( أنا الموقع على هذا حنا أيوب بانوب  
جرجس من قلو صنا مركز سمالوط مديرية المنيا قد أوصيت وأنا بحالة  
الصحة والكمال لابني بانوب حنا بانوب مقدار الربع بعد الثمن في الأقطان  
المكلفة على اسمي الكاتبة بنواحي قلو صنا وجواده ، وفي النخيل الكائن بهاتين  
الجهتين ، وفي وابورات الطحين ذو الثلاثة حجارة الكاتنين بقلو صنا ومطاي  
وفي المنازل المملوكة ، لي وفي كل ما يستجد من أقطان وأملاك أو متقولات  
في أي جهة كانت أملكها بحيث أنه لا يملك منها بانوب ابني المذكور  
شيئاً إلا بعد عمر طويل من عمري ، أي بعد انتهاء أجل في هذه الحياة التي  
لا بد لي منها . وهذه تحررت باختيارى ورضائى ، مع ما تقدم فإن الموصى  
المذكور ارتد إلى النصرانية بالثاني قبل وفاته بسنة وثلاثة شهور في ٤ مايو  
سنة ١٩١٧ ببطركخانة الأقباط الأرثوذكس بالمنيا بمقتضى قرار من

(٥) المقتضى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البردسوى - من ٢٠ م ١٨٧ - من ٥١ -  
٢١ ربيع أول ١٣٣٩ هـ - ٢ ديسمبر ١٩٢٠ م .

المجلس الملى . فهل والحالة هذه تكون هذه الوصية صحيحة وثالفة أم تكون باطلة بمجرد ارتداده . أفيدوا الجواب ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة الوصية المذكورة . ونفید أنه قال فى الهندية بصحيفة ٢٥٤ جزء ٢ ما نصه : ( وأما ما أوصى به ( أى المرتد ) فى حال إسلامه فالمذكور فى ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها تبطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قربه أو غير قربه ومن غير ذكر خلاف . كننا فى فتح القدير ا . ومثل ذلك فى رد المختار بصحيفة ٤٦٦ جزء ثالث طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ . وقال فى رد المختار أيضاً بصحيفة ٤٦٣ من الجزء المذكور ما ملخصه ( ولا توقف فى بطلان إيجاره واستنجاهه ووصيته وإيصائه ) من ذلك يعلم أنه متى كان الحال كما ذكر فى السؤال تكون الوصية المذكورة باطلة شرعاً برده ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٩٣) مقاسمة الوصى الصغير في مال مشترك بينهما

### المبادئ

١ - يملك الأب لا الجد قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى

٢ - لا يجوز قسمة مال مشترك بين الوصى والصغير إلا إذا كان للصغير فيه نفع ظاهر عند الإمام . وقال محمد يعلم الجواز مطلقاً .

سئل :

في وصي على قاصر من قبل القاضى له عقار مشترك بينه وبين القاصر هل يجوز شرعاً أن يقسم ذلك العقار بينه وبين القاصر . أم كيف الحال ؟ . ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

قال في شرح الدر المختار في آخر باب الوصى ما نصه : ( يملك الأب لا الجد قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى ) اهـ . وكتب محشيه العلامة ابن عابدين على قوله ( بخلاف الوصى ) ما نصه : ( فإنه لا يجوز قسمته مالا مشتركاً بينه وبين الصغير إلا إذا كان للصغير فيه نفع ظاهر عند الإمام . وقال محمد لا يجوز مطلقاً . ذخيرة . اهـ ونقل صاحب كتاب جامع أحكام الصغار عبارة الذخيرة بقوله ما نصه : ( وفي الذخيرة قاسم الوصى مالا مشتركاً بينه وبين الصغير لم يميز إلا إذا كان للصغير فيها نفع ظاهر . وهذا عند الإمام . وقال محمد لا يجوز وإن كان للصغير فيها منفعة ظاهرة ) اهـ . ومن ذلك يعلم الجواب ، والله أعلم .

(\*) المصنف : فضيلة الشيخ عبد الرحمن فرامة - م ٢٢ م ١٦٠ - ص ٤٨ -  
٢٢ رجب ١٣٤١ هـ - ١١/٢/١٩٢٢ م .

## الموضوع

(١٩٤) تصح الوصية من المسلم للزنى وبالعكس

## المبادئ

- ١ - الوصية من المسلم للزنى وبالعكس صحيحة شرعاً .
- ٢ - ولا تصح للحربي المقيم في دار الحرب .

مثل :

إن المدام وازيل جبريل لرو الفرنسية الخنس والتابعة للحكومة الفرنسية تدعى أن المرحوم محمد بك مراد نجل المرحوم مراد بك محمد في حال حياته قد أوصى لما بوصيتين وهو بباريس عاصمة فرنسا (نص الأولى) أعطى وأوصى إلى المدام وازيل جبريل لرو معاشاً سنوياً ومدى حياتها قدره أربعة آلاف فرنك مضموناً بتسجيل عقار على أملاكى الكائنة بالقطر المصرى وهذه الوصية قد عملت وليس عليها رسوم ولا رسوم تركات تحريراً بباريس في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ - محمد مراد رعية مصرى مولود بالإسكندرية سنة ١٨٨٦ ومقيم بمصر بشوارع معمل البارود . (نص الثانية) أعطى وأوصى إلى المدام وازيل جبريل لرو مبلغ خمسة وعشرين ألف فرنك وعلاوة على ذلك معاشاً سنوياً ومدى الحياة قدره ستة آلاف فرنك تكون مضمونة بتسجيل عقارى على أملاكى الكائنة بالقطر المصرى وهذه الوصية قد عملت وليس عليها رسوم ولا مصاريف تركات تحريراً بباريس في ٢ فبراير سنة ١٩١٧ محمد مراد - وبما أننا نحن ورثة المرحوم محمد بك مراد المذكور ننكر الوصيتين المذكورتين ولكننا على فرض أنهما صحيحتان وأن المرحوم محمد بك

(\*) الفتى : نسخة الشيخ عبد الرحمن فرامة - من ٢٢ م ٢١٧ - من ٨٦ -  
١٤ جلد أول ١٣٤٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢ م .

مراد وقع عليهما . نرجو إفادتنا بما يقتضيه المنهج الشرعى من جهة صحة الوصيتين المذكورتين أو عدم صحتهما مستنداً فى ذلك على النصوص الشرعية ، مع العلم بأن الموصى لها المذكورة فرنسية الجنس حربية ليست بلمعية ومقيمة بدار الحرب .

أجاب :

الحكم الشرعى أنه تصح الوصية من المسلم للذى والعكس لا للحربى المقيم بدار الحرب قال فى متن التنوير وشرحه الدرما نصه : ( ومن المسلم للذى وبالعكس لا حربى فى داره ) اه ، والله أعلم .



## الموضوع

(٤٩٥) وصية اختيارية

### المبادئ

١ - الوصية بمثل نصيب ابن صحيحة وينصب ابن غير جائزة شرعاً .

٢ - الأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد مثله على سهام الورثة .

مثل :

رجل توفي عن ورثته الشرعيين . عن زوجته آمنة أبو طالب حسين وعن ولدين محمد . وشكر . وعن بنت اسمها منى . وفي حال حياته أوصى لعنان وأحمد وهنومة أولاد بنته فاطمة المتوفاة حال حياته المرزوقة بهم من زوجها حسن ابن أبي المليلح بمثل نصيب بنت له . ومات وليس له وارث ولا موصى له غير من ذكر . وترك لم تركه يرثون تسميها بينهم حسب ما يقتضيه الشرع الشريف لما نصيب كل منهم في تركته . هذا ، والمتوفى قال في وصيته لأولاد بنته المذكورين إن ما جعله لم يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى .

أجاب :

قال في متن التنوير وشرحه ( وبمثل نصيب ابنه صحت . وينصب ابنه لا وله في الصورة الأولى ثلث إن أوصى مع ابنتين ونصف مع ابن واحد إن جاز . ومثلهم البنات والأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد مثله على سهام الورثة ) وحيث كانت حادثة السؤال

(ن) المقتضى : مفصلة الشيخ محمد الرحمن فرامة - ص ٢٥ م ١٠ ص ٢ - ٢٦ ذى الحجة ١٢٤٢ هـ - ٢٨ يوليو ١٩٢٤ م .

أن المتوفى المذكور توفى عن ورثته وهم زوجته وابناه وبنته وقد أوصى لأولاد بنته الثلاثة المذكورين بمثل نصيب بنت ومات مصراً على وصيته . فالوصية حينئذ من ثمانية وعشرين سهماً وخمس سهم للموصى لم وهم أولاد بنته أربعة أسهم وخمس سهم تقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين حسبما جاء في وصيته . وللزوجة ثلاثة أسهم ولكل واحد من الابنين ثمانية أسهم وخمسا سهم . وللبنت الموجودة أربعة أسهم وخمس سهم وذلك أن نصحيح الفريضة أولاً لولا الوصية فنقول لولا الوصية لكانت من أربعة وعشرين سهماً للزوجة منها الثمن ثلاثة أسهم والباقي وهو أحد وعشرون سهماً للابنين والبنت فيكون لكل واحد من الابنين ثمانية أسهم وخمسا سهم وللبنت أربعة أسهم وخمس سهم ثم يزداد على أصل الفريضة وهو الأربعة والعشرون سهماً مثل نصيب البنت وهو أربعة أسهم وخمس سهم فصارت ثمانية وعشرين سهماً وخمساً . فيعطى أولاً للموصى لم أربعة أسهم وخمس سهم للذكر مثل حظ الأنثيين . لأن الوصية مقدمة على الميراث فبقي أربعة وعشرون سهماً ، يعطى منها للزوجة الثمن ثلاثة أسهم والباقي وهو واحد وعشرون سهماً يقسم بين الابنين والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين . فيكون لكل واحد من الابنين ثمانية أسهم وخمسا سهم وللبنت أربعة أسهم وخمس سهم كما يؤخذ ذلك من الفتاوى الهندية بصحيفة ٩٩ من الجزء الثالث ، والله أعلم .





## الموضوع

(٤٩٦) وصية بورقة عرقية

## المبادئ

- ١ - إنكار الوصية وصدورها عن الموصى في ١٣/٤/١٩١٩ مانع من سماح الدعوى عند إنكارها .
- ٢ - الإقرار بالوصية وأن الموصى توفى مصرأ عليها يعامل المقر بإقراره .
- ٣ - يبدأ من التركة بتجهيز الميت ودفنه وعمل الختمات والباقي بعد ذلك يكون للموصى له .
- ٤ - الموصى له بأزيد من الثلث مقدم على بيت المال .

مثل :

من مصلحة الأملاك الأميرية بما صورته : الأمل التكرم بالتبني  
بالإفادة مما ترونه فضيلتكم في الورقة طيه المنسوب صدورها من المرحومة  
سيدة بنت إبراهيم أغا خليل المتوفاة عن الحكومة . ومقال بوجود ورثة  
لها . ولم يبت في أمر هذا القول للآن .

أجاب :

مطلوب بإفادة سعادتك رقم ٢٣ يولية سنة ١٩٢٤ نمرة ١٣٤٩ أخذ  
رأينا في الورقة المرافقة لها المنسوب صدورها إلى المرحومة الست سيدة  
بنت إبراهيم أغا خليل . ومن حيث إن مضمون هذه الورقة وصية .  
والورقة نفعها مؤرخة في ١٣ أبريل سنة ١٩١٩ ، وحيث إن الرأي في هذه  
الورقة يتوقف على ما تراه المصلحة فيها من جهة إنكارها أو الإقرار بها .

(١) الفتى : لفيلة الشيخ عبد الرحمن تراسمة - من ٢٥ م ٢٥ - من ٦ -  
١ محرم ١٣٤٢ هـ - ١٠ أغسطس ١٩٢٤ م .

فإن كانت المصلحة منكراً لهذه الوصية وصدورها من المتوفاة فإن المحاكم الشرعية تكون ممنوعة من ممانع الدعوى بها عملاً بالفقرة الثانية من المادة مائة من لائحة المحاكم الشرعية نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ المتوجه بالأمر العالى وهذا نصها « وأما الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ ألف وتسعمائة ولحدى عشر الإفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتقد أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر » وواضح أن هذه الورقة ليست كذلك — وإن كانت المصلحة مقرة بهذه الوصية وأن الموصية ماتت مصررة على وصيتها فلها تعامل بإقرارها . فيبدأ من تركة المتوفاة بتكفيها وتجهيزها وأعمال الختمات المذكورة . وما بقى بعد ذلك يكون للست عزيزة بنت الشيخ على إبراهيم الشجاع الموصى لها . وذلك بأن الموصى له بأزيد من الثلث مقدم على بيت المال . هذا ما رأيناه فى هذه الورقة ولزمت الإفادة به . والأوراق عائدة مع طيه كما وردت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .



## الموضوع

(١٩٤) تصح الوصية من المسلم للمسلم وبالعكس

### المبادئ

- ١ - الوصية من المسلم للمسلم وبالعكس صحيحة شرعاً .
- ٢ - ولا تصح للحربي المقيم في دار الحرب .

مثال :

إن المدام وازيل جبريل لرو الفرنسية الخنس والتابعة للحكومة الفرنسية تدعى أن المرحوم محمد بك مراد نجل المرحوم مراد بك محمد في حال حياته قد أوصى لها بوصيتين وهو بباريس عاصمة فرنسا ( نص الأولى ) أعطى وأوصى إلى المدام وازيل جبريل لرو معاشاً سنوياً ومدى حياتها قدره أربعة آلاف فرنك مضموناً بتسجيل عقار على أملاك الكائنة بالقطر المصري وهذه الوصية قد عملت وليس عليها رسوم ولا رسوم تركات تحريراً بباريس في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ - محمد مراد رعية مصري مولود بالإسكندرية سنة ١٨٨٦ ومقيم بمصر بشوارع معمل البارود . ( نص الثانية ) أعطى وأوصى إلى المدام وازيل جبريل لرو مبلغ خمسة وعشرين ألف فرنك وعلاوة على ذلك معاشاً سنوياً ومدى الحياة قدره ستة آلاف فرنك تكون مضمونة بتسجيل عقارى على أملاك الكائنة بالقطر المصري وهذه الوصية قد عملت وليس عليها رسوم ولا مصاريف تركات تحريراً بباريس في ٢ فبراير سنة ١٩١٧ محمد مراد - وبما أننا نحن ورثة المرحوم محمد بك مراد المذكور ننكر الوصيتين المذكورتين ولكننا على فرض أنهما صحيحتان وأن المرحوم محمد بك

(\*) المثل : لمجلة الشيخ عبد الرحمن فراسة - ص ٢٢ م ٢١٧ - ص ٨٦ -  
١٤ جلد اول ١٣٤٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢ م .

على الحر بالسفه . قال فى التئوير وشرحه : وعندهما يحجر على الحر بالسفه  
والنفلة . وبه أى بقولهما يفتى صيانة لماله إلى أن قال ناقلنا عن الجوهرة  
ما نصه - ثم اختلفا فيما بينهما . قال أبو يوسف لا حجر عليه إلا بحجر  
الحاكم ولا يتفك حتى يطلقه . وقال محمد فساد فى ماله يحجره وإصلاحه  
فيه يطلقه والتمرة فيما باعه قبل حجر القاضى يجوز عند الأول لا الثانى ١٥١ .  
وظاهر كلامهم ترجيح قول أبى يوسف . ومن ذلك يعلم أنه حيث ثبت تبذير  
ذلك الشخص الذى بلغ غير رشيد وإسرافه وحكم به قاض مختص فلا يرتفع  
الحجر عنه إلا بحكم قاض مختص على الملهب الراجع وهو ملهه  
أبى يوسف ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٤٩٨) وصية

## المبدأ

لا يدخل في الوصية ما يختص بشراء الدواء وعيادات الطبيب لأنها من حاجات الوصية في الحياة . كذلك لا يدخل فيها ما يختص بأجرة إعلان وفاتها بالخرائد والشكر على التعزية وثمان السجائر للرجال والنساء .

مثل :

مخطاب مصلحة الأملاك الأميرية . توليت المرحومة كسمديل هانم أرملة المرحوم إسماعيل باشا عبد الخالق عن الحكومة ويقال بأنها معوقة حضرة صاحبة السمو الأميرة تليده هانم كريمة المظفور له إسماعيل باشا حديوى مصر الأسبق . وما تخلف عن هذه المخوفة عبارة عن

منقولات منزلية ومصاغ ونقدية قيمتها جميعاً ٥٧٠ <sup>للم</sup> ١٧٣ <sup>جني</sup> خلاف متجمد

استحقاق شافى وقف من قبلها عبارة عن ٢٠ <sup>س</sup> ١٩ <sup>ط</sup> ٨ <sup>ف</sup> مقدارها ثماناً

٥٢٨ <sup>للم</sup> ١٧٦٥ ولم يعلم قيمة هذا الاستحقاق الآن . وعند حصر التركة أوصى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق باشا ثروت أنها قبل وفاتها ومرضاها سلمت إليه مبلغ مائة جنيه مقابل القيام بما يلزم لها من التجهيز وأعمال الصدقات والخيرات على روحها حسب المعتاد في مثل هذه الأحوال وقد قدم الكشف المرفق طيه ببيان مقدار ماضيه في الوجوه اشكى عنها ونرجو التكريم بالإفادة عما ترون فضيلتكم نحوه من جهة صحة الأصل بهذه المفردات من الوجهة الشرعية من علمه ؟

(١٩) الملقى : لفيلة الشيخ عبد الرحمن فرامة - س ٢٦ م ١٢٨ ص ٣٢ -  
٢٠ رمضان ١٢٤٢ هـ - ١٤ أبريل ١٩٢٥ م .

## أجابه :

علم ما جاء بإفادة جنابكم رقم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٥ - ١٠٧ بخصوص  
تركة المرحومة كسمنديل هانم وبالإطلاع على الكشف المرافق لها وجد أن  
التصرفات المدونة به وتنفيذ وصيتها على الوجه المبين في مفرداته لا يخرج  
عما أوصت به ، وذلك لأن ما اشتمل عليه الكشف لم يخرج عن التجهيز  
والتكفين والدفن ومقدماتها وحمياتها والخيرات والصدقات المعتادة لأمثالها  
ولم يشذ عن ذلك سوى ما يختص بشراء الدواء وعيادات الطبيب فإنها  
من حاجاتها في الحياة وليست داخلة فيما أوصت به ، وسوى ما يختص  
بأجرة إعلان وفاتها بالجرائد ، وما يختص بإشارات الشكر التلغرافية على  
التعزية ، وما يختص بشمن السجائر مطلقاً للرجال والنساء فإنها خارجة  
أيضاً عما أوصت به . وحينئذ فيصح الأخذ شرعاً بما اشتمل عليه الكشف  
من الوجهة الشرعية إلا فيما استثنى والأوراق عائدة من طيه كما وردت .



## الموضوع (٤٩٩) وصية المبايعة

- ١ - الوصية لو ارث لا تقع صحيحة
  - ٢ - لا تنفذ الوصية للأجانب في الزيادة على ثلث التركة إلا إذا أجازها الورثة بعد موت الموصى ويقسم الثلث على الموصى لم عدا الزوجة .
  - ٣ - الموصى لما أتى توفيت في حياة الموصى على فرض حياتها بعده يرد ما حصصها إلى ورثة الموصى .
- مثل :

في أن مصطفى بك سمرق ناظر قلم دعاوى مديرية أسبوط في حال حياته ونفاذ تصرفاته الشرعية وأوصى وصية مختارة من قبله مسجلة بحكمة مديرية أسبوط الشرعية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ صورتها كالآتي :

إن مصطفى أفندي ناظر قلم دعاوى مديرية أسبوط حالا ابن المرحوم أحمد مصطفى سمرق قد أنسى لمديرية أسبوط أنه استخار الله العظيم وأوصى لمستولده التي أنجز عطفها وتزوجها بعقد نكاح فاطمة البيضاء بنت عبد الله الأبيض المدعوة بدلبار ولحققة أخيا أحمد بجميع منزله الكائن بلرب سعادة بالخروسة بعد سداد باقي دين الرهن لموته وبجميع ما يوجد عند موته من فراش ونحاس يقتسمان ذلك مناصفة لكل منهما النصف ، وأوصى لها أيضاً بثلاث أطيانه البرية البالغ قدرها مائة وواحد وعشرون فدانا ورابع من فدان ونصف قيراط لكل واحدة منهما لها الثلث الكائن بعضها بناحية نيا التمح وبعضها بناحية ملامس وبعضها

(هـ) المقتضى : مجلة الشيخ عبد الرحمن قراصة - ص ٢٩ م ١٦٦ - ص ٢٨ -  
١٠ جلد آخر ١٣٤٥ هـ - ١٥ ديسمبر ١٩٢٦ م .

بناحية ( كثر شاش أمواله ) وبناحية ميت يزيد بجهة بحرى وبنلثى ما هو قائم بها من الأبنية والسواق والأشجار والمواشى وكامل آلات الزراعة لكل واحدة منهما الثلث . كذلك أوصى لها أيضاً بنلثى المنزل الكائن بناحية منيا التميمج وأوصى بالثلث الثالث فى الأطنان المذكورة والبناء والسواق والأشجار والمواشى وكامل آلات الزراعة وثلث المنزل الكائن بناحية منيا التميمج لصهرته الست فللك ناس بنت عبد الله الأبيض ولعقلاته . وعلمه المستمرين على علمته لوقت موته يستحقون فيها الثلث المذكور يتقاسمون فيها بينهم بعد انقضاء أجله وسداد ما عليه من الديون ومنها دين رهن المنزل الكائن بالغروسة بدرب سعادة المتظم ذكره . وأقام صهرته فللك ناس المذكورة وصية مختارة من قبله على تنفيذ وصاياها وسداد ديونه . وطلب تسطير ذلك بسجل المديرية إتباعاً لأمره الكريم فأجيب لذلك بأمر سعادة مدير أسبوط حالا . وأشهد على نفسه بذلك طائعا راجياً ورجب تسطيره فى هذا طبقاً للواقع ويراجع عند الحاجة فأجيب لذلك وسطر هذا نائفاً بصورة الحال ويرجع إليه فى المآل - وقد توفى جميع انخدم والست فللك ناس بنت عبد الله الأبيض المذكورة بالوصية المعينة لتنفيذ وصاياها فى حال حياة الموصى - ثم توفى الموصى وهو مصر على وصيته هذه بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٠١ هـ ولم يرجع عنها إلى موته وكان الموجود عند موته زوجته فاطمة البيضاء الشهيرة بدلبار هانم التى كانت حاملا وقتها وعظاته وهم أحمد المحقوق المذكور بالوصية ومحمد العبد بن عبد الله وبلال سليم وعظران بنت عبد الله زوجة بلال سليم المذكور . وبعد وفاة الموصى وضعت زوجته فاطمة البيضاء فى شهر شعبان سنة ١٣٠١ هـ بنتاً سميت وحيدة بنت مصطفى بك سرمد وتوفيت فى شوال سنة ١٣٠٥ هـ والزوجة لم تجز الوصية إليها فصارت الوصية باطلة لأنها وصية لوارث . وأما ما أوصى به لغير الزوجة فهى وصية لأجنى فيجوز بالثلث من غير أجازة الورثة . والغرض الاستفهام عن كيفية تقسيم ثلث التركة التى سمحت فيه الوصية على جميع الموصى لهم عدا الزوجة . فهل يقسم بالتساوى وبنسبة أنصبتهم ؟ أفيلونا بالجواب ولكم الثواب .



أجاب :

من حيث إن الوصية للزوجة المذكورة لم تقع صحيحة لأنها وصية لوارث ولم يجزها أحد من الورثة من أهل التبرع بعد موت الموصى -  
وحيث إن الموصى لم عدا الزوجة أجنب عن الموصى فلا تنفذ الوصية لهم إلا في ثلث التركة فقط . لأن الوصية بما زاد على الثلث للأجنبي لا تنفذ إلا إذا أجازها الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع -  
ولم يوجد ذلك ، وحيث إن الست فلك ناس إحدى الموصى لم توفيت في حياة الموصى فلا يكون كل الثلث التي نفلت فيه الوصية للموصى لم عدا الزوجة والست فلك ناس . وبناء على ذلك يقسم ثلث التركة على الموصى لم عدا الزوجة بنسبة أنصبتهم ، وما خص فلك ناس المتوفاه في حياة الموصى على فرض حياتها بعده يرد إلى ورثة الموصى .  
والله أعلم .

تعليق :

صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٦ ونص في المادة رقم ٣٧ منه على

ما يأتي :

تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره . وتنفذ من غير إجازة الورثة ،  
وتصح بما زاد على الثلث ، ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة  
بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع عاقلين بما يجزونه .



## الموضوع

(٥٠٠) تنفيذ الحكم النهائي بالنسبة لبعض الورثة يكون على قدر حصته فقط

## المبادئ

١ - إستصدار الموصى له حكماً نهائياً بالنسبة لبعض الورثة من المحكمة المختصة بصحة ونفاذ الوصية يتقيد على من صار الحكم نهائياً بالنسبة له من الورثة بقدر ما يخصه على فرض أن الحكم صار نهائياً بالنسبة للباقيين .

٢ - صيرورة الحكم نهائياً بالنسبة لبعض الورثة بمثابة إقرار منه بالوصية بالنسبة له

مثل :

من الشيخ عبد الرحمن عبدالله في أن رجلاً يدعى علي خطاب عبدالله أوصى بتاريخ ١٩٢٠/١٠/٢٠ لبنتي ابنته المرحوم علي علي عبدالله وهما سكيته وبية بنصيب في ثروته يساوي ثلاثة أرباع نصيب ولد من الذكور من أولاده بعد إخراج الثمن إستحقاق الزوجات في جميع ما يورث عنه من أطيان وعقار وقد توفي الموصى المذكور عن أطيان قسرها

٢٠ ٧ ٥٤ وعن عقار تبلغ مساحته ألف ومائتي ذراع وانحصر ميراثه في زوجتيه وصيفة عبدالعال سالم ولطفي عمر الغمراوي وعن أولاده عبد العزيز وعبد الرحمن وعمود وبنته سعلية وبية ونبيلة وعنده وأصبح ما تستحقه بنتا إبنه الموصى لهما المذكورتين بموجب الوصية ويعتضي الحكم الصادر من محكمة طنطا الكلية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

(\*) المقتضى : نسخة الشيخ عبدالجود سليم - من ٢١ م ٢٢٩ - ٢٦ جلدى الأولى ١٢٢٧ - ١٢ نوفمبر ١٩٢٨ م .

المقيد تحت رقم ٦٣٣ سنة ١٩٢٤ وموافق طى هذا لاطلاع فضيلتكم عليه  
هو ١٥ ٤ ٦ ومائة وعشرين ذراعاً من المقار. وبما أن ظم المضمين  
الزمنى بإحضار لقوى شرعية بما يجب أمهله من كل وارث ذكراً وأنثى  
حتى يتسنى له القيام بتنفيذ الحكم المذكور آنفاً حيث إن الحكم أصبح  
نهائياً بالنسبة لبعض الورثة فقط وأصبح غير نهائى لبعض الآخر نظراً  
لاستئنافهم لكى يمكنه تنفيذ هذا الحكم على من لم يستأنفه وإعطاء البنتين  
الموصى لهما ما أصبح نهائياً لهما فى السنة الثالثة وأربعة قرايط والخمسة  
عشر سهماً والمائة وعشرين ذراعاً فى المقار حسب نص الحكم المذكور  
أرجو أن يتكرم مولاي بإصدار القوى بمقدار ما يجب على كل وارث  
ذكر وأنثى بتسليمه من القدر الموصى به للبنتين المذكورتين نظراً لأن  
الورثة واضعوا أيديهم على جميع ما تركه المورث بما فيه القدر الموصى  
به . أفيدوا أدامكم الله قاطنين لنصرة الدين وأهله .

أجاب :

نص الفقهاء على أنه إذا أقر بعض الورثة بوصية أن يلزم المقر بمقدار  
ما يخص حصته فقط على فرض إقرار الباقيين - وعلى هذا فن صار الحكم  
نهائياً بالنسبة إليه من الورثة يعتبر كتمقر بالوصية . فيؤخذ للموصى لهما  
من نصيبه بقدر ما يخصه على فرض أن الحكم صار نهائياً بالنسبة لباقي  
الورثة . وعلى هذا المبداً يعرف مقدار ما ينفذ به على الورثة اللذين أصبح  
الحكم نهائياً بالنسبة إليهم . وهذا حيث كان الحال كما ذكر فى السؤال ،  
والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٠١) الوصية بجميع المال لغير المسلم جائزة ومقدمة على بيت المال

## المبادئ

- ١ - وصية المسلم لزوجته المسيحية بجميع ماله صحيحة وناظلة شرعاً
- ٢ - الموصى له بجميع المال مقدم على بيت المال .

مثل :

وصية عرقية صادرة من زوج مسلم مصرى الخلس مكتوبة بخط يده لزوجته المسيحية الفرنساوية يقول فيها ( أقرر وأنا بكامل صفى وسلامة عقل أعطى وأوصى لزوجتى فلانة الفرنساوية جميع ما أملك ) مع ملاحظة أنه ليس للزوج وارث شرعى بخلاف بيت المال وأن إقامة الزوجة بمصر مع زوجها استمرت إلى أن توفى . فهل هذه الوصية صحيحة وناظلة ؟

أجاب :

نفيد بأن فقهاء الحنفية نصوا على صحة وصية المسلم لغير المسلم ما لم يكن حريياً فى دار الحرب، وعلى أن الموصى له بجميع المال مقدم على بيت المال . وعلى هذا فوصية الزوج المسلم لزوجته المسيحية المذكورة بجميع ماله صحيحة وناظلة شرعاً ، والله أعلم .

(\*) الفتى : مغيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٣٦ م ١٧٥ - س ١٠٢ -  
١٨ محرم ١٣٥٣ هـ - ٢ مايو ١٩٣٤ م .

## الموضوع

### (٥٠٢) زواج الوصية لا يبطل وصليتها

## المبدأ

مجرد زواج الوصية لا يخرجها من الوصاية مادامت معينة من المجلس الحسبي إلا إذا شرط في قرار تعيينها أنها تعين ما دامت غير متزوجة وفي هذه الحالة تنتهي الوصاية بالزواج إعمالاً للشرط وللمجلس تعين غيرها .

مثل :

إمرأة توفي عنها زوجها وتركها ابنة وولداً لم يتجاوز منها الخامسة وتسلمت حقوقهما في الميراث الشرعي . وأصبحت وصية على ولديها من قبل المجلس الحسبي . والآن ترغب في الزواج . فهل إذا تم زواجهما تنعدها الوصاية ولن تنعدها إذا كان للأولاد أم لأم يبلغ سنها الخامسة والأربعين تقريباً ولكنها غريرة ولا يوجد غير عههما الشقيق ، وليس لها حمة ولا أم لأب .

فترجو الإفادة عن يؤول إليه وصاية الأولاد إذا تم زواج والنتهما ؟

أجاب :

نفيد بأن مجرد زواج أم الولدين المقامة وصياً من قبل المجلس الحسبي عليهما لا يخرجها من الوصاية . نعم . إذا كانت قد أقيمت من قبل المجلس

(ج) الفتاوى : مفصلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤٠ م ٢٥٥ - ٨ إلى الحجة ١٢٥٢ هـ - ١٢ مارس ١٩٣٥ م .

الحسبي وصياً على ولليها مادامت غير متزوجة تنهى وصايتها بتزوجها  
وكان للمجلس الحسبي أن يعين من يراه أصح للوصاية من أقارب الولدين  
أو غيرهم . أما إذا كان قد عينها وصياً من غير شرط عدم تزوجها  
فلا تخرج من الوصاية بالتزوج كما قلنا . إلا إذا رأى المجلس إخراجها في  
هذه الحالة لمصلحة القصر . وبهنا علم الجواب عن السؤال ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٠٣) وصية بمنافع لجهة الخيرات

### المبادئ

- ١ - الوصية بثالث المال على جهات بر تكون وفقاً بعد الوفاة عند البعض ، وتكون وصية مؤبدة بالمنافع عند البعض على الجهات المذكورة وسواء أكانت وفقاً أو وصية لأنها تكون كالوئف في التأييد والازوم
- ٢ - إذا تحريت العين الموصى بها مؤبداً . بيعت بواسطة المحكمة الشرعية المختصة ويشتري بثمنها شيئاً آخرى تقوم مقامها
- ٣ - لا يجوز بيعها بواسطة بعض ورثتها ولو كانوا فقراء معدمين والأفضل إعطاء الربع إليهم إذا كانوا فقراء للأقرب منهم .

مثل :

إمرأة أوصت قبل وفاتها بثالث ما تملكه في منزل أن يصرف ربع هذا الثلث في وجوه خيرات عيبتها في وصيتها كما يصرف من الربع يوم وفاتها جميع المبالغ التي تلزم لمجانزة الكفن وإسقاط الصلاة وقد عيبت وصياً مختاراً لتنفيذ هذه الوصية مدة حياته وله أن يختار من بعده من يشاء للقيام بذلك . هذا وقد تحوب المنزل المذكور وأصبح لا يأتى بأى إيراد وكذلك الحصة الموصى بها لا تأتي بأى ربع وقد تعطل تنفيذ الوصية وقد توفى الوصى المختار بعد وفاة الموصية ولم يختار من بعده أحداً لتنفيذ الوصية وحيث إن أولاد ابن الموصية موجودون وهم فقراء معدمون فهل يجوز لهم بيع الحصة المذكورة للإتفاق منها على أنفسهم نظراً لشدة احتياجهم ، وإذا كان ذلك غير جائز فما طريق التصرف في تلك الحصة وقد أصبحت خراباً ؟

(\*) الفتى : بمسئلة الشيخ محمد الجويد سليم - ٢٧ م ١٠٧ - ٢١ جدي الأولى ١٣٥٨ هـ - ١٠ يوليوز ١٩٣٦ م .

## أجواب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن ظاهر ما قاله صاحب فتح القدير وصاحب أنفع الوسائل وابن عابدين في رد المحتار أن ريع المنزل المذكور بهذه الوصية يكون وفقاً بعد وفاة الموصية . ولكن قد جاء في موطن آخر من رد المحتار ما يفيد أنه يكون من قبيل الوصية بالمتافع المؤبدة اللازمة . وسواء قلنا إن هذه الحصة تكون وفقاً حقيقة أم قلنا إنها وصية مؤبدة لازمة وأنها كالوقف في التأيد وال لزوم . فولاية بيعها إذا كان هناك مسوخ للبيع إنما هي للمحكمة الشرعية المختصة لتشتري بثمنها ما يقوم مقامها . ولا يصح مطلقاً لأولاد ابن الموصية بيع هذه الحصة للإنفاق منها على أنفسهم وإن كانوا فقراء معلمين . نعم الأفضل صرف ريع العين التي تشتري بثمن هذه الحصة إليهم إذا كانوا فقراء ولم يكن للموصية من الفقراء من هو أقرب إليها منهم . هذا ما ظهر لنا وبه يعلم الجواب عن السؤال متى كان الحال كما ذكر ولم يكن في الوصية ما ينافي ذلك ، والله أعلم .





## الموضوع

(٥٠٤) بطلان الوصية بموت الموصى له قبل الموصى

### المبادئ

١ - الوصية لأولاد ابن المتوفى وزوجته بنصيب ولد ذكر معين من أبنائه فإن كان هذا الولد المعين موجوداً بطلت الوصية وإلا فهي صحيحة .

٢ - الوصية بمثل نصيب ابنه جائزة سواء أكان له ابن موجود أم لم يكن .

٣ - الوصية لأولاد الابن وزوجته بنصيب مورثهم تكون صحيحة .

٤ - إذا عين الموصى الموصى ثم بأسمائهم مات بعضهم قبل الموصى بطلت الوصية بالنسبة لمن مات منهم وعاد الموصى به لمن مات منهم إلى ملك الموصى ولا يكون مستحقاً لبقية الموصى ثم الأحياء وتكون الوصية صحيحة بالنسبة لمن لم يمت منهم .

مثل :

أوصى سالم أفندي شعبان لأولاد ابنه شعبان سالم وهم محمد وحفيظه وعطيات وزوجة ابنه شعبان وهي مبروكة ثم بنصيب ولد ذكر أو بنصيب مورثهم المذكور أن لو كان حياً بالفريضة الشرعية بينهم للزوجة الفتن ولأولاده الثلاثة المذكورين الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين فيما يكون مختلفاً موروثاً عنه عند وفاته من عقار وأطيان فيكون النصيب المذكور ملكاً ثم بعد وفاته على الوجه المشروح ثم مات من الموصى ثم مبروكة زوجة ابنه شعبان وعطيات بنته قبل وفاة الموصى ولقد توفى الموصى عن

(ب) المتى : بمجلة الشيخ حسين محمد طوب - ص ٥٧ م ٢ - لأول جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ -  
٣ أبريل ١٩٤٦ م .

ابنه وبقيته وزوجته وعن أولاد ابنه شعبان وهما محمد وحفيظة فقط .  
 فهل محمد وحفيظة يستحقان جميع الموصى به وهو نصيب ولد ذكر  
 من أولاد الموصى أى ما كان يأخذه أبوهن أن لو كان حياً . أى يأخذان  
 الموصى به لأمهما وأختهما أم لا . وذكر بالوصية أنه أوصى أيضاً لكل  
 من أخيه حسين شعبان وحسين على شعبان بحصة قدرها الثمن ثلاثة قواريط  
 من أصل أربعة وعشرين قراطاً مشاعاً فى المنزل الكائن بشبراخيت  
 وهو بعض ممتلكات الموصى وقد توفيا فى حياة الموصى .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة من إشهاد الوصية الصادر أمام  
 محكمة دمنهور الشرعية فى ٧ مايو سنة ١٩٢١ تحت رقم ٢ متتابعة وسجل  
 رقم ١٠٧ ونفيد أن هذه الوصية قد اشتملت على أمرين ( أولهما )  
 الوصية لكل من حسين شعبان وحسين على شعبان بحصة قدرها الثمن  
 ثلاثة قواريط من المنزل الكائن بشبراخيت وقد توفيا قبل وفاة الموصى  
 وبذلك بطلت الوصية لهما ، لأن الوصية تملك مضاف لما بعد الموت  
 وذلك يستدعى وجود المملك حين موت الموصى ، وبوفاتهما قبله لا يتحقق  
 ذلك ( وثانيهما ) الوصية لأولاد ابن الموصى وقد جاء فيها ما نصه :  
 « أوصى لأولاد ابنة المرحوم شعبان سالم وهم محمد وحفيظة وعطيات  
 وزوجة ولله المذكور مبروكة بنصيب ولد ذكر من أولاده أو بنصيب  
 مورثهم المذكور أن لو كان حياً بالفريضة الشرعية بينهم . للزوجة المذكورة  
 الثمن ولأولاده الثلاثة المذكورين الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين فيما  
 يكون مغلطاً وموروثاً عنه عند وفاته » والمنصوص عليه شرعاً أنه إذا  
 أوصى بنصيب ابنه وهو موجود بطلت وصيته ، وإن لم يكن له ابن  
 صحت ، وإن أوصى بمثل نصيب ابنه جاز ، سواء أكان له ابن أم لم يكن  
 لأن الأول وصية بمال الغير لأن نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت بنص  
 الكتاب ، والوصية بمال الغير لا تجوز . والثانى وصية بمثل نصيب الابن  
 ومثل الشئ غيره وإن كان يتقدر بقدره . وقال زفر جازت الأولى كالثانية

نظراً إلى حال الوصية ، فإن المال كله له في ذلك الحال لكونه حياً بعد وللمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء ( راجع شرح العناية على المداية وشرح الدر وحاشيته ابن عابدين في باب الوصية بثلاث المال ) والمفهوم من هذه العبارة أن قوله : « أو بنصيب مورثهم المذكور أن لو كان حياً » معطوف عطوف تفسير على قوله : « بنصيب ولد ذكر من أولاده » فيكون مراده أن يوصى للمذكورين بمثل نصيب ولد من أولاده وهو نصيب ابنه شعبان المتوفى قبله فتكون الوصية صحيحة على رأى جمهور الحنفية ولا شبهة في صحتها على كل حال على رأى الإمام زفر رحمه الله .

وحيث إنه قد توفى من ورثة شعبان المذكورين قبل وفاة الموصى كل من زوجته مبروكة وبنته عطيات فتبطل الوصية في حقهما ، ويبقى الموصى به لهما على ملك الموصى فلا يستحقه باقى الموصى لهم ، لأن الموصى وإن أوصى لأولاد ابنه إلا أنه عين الموصى لهم بأسمائهم . أما محمد وحفيظة الموجودان من أولاد شعبان وقت وفاة الموصى فتبقى الوصية صحيحة في حقهما . وقد جاء في الدر المختار ما نصه ( والأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد مثله على سهام الورثة ) . ومقتضى ذلك أن تبين سهام الموجودين من ورثة الموصى ثم يزداد عليها نصيب ولد ذكر ثم يستخرج من جميع السهام نصيب ورثة شعبان الموصى لهم ثم يستخرج من نصيبهم المذكور نصيب المتوفين ، ويضاف إلى سهام ورثة الموصى وهم زوجته وابنته وبناته . وبيان ذلك أن يجعل المسألة من ٢٤ أربعة وعشرين سهماً فيخص الولد الذكر من أولاد الموصى  $\frac{10}{24}$  عشرة أسهم ونصف سهم تضاف إلى أصل المسألة المذكور ، فيصير المجموع الذى تنقسم إليه التركة  $\frac{34}{24}$  أربعة وثلاثين سهماً ونصف سهم . لجميع ورثة شعبان الموصى لهم  $\frac{10}{24}$  عشرة أسهم ونصف سهم والباقي يقسم على ورثة الموصى بالفريضة الشرعية . وما خص ورثة شعبان الموصى لهم يقسم بينهم بالفريضة الشرعية كما ذكره الموصى ، فيخص زوجة شعبان الثمن  $\frac{1}{24}$  سهم وخمسة على ستة عشر من السهم ، ويخص بنته عطيات  $\frac{2}{24}$  سهمان وتسعة عشر على أربعة وستين من السهم ، ومجموع نصيبهما وهو  $\frac{32}{24}$

يضاف إلى سهام ورثة الموصى فتصير جميع سهامهم في التركة  $٢٧ \frac{٢٩}{٨}$  سبعة وعشرين سهماً وتسعة وثلاثين على أربعة وستين من السهم تقسم بينهم بالفريضة الشرعية للزوجة الثمن فرضاً ولأولاده الباقي تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ، والباقي من الموصى به يقسم على محمد وحفيظة الموجودين وقت وفاة الموصى . فيخص محمد  $\frac{١}{٢}$  أربعة أسهم وتسعة عشر على اثنين وثلاثين من السهم ويخص حفيظة  $\frac{١}{٢}$  ٢ سهان وتسعة عشر على أربعة وستين من السهم .

وهذا إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

### (٥٠٥) وصية بمنافع

#### المبادئ

١ - الوصية بعدم جواز ميراثه وقسمة أطيانه إلا بعد مضي خمس عشرة سنة من وفاته وأن يكون رعيها عجبوساً على من حينهم من ذريته هي وصية بمنافع أطيانه لبعض ورثته مدة معينة فإن لم يجرها جميع الورثة بعد وفاته الحادثة قبل صدور القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية بطلت وتقسّم تركته بعد سداد ديونه بين ورثته حسب الفريضة الشرعية .

٢ - لا حبرة بإجازة بعض الورثة للوصية في حياة الموصي . ولن أجازها في حياته الرجوع عن ذلك بعد وفاته .

٣ - الوصية بعدم بيع الإرث ما ورثه لأي شخص غريب بأطلة ولكل وارث بيع نصيبه إلى من يشاء .

٤ - الوصية بعدم سداد ما عليه من ديون في مدة الوصية بالمنفعة بأطلة وتسدد ديونه أولاً .

٥ - الدين مقدم على الوصية والميراث شرعاً .

مثال :

من معاذ حامد بما يتضمن أن والده الحاج حامد محمد الشيخ أوصى بورقة عريفية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . أولاً : بأنه لا يجوز في أطيانه

(٥) المقتضى : نسخة الشيخ حسين محمد مخلوف - من ٥٧ م ١٧ - ٥ شعبان ١٣٢٧ - ١٢ يونيو ١٩٢٨ م .

البالغ قدرها ١٦ ١٠ ٦ قسمة ولا ميراث إلا بعد خمس عشرة سنة من وفاته وأنه يحبس ريعها على أولاده القصر والدتهم وبناته سكية الأرملة وبناته المتزوجات بوصل رحمن في الأعياد والمواسم وكل مناسبة تستحق صلة الرحم ومن احتاجت فمن تساعد بقدر الاستطاعة . ثانيا : أنه لا يجوز بعد مضي هذه المدة أن يبيع الوارث ما ورثه لأى شخص غريب بل يبيعه لأحد الورثة بالثمن المناسب . ثالثا : أن زوجته فاطمة على عبد الحميد الداخلة ضمن الوصى ثم لا يعطى لها شيء من مؤخر صداقها البالغ قدره ٦٠ جنبها وثمن عفشها البالغ قدره ستين جنبها مادامت الأطيان محبوسة على الأولاد القصر في مدة الخمسة عشر عاماً ، وإن هذه الوصية أجازها بعض الورثة في حال حياة الوصى ولم يجزها أحد منهم بعد وفاته وأنها لم تسجل بل ذكرت بمحضر حصر التركة وأنه توفى في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وابنه الأكبر توفى بعده في ١٠/٤/١٩٤٦ عن زوجته وأولاده القصر فهل هذه الوصية جائزة أم لا ؟ وهل تعتبر الإجازة من بعض الورثة حال حياة الوصى أم لا ؟ وهل تستحق زوجة ابنه الأكبر وأولاده القصر في هذه الوصية أم لا ؟ في مدة الخمسة عشر عاماً . وهل لمن أجاز في حياة الوصى الرجوع بعد وفاته ؟ وقدم صورة من ورقة الوصية مع ورقة السؤال .

أجاب :

اطلعنا على صورة من الوصية العرفية غير المسجلة الصادرة من الحاج حامد محمد الشيخ في العشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ التي جاء بها أنه أوصى ( أولا ) : بأنه لا يجوز في أطيانه المذكورة قسمة ولا ميراث إلا بعد خمس عشرة سنة من وفاته ، وأنه جعل ريعها في هذه المدة محبوساً لمن عيّنهم من ذريته بالكيفية التي أوضحها ( وثانيا ) : بأنه لا يجوز بعد مضي هذه المدة أن يبيع الوارث ما ورثه لأى شخص غريب بل يبيعه لأحد الورثة بالثمن المناسب ( وثالثا ) : بأنه لا يعطى لزوجته المذكورة بالوصية ثمن متاعها ( عفشها ) ومؤخر صداقها البالغ قدرهما مائة

وعشرون جنياً مصرياً في هذه المدة . واطلنا على السؤال المقدم من ابنه معاذ حامد المتضمن أن بعض الورثة صادقوا على هذه الوصية في حياة الموصى ولم يصادق البعض الآخر . وإن جميع الورثة لم يميزوا هذه الوصية بعد وفاته . والمطلوب به بيان ما إذا كانت هذه الوصية جائزة شرعاً أولاً ؟ وهل تعتبر الإجازة من بعض الورثة في حال حياة الموصى أولاً ؟ وإن الموصى توفي في الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وابنه الأكبر توفي بعده في العاشر من أبريل سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده القصر - فهل يستحقون في هذه الوصية أولاً ؟ في مدة الخمس عشرة سنة ( والجواب ) أن ما جاء أولاً في هذه الوصية المنسوبة إلى الموصى وصية بمنفعة أطيانه لبعض ورثته مدة معينة ولم يميزها الورثة جميعاً بعد وفاته الواقعة قبل صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فتبطل ، ويقسم ما تركه المتوفى بعد سداد ما عليه من ديون ومنه دين زوجته المذكورة على ورثته بالفريضة الشرعية ومنهم ابنه الأكبر المتوفى بعده . ولكل وارث أن يبيع ما يريد يبعه من إرثه لمن يشاء قريباً أو غريباً . ولا حبرة بإجازة بعض الورثة في حياة الموصى بل لمن أجازها في الحياة أن لا يميزها بعد الوفاة . ففي الأنقروية ( ولو أوصى لوارثه ولأجنبي صحته في حق الأجنبي وتوقف في حق الوارث على إجازة الورثة إن أجازوا جاز وإن لم يميزوا بطل . ولا تعتبر إجازتهم في حياة الموصى متى كان لم الرجوع بعد ذلك ) اهـ . وما ذكره الموصى ثانياً وثالثاً وصية باطلة لأن للوارث شرعاً أن يبيع ملكه الذي ورثه لمن يشاء ، ولأن الدين مقدم على الوصية شرعاً ، فلا يملك الموصى تغيير المشروع . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال ، والله تعالى أعلم .





من أحكام الميراث



## الموضوع

(٥٠٦) تفارج غير صحيح

### المبدأ

التفارج بعد القسمة غير صحيح شرعاً.

سئل :

من حسن أفندي على الهرميل في جماعة حصل بينهم عقد تفارج بالصورة التي أوضحها بالسؤال . فهل إذا كان من وقع له التفارج أجنبياً لا يكون التفارج صحيحاً لأنه صلح عن مال ولا نزاع بين الأجنبي والوارث حتى يتأتى الصلح ؟ وهل إذا كان في التركة نفوذ ولم يعلم إن كان زماً يخص الوارث من النفوذ مساوياً لذلك التفارج أو أقل أو أكثر يكون التفارج باطلاً ؟ وهل إذا كان الواقع أنه حصل قسمة في المنتقولات واستلم حسن على الهرميل بعد القسمة ما يخص مباشرين الزوجة بتوكيله عنها وحصل أيضاً قسمة إفرار في الأقطان والمقارات بناء على طلب الوكيل المذكور وصدر الحكم بقسمة الإفرار وما يخصها مازال بيد اضرج هما تحت التنفيذ يكون التفارج عن التصيب الشائع في كل التركة باطلاً والعقد المذكور محرور في ٢٠ أبريل سنة ١٩٠١ ومضمونه أن محمد على الهرميل مات عن زوجته مباشرين وزليخا وبنتيه فريدة وفردوس وشقيقه أحمد بك وحسن أفندي ثم مات أحمد بك الشقيق المذكور عن زوجته مينة وأولاده محمد أحمد الهرميل وحسن أحمد الهرميل وحميدة ثم ماتت الست مباشرين الزوجة عن زوجها حسن على الهرميل وبناتها فريدة وأشقائها عبدالله وعيسى وعثمان وبنيه

(م) المتن : قضية الشيخ محمد عبده - من ٢ م ٢٧٨ - من ١٦٠ - ١٦ رجب ١٣١٩ هـ

وأمنة وضيقة وحميدة وأن محمد على الهرميل المتوفى أولاً ترك أطيافاً وعقاراً ونقوداً ومواشى ومنقولات وأن عبدالله عبدالله الهرميل وأخوته إبراهيم والعيسوى وعثمان ونبية وأمنة وضيقة وحميدة المذكورين أشقاء مباشرين الزوجة أقروا أنهم قبضوا من محمد أحمد الهرميل وأخيه حسن ابني أحمد بك شقيق محمد على الهرميل المذكور زوج مباشرين المذكورة مبلغ ٨٧٥٥ قرشاً صاغاً كل منهم بحسب استحقاقه في مقابلة أنهم أخرجوا أنفسهم هما مناصفة من جميع ما يستحقونه على الشيوع في الأطياف والعقارات والمواشى والمنقولات التي تخصهم عن شقيقتهم الست مباشرين المتوفية المذكورة في تركة زوجها المرحوم محمد على الهرميل المذكور ويدخل في تلك المواشى والمنقولات المتخارج فيها المذكورة ما يخص حضرات عبدالله عبدالله وأخوته المخرجين المذكورين فيما يخص مورثهم مباشرين المذكورة مما استلمه حسن أفندي على الهرميل بطريق القسمة مذ كان وكيلها إلى آخر ما ذكر بالعقد المذكور .

أجاب :

حيث قسمت المنقولات واستلم وكيل الزوجة نصيبها منها وحكم بقسمة الأطياف والعقارات قسمة إفراز وقسمت وبقي ما يخص هذه الزوجة بيد المخرج لها تحت التنفيذ ، فلا يعتبر هذا العقد تخارجاً ، لأن التخارج لا يقع إلا بين الورثة حال اشتراكهم في التركة ، وقد انتفت التركة بالقسمة فصار كل من المخرجين والمخرج لها أجنبياً من الآخر فلا تخارج على أنه حصل شائعاً فيما ذكر . والشيوع قد انتفى أيضاً بتلك القسمة فلا يمكن القول بصحته . وأيضاً إذا كان في التركة نقود ولا يدري أن بدل الصلح من حصتها أقل أو أكثر أو مثله فقد فسد الصلح . فما ذكر بهلا العقد على الوجه المسطور غير صحيح بالنظر لما قلنا ، والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٠٧) دعوى وراثية

### المبدأ

إذا ذكرت المدعية في دعوى أولا أن فلاناً من ضمن الورثة ثم حذفت اسمه من دعوى ثانية كانت دعواها غير صحيحة شرعاً للتناقض .

مثل :

بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة ١٨٩٦/٨/١٦ مضمونها أنه سبق صدور إعلام شرعى من محكمة مركز زقى الشرعية بقبول وراثته محمد رمضان ولطعن فيه من على رمضان أخ هذا المتوفى أحيل نظر صورته على المجلس الشرعى بمحكمة مصر لقرار عدم صحة الحكم المسطور بها لعدم صحة الدعوى والشهادة ولما بلغ هذا القرار محكمة مديرية الغربية وهى بلغت لقاضى المركز استأنف الدعوى وأصدر فيها حكماً آخر ولطعن من نفس المتشكى الأول فى هذا الحكم الآخر طلبت صورته وأحيل نظرها على المجلس الشرعى المذكور أيضاً لقرار أنه ظهر أن المدعية أسقطت بعض الورثة المسمى المشاوى من دعواها الثانية بعد اعتراضها فى الدعوى الأولى بأنه أحد أعمام المتوفى ومن ضمن ورثته والتناقض يمنع صحة الدعوى وبذا تكون الدعوى الثانية المذكورة غير صحيحة شرعاً فإذا استؤنفت فلا تسب أن تكون بحضور المتشكى رافعاً للشكوى وتكرار المكاتبه وبعد ببلغ هذا القرار محكمة المديرية قدمت للنظارة عريضة

---

(\*) الفتى : مسئلة الشيخ حسونة النواوى - ص ١٦٤ - ص ٦٢ - ١٢ ربيع اول ١٣١٤ هـ .

من رية أم رمضان بنت المتوفى ومست أم حسين زوجته بأن على رمضان المذكور بقصد بالطنن في الإعلام الشرعى الصادر بوراة مورثها انحكى عنه اغتيال حقوقهما وتضررتا من تقرير بطلانه واتسنا إحالته على هذا الطرف وحيث إن المفهوم من أقوالهما المذكورة الطعن في قرار المجلس الشرعى الصادر بعدم صحة الإعلام فقد طلبت الأوراق المتعلقة بهذه المادة ووردت بمكاتبة حضرة قاضى المديرية وهى مرسلة مع هذا بأمل النظر فيها وفي قرار المجلس الشرعى وبيان ما يقتضيه الوجه الشرعى فيه . ومضمون الصورة الأولى المذكورة الحكم بوفاة محمد رمضان وانحصار إرثه في زوجته المرأة الست على حسين وبنته رية المدعية المذكورة وابنه محمود ولا وارث لسواهم ثم بوفاة محمود الابن المذكور فيه بعد ذلك وانحصار إرثه الشرعى في كل من أخته شقيقته المرأة رية المدعية المذكورة ووالدته الست المذكورة وأعمامه أشقاء أبيه وهم على رمضان وموسى وعبد الواحد والعشماوى أولاد رمضان المذكور ابن نصار المرقوم لا وارث له سواهم وذلك بعد دعوى على مدين للمتوفى الأول المورث المذكور وبعد مواله وإنكاره للوفاة والإرث وإقراره بالدين المدعى وبعد إقامة البينة على ما أنكره من الوفاة والإرث وتركيتها الزكية الشرعية - وإنما كان الحكم المذكور غير صحيح لعدم صحة الدعوى والشهادة كما قرره المجلس الشرعى أولاً بسبب عدم ذكر الجد الجامع للأعمام وأخيه المتوفى المذكورين من جهة أبيهم وأمههم بالدعوى والشهادة ومضمون للصورة الثانية المذكورة هو مضمون الأولى إلا أنه ذكر في كل من الدعوى والشهادة المسطورين بها الجد الجامع للأعمام وأخيه المذكورين من جهة أبيهم وأمههم على الوجه المسطور بتلك الصورة وأسقطت المدعية أحد الأعمام المذكورين في الدعوى الثانية المذكورة بعد اعترافها به في الدعوى الأولى كما قرره المجلس الشرعى المذكور .

أجاب :

بالاطلاع على إقادة سمادتكم المسطورة أعلاه وعلى صورتى الإعلامين الشرعيين الصادرين من محكمة مركز زفتى الشرعية المرفقتين بهذه

الإفادة المؤرخة لإحداهما في ٥ ربيع الأول سنة ١٣١٣ وثانيهما في ٢٩ رجب سنة ١٣١٣ وعلى ما قرره في شأن ذلك المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية أولاً بتاريخ ٨ جمادى الآخر سنة ١٣١٣ وثانياً بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٣ وعلى باقى الأوراق المتعلقة بذلك . ظهر أن ما قرره ثانياً المجلس الشرعى المذكور من أن المدعية أسقطت بعض الورثة المسمى العشماوى من دعاها المسطورة بالصورة الثانية المذكورة بعد اعترافها فى الدعوى الأولى بأنه أحد أعمام المتوفى ومن ضمن ورثته وأنه بهلما تكون الدعوى الثانية المذكورة غير صحيحة شرعاً فى محله ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٠٨) وفاته ووراثته

### المبايع

١ - رفع الاحتمال في الدعوى من جملة شروطها .

٢ - إذا لم يذكر المدعى الدائن في دعوى الوفاة والوراثة أن مورثه أقرض المدعى عليه الدين المدعى به من مال نفسه لا تصح الدعوى ولا تسمع ولا يسأل عنها الخصم .

٣ - إذا أقر المدعى عليه بالإقراض وأن المبلغ بذمته للمتوفى فإن ذلك لا يرفع ما في الدعوى من قصور .

٤ - إذا سمعت البيئة على الوفاة والوراثة ثم صدر الحكم بالوفاة والوراثة كان غير صحيح شرعاً لأن الشهادة لم تكن واقعة بعد دعوى صحيحة شرعاً .

مثل :

بإفادة من نظارة المحقانية مؤرخة ٤ رجب سنة ١٣١٤ مضمونها أن أحمد محمد عبد الوهاب من أهالي البحري قوله تضرر لمحقانية من الإعلام الصادر من محكمة البلاص بثبوت وفاة عيّن أحمد مع كونه خائباً وليس متوفياً وبإحالة النظر فيه بالمجلس الشرعى وفي الأوراق المتعلقة بهذه المادة قرر المجلس المشار إليه بأنه بالإصلاح على ذلك ظهر أن الدعوى المسطورة بصورة الإعلام المذكور فيها قصور من جهة علم بيان أن المتوفى المذكور بها أقرض الدين المدعى من ماله الخاص كما هو اللازم في صحة دعوى القرض ولكن بالنسبة لإقرار المدعى عليه بالإقراض



وأن المبلغ المدعى دين عليه للمعنى حصل اشتباه في ذلك وأن تعرض هذه الحادثة على هذا الطرف لإفادة الحكم الشرعي عما ذكر . ولذا انحصر هذا والأوراق مرسلة بأمل النظر والتكرم بالإفادة . ومضمون صورة الإعلام المذكور صدور الدعوى بعد التعريف اللازم من المرأة فائزة عثمان أحمد على أبي زيد سليمان على كلاهما من ناحية بحرى قولاً بأن أبا زيد هذا اقترض لنفسه من عثمان أحمد على والد هذه المدعية أربعة وعشرين قرشاً فضة بيضا صهاغاً جيدة رابحة وازنة ضرب مهر واستوى عليها وصرفها في مصالح نفسه وصارت ديناً عليه لم يؤد منها شيئاً ما وأن والدها المذكور توفى بالناحية المذكورة وانحصر إرثه في ورثته زوجته المرأة أم حسن حسن موسى وفاطمة أحمد حسين وولديه منها خليفة وفايزة هذه المدعية لا وارت له سواهم . ثم توفى ابنه خليفة المذكور عن وولديه والدة فاطمة وشقيقته فايزة هذه المدعية المذكورين لا وارت له سواهما وترك مثل هذا المبلغ ديناً بدمه أبي زيد هذا المدعى عليه فواجب عليه أداء مثل ما خص هذه المدعية بالميراث من والدها وأخيه وخيلته وسألت سؤاله عن ذلك ويسأله أجاب بالإقرار بمبلغ القرض المدعى به المذكور وأنه باق بدمته إلى عثمان المذكور بسبب القرض المذكور ولم يؤد منه شيئاً وأنكر موته ووراثته ورثته المذكورين وبكليفها اليانة أحضرت شاهدين شهدا بالوفاة والوراثه على الوجه المذكور بالدعوى وبعد تزكيتهما حكم قاضى محكمة البلاص المذكورة بالموت وانحصار الإرث على الوجه المذكور وكلف هذا المدعى عليه بأداء مثل ما خص هذه المدعية وهو المبلغ الذى عينته بدعواها إرثاً من والدها وأخيه المذكورين معاملة له بإقراره وتسليمه لها فامتثل لذلك بحضرة المتخاصمين والشهود .

أجاب :

بالاطلاع على إفادة عطوفتكم المسطورة بميمته وعلى صورة الإعلام  
الضررين من محكمة مركز البلاص في ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣١٤ وعلى

إقرار المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية المؤرخ في ١٩ جمادى  
الثاني سنة ١٣١٤ ، وعلى باقي الأوراق الواردة مع هذه الإفادة ظهر أن في  
دعوى المدعى على الوجه المسطور بتلك الصورة قصور يمنع من مصتها  
وذلك لعدم ذكر أن المقرض أقرض الدين المدعى من مال نفسه مع  
اشتراط ذلك في صحة دعوى القرض لرفع احتمال أنه أقرض مال غيره  
إذ بدون ذكر ذلك لا تصبح الدعوى ، ولا تسمع ولا يسأل الخصم عنها  
لما صرحوا به من أن رفع الاحتمال في الدعاوى من جملة شروطها .  
وأما إقرار المدعى عليه بالاقراض وأن المبلغ المدعى باق بلمته إلى  
المتوفى ، فإنه لا يرفع مافي الدعوى المذكورة من القصور المذكور لأنه  
ليس من كلام المدعى ، وحيث كان الحال ما ذكر فلم تكن الشهادة  
واقعة بعد دعوى صحيحة شرعية ، فلا يكون الحكم الذي صدر بمقتضاها  
بالموت وانحصار الإرث في الورثة على الوجه المذكور بالصورة المرقومة  
موافقاً شرعاً ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٠٩) لا ميراث مع اختلاف الدارين

## المبدأ

لا ميراث مع اختلاف الدارين حقيقة وحكما

مثل :

في رجل اسمه إبراهيم قسطنطين عنخوري الدمشقي العثماني من رعايا الدولة العلية قد توفي في لفر الإسكندرية عن ثلاث إناث أخوات شقيقات وعن أخت لأب وعن ابني عم شقيق جميعهم عثمانيون وقاطنون بالممالك العثمانية وعن ابن عم ثالث شقيق مولود وقاطن ببلدة ليجورنا من أعمال إيطاليا وتابع لدولة إيطاليا من غير شريك . فن الذي يرث في تركة المعوف المذكور ومن الذي لا يرث . وما مقدار نصيب كل وارث ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

لأخواته الشقيقات الثلاث المذكورات الثلاثان فرضاً سوية بينهما أثلاثاً ولا ابني عمه المذكورين القاطنين في الممالك العثمانية الثلث الباقي تعصياً مناصفة بينهما . ولا شيء للأخت للأب المذكورة لسقوطها بالشقيقات المذكورات . كما أنه لا شيء لابن العم الثالث المذكور المولود والقاطن ببلدة ليجورنا من أعمال إيطاليا المذكورة لاختلاف الدارين حقيقة وحكما وهذا حيث كان الحال ما هو مسطور بالسؤال ، والله تعالى أعلم .

تليق :

نص القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ على أن اختلاف الدارين غير مانع من الميراث بين المسلمين مطلقاً ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

(٥) المقتضى : مجلة الشيخ حسونة النواوي - ص ١٧٤م - ص ١٥٤ - ٢٢ المهر ١٣١٥هـ .

## الموضوع

(٥١٠) ميراث نوى الأرحام

## المبدأ

الصنف الرابع من نوى الأرحام يرث أقربهم إلى الميت .

مثل :

رجل مات عن زوجته وابن خالته وبنت خالته وبنت بنت عمته ولم يعقب فهل للجميع حق في ميراث المتوفى أو البعض دون الآخر ؟ .  
الفتاوى الجواب .

أجاب :

الحكم فيها ذكر في السؤال أن لزوجة الرجل المذكور فيها تركه الربع فرضاً والباقي لابن الخالة وبنت الخالة المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لبنت بنت العممة المذكورة لأن ولدى الخالة وبنت بنت العممة المذكورين من أولاد الصنف الرابع من نوى الأرحام ، والوارث من أولادهم أقربهم إلى الميت ، ولا شك في أن ولدى الخالة المذكورين أقرب إلى الميت من بنت بنت العممة فيكونان أولى بـ يرث ما بقي بعد فرض الزوجة المذكورة . وتكون المسألة من أربعة فخرج فرض الزوجة يكون للزوجة المذكورة منه واحد فرضاً والثلاثة الباقية يكون لابن الخالة منها اثنان وبنت الخالة واحد والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٥١١) وقف وميراث ودين

### المبسّط

- ١ - عدم جواز بيع الوقف في دين على الواقف ولا يجوز لحاكم أن يحكم به
- ٢ - كل تصرف يقع على العين الموقوفة يكون باطلا إلا ما كان بالشروط العشرة .
- ٣ - لا يتعلق حق الدائن للواقف إلا ببيع الوقف .
- ٤ - عدم إخراج الواقفة من السكن الذي تسكنه في الوقف ما لم يوجد لها غيره تسكن فيه .
- ٥ - ما بقي من الربيع يؤخذ منه أولا ما يقوم بأودعها بقدر الضرورة وهو ما يحفظ الحياة ليرك لها ما تنفق منه على نفسها وعيالها وما بقي بعد ذلك يأخذه الدائن إن كان وحده .
- ٦ - إذا كان الوقف نفسه دائنا للواقفة بمن ما استبدلته من أهله وعرضته في شئون نفسها كان ما فضل بعد النفقة بين الوقف والدائن حتى يستوفى كل دينه وتكون القسمة حسب الدين .
- ٧ - يحفظ نصيب الوقف من باقي الربيع في مأمّن حتى يشتري به عين لجهة الوقف بدل ما استبدل منه .
- ٨ - تستحق النافذة الواقفة العزل مادامت عاتقة وللقاضي تعيين نافذ بدلا منها .

مثل :

امراة مسيحية تملك عقارات ملكاً صحيحاً شرعياً وقفها على نفسها أيام حياتها لتضع بذلك وبما شأنت منه بالسكنى والإسكان والعلّة والاستغلال وبسائر وجوه الانتفاعات الشرعية . ثم من بعدها على زوجها فلان ثم من بعده على أولاد بنتها التي ماتت في حياتها . وجعلت الواقفة لنفسها الشروط العشرة دون غيرها وجعلت النظر لها على ذلك مدة حياتها ثم من بعدها على زوجها ثم من بعده على زوج ابنتها المتوفاة المذكورة ثم إن الواقفة المذكورة استبدلت ثلث العقارات الموقوفة بتقود أحدثها وصرفتها في شئون نفسها ثم ثبت عليها دين لرجل قد أقام عليها قضية يطلب فيها بيع ثلثي العقار الموقوف في دينه . فهل لا يكون له بيع العقار حيث كان وفقاً صحيحاً . وما الحكم في دينه والبذل الذي صرفته الواقفة في شئونها ؟ أليدوا الجواب .

أجاب :

أما الوقف فلا يجوز بيعه في الدين بحال من الأحوال . فليس للدائن أن يبيع شيئاً من العقارات الموقوفة المذكورة . ولا لحاكم أن يحكم بذلك ، وكل تصرف يقع في العين الموقوفة فهو باطل ماعدا ما كان بالشرط وهو الاستبدال المذكور . ولا يتعلق حق الدائن إلا بالريع فقط . وحيث إن من الانتفاع الذي شرطته الواقفة لنفسها حق السكنى فليس للدائن أيضاً أن يخرجها من السكنى بنفسها ، بل يكون حقه فيها عدا السكنى الضرورية . فقد نصوا على أنه يجب أن يترك للمدين أشياء منها سكنه ثم ما بقي بعد ذلك يؤخذ منه ما يقوم بأودها بقدر الضرورة وهو ما يحفظ الحياة فقط . فيترك لها لتتفق منه على نفسها . فقد نصوا على أن الدائن إنما يأخذ ما فضل عن نفقة المدين ونفقة عياله حال الاستيفاء ( حامدية في باب الحيس ) وما بقي بعد ذلك يقسم بين الدائن المذكور وبين الوقف حتى يستوفي الوقف دينه فإن الواقفة مدينة له بضمن العقار الذي استبدلته وصرفته في شئون نفسها ، ويحفظ نصيب الوقف في الريع إلى أن يتم

ويستبدل به عقار آخر . فقد نصوا على أنه لا يجوز لدائن أن يختص بما في يد المدين من المال متى كان هناك دائن آخر . والوقف دائن في هذه الحالة لا محالة ، وتكون القسمة على نسبة مبلغ الدينين . أما الناظرة التي تصرفت ذلك التصرف في أعيان الوقف ببيع بعضها وصرف ثمنه على نفسها ولم تستبدل عقاراً آخر بملك الثمن فقد خانت في تصرفها هذا واستحققت العزل . ويجب نزع الوقف من يدها وتولية ناظر آخر عليه من قبل القاضي . فقد نصوا على أن الدائنين والعاجز عن حفظ الوقف يستحق العزل وينزع الوقف من تحت يده وجوباً ، والله أعلم .



## الموضوع

(٥١٢) حرمان من ميراث

## المبدأ

لا عبرة بإخراج المورث أحد ورثته من التركة ، لأن تركته بعد وفاته تكون حقاً لغيره ، فلا يملك التصرف فيها ، ويرث من أخرج شرعاً.

سئل :

من الحرمة السيدة بنت محمد الفاوى من ميت الليت بقلوله التابعة لمركز السنطة الغربية . عن أن والدها محمد الفاوى توفى وترك تركته وانحصر ميراثه في أولاده لصلبه إبراهيم وفاطمة ومباركة والسيدة من غير شريك ، ثم إنها رفعت دعوى بمحكمة السنطة الأهلية على باقى الورثة لاستيلائهم ما ينحصر شرعاً من التركة ، وفي أثناء المرافعة أبرز إبراهيم المذكور ورقة مشتملة على عثم المورث وعظمى شاهدين متوفيين ومسجلة بعد وفاتهم ليُدفع بها دعواها صورتها « عقد صادر من محمد الفاوى بشهادة رضوان الفاوى وأبى العطا أبى الريانة يعترف وهو بأكل الأوصاف المتجبرة شرعاً بأن أولاده الخريجات وهن السيدة وفاطمة ومباركة قد أخرجتن من تركته بعد وفاتي نظير إعطائهن مبلغ ٤٥٠٠ جنيه وصار لاهن في تركته بعد وفاتي لا في أطيان ولا في عقارات ولا في مقولات بل تكون عموم التركة لولدى إبراهيم دون خلافه بدون مشارك ولا معارض ولا منازع له فيها ، وصار إخراج أولادى البنات المذكورات نظير إعطائهن المبلغ المذكور . ونحور هنا منى على يد الشهود ١ محرم سنة ١٢٩٩ هـ

(٥) المبنى : عميلة الشيخ محمد مهدي - ص ٢ م ١٢٤ - ص ٥٨ - ٢٤ لى المجلة ١٣١٧ هـ



وبناء على هذه الورقة أوقف القاضي الأهل السير في القضية حتى يفصل فيها من جهة الاختصاص . فهل لو فرض أنها صادرة من المورث تكون لأغية لا يعمل بها شرعاً ، أو يعمل بها ؟ أفتونا مأجورين .

أجاب :

لا عبرة لما صلح من محمد القاوى حال حياته من إخراج لبناته المذكورات من تركته بعد وفاته . لأن تركته بعد وفاته حق غيره ، فلا يملك التصرف فيها بملك الإخراج . فلا يعمل عليه شرعاً ، والله أعلم .



## الموضوع

(٥١٢) العبرة بحال الوارث وقت وفاة المورث

### المبدأ

يشترط في الإرث اتحاد الدين والمعتبر في ذلك حال الوارث عند وفاة المورث

مثل :

رجل مسيحي توفي على كفره ، عن ورثته المسيحيين وترك لهم تركه وبعد وفاته بنحو خمس عشرة سنة حصل نزاع بين ورثته وأخيراً انقسموا تلك التركة بينهم ، ووضع كل من الورثة يده على نصيبه ، ثم أسلمت إحدى الورثة ، وتركزت باقي إخوانها على الكفر ، فاختصب باقي إخوانها حصتها الآيلة لها عن والدها زاعمين أنها بإسلامها ومخروجها على دينهم المسيحية لا تستحق شيئاً في والدها . فهل هذه البنت التي أسلمت بعد وفاة والدها على الكفر أن تحتفظ بملكها ، أو يسلبه باقي الورثة لإسلامها ؟

أجاب :

المعتبر في الإرث حالها عند وفاة والدها المورث . وحيث كانت مسيحية وقت الوفاة فتكون وراثتها كباقي الورثة ، ولا يمنع من هذا إسلامها بعد ذلك بمدة طويلة أو قصيرة . وعلى ذلك فلا يسلب نصيبها في التركة بإسلامها ، بل هو حقها لا يتمتعها منه ذلك الإسلام ، والله أعلم .

## الموسوع

### (٥١٤) اثر الضرب المفضى الى الموت فى الميراث

#### المبادئ

- ١ - الضرب المفضى الى الموت مثل القتل المباشر فى الميراث .
- ٢ - القتل بغير حق مانع من الإرث .

مثل :

رجل ضرب زوجته بتجميع يده على ظهرها وجنبها حتى أثر الضرب على أحشائها ومرضت نحو شهر مرهقاً لم ينعها من الخروج من منزلها لقضاء مصالحها إلى أن ماتت حال وجدها أمام حاكم كانت تشكو زوجها إليه . فهل هذا الفعل يعد قتلًا عمدًا أو شبه عمد مانعاً لميراث الفاعل وهو الزوج ؟

أجاب :

منى بتحقيق أن موتها بسبب هذا الضرب ولم يكن بحق كان ذلك مانعاً من إرثه ، لأنه حينئذ يكون قاتلاً . والقاتل مباشرة بغير حق لا يرث المقتول . ويجرد خروجها لا يكتفى فى انتفاء نسبة الموت للضرب واعتباره أثراً له ، بل لابد من البرء من مرض الضرب ، واقفه أعلم .

## الموضوع

(٥١٥) ميراث قصر وبناء على ملك الغير

### المبادئ

١ - من بنى على قطعة أرض موروثة له ولغيره القصر ، وبقي واضحاً يده عليها مدة طويلة كان هؤلاء القصر عند بلوغهم طلب نصيبهم منها ورفع يده عنها ، وطلب أجرة مسكن حتى تاريخ البلوغ ، متى ثبت علمهم في عدم المطالبة في المدة السابقة .

٢ - تقسم قطعة الأرض جميعها بينهم ، فإن وقع البناء في نصيبه فهو له ، وإن وقع في نصيبهم فلهم طلب قلعه ويقطع إلا إذا نقصت الأرض بقلعه فيضمن الباقي قيمة النقص .

٣ - علم جواز الجمع بين الأجرة والضيان ، إلا في الوقف ومال اليتيم .

مثل :

من الشيخ عبد الكريم جودة خطيب مسجد الجوهري بمصر ، في رجل مات عن ابن و بنت وترك لها أرضاً بعضها فيه بناء والبعض الآخر خال من البناء ، ثم مات الابن عن أولاده القصر ، ولم يكن عليهم وصى مختار ولا وصى من قبل القاضي ، ولبنت المذكورة ابن بنى في الأرض انخالية بناء في حياة أمه ، ثم ماتت أمه المذكورة وبلغ الأولاد القصر وشدهم ، فقامهم ابن البنت في الأرض المبينة قبل موت مورثهم ، وأخذ الابن بعد بلوغهم بمشر ستين كل نصيبه ، وأولاد الابن المذكورون لم يعلموا بأن من جملة الخلف عن جدهم أب أبيهم الجزء الذي بنى فيه

(١) الفتى : مجلة الشيخ محمد عبده - م ٢ م ٢٢٢ - م ١٠٠ - ٢٨ رجب ١٣١٨ هـ

ابن البنت المذكورة ، وقد مضى على البناء الذى أحله ابن البنت نحوا  
من اثنين وعشرين سنة .

فهل إذا علم أولاد الابن بعد بلوغهم بعشر سنين أن القطعة التى  
أحدث فيها ابن البنت البناء المذكور هى من جملة أضاف عن جدكم  
أب أبيهم يكون لهم أن يقاسموا ابن البنت بقدر نصيب أبيهم فى الأرض  
والبناء من غير أن يفرموا لابن البنت البانى شيئاً مما كلف به البناء  
ويكون متبرعاً به من حيث لم يكن بإذن معتبر ، ولم يكن مضطراً فيه  
والأرض التى بنى فيها قابلة للتقسمة ، ويكون للقصر بعد بلوغهم رشدهم  
أن يحاسبوا ابن البنت على قيمة ما يخصهم فى أجرة الجهة التى بنى فيها  
البناء المذكور .

أجاب :

مضى ثبت أن قطعة الأرض التى بنى فيها ابن البنت المذكور مملوكة  
للجد وأنه مات عن ابنه وبنته وماتت بنته عن ابنها وابنته عن أولاده  
القصر ، وأن ابن البنت المذكور بنى فى تلك القطعة المشتركة بينه وبين  
أولاد خاله المذكورين ، وثبت علمهم وعدم تمكنهم من طلب حقهم  
فى القطعة المذكورة ، وطلب الأجرة بسبب قصورهم ولا وصى لهم  
يطلب ذلك - كان لهم بعد بلوغهم رشدهم طلب نصيبهم فى القطعة  
المذكورة ، ورفع يد ابن عمهم المذكور عنه ، كما أن لهم طلب أجرته  
على حسب أجر المثل من وقت وضع يده عليه حين بلوغهم رشدهم  
لأن دار التيمم كدار الوقف فى وجوب أجر المثل على الشريك . أما  
البناء فإن لم يرض الأولاد المذكورون ببقائه فى الأرض فتقسم القطعة  
جميعها بينهم وبين البانى ، فإن وقع البناء فى نصيبه بقى له ، وإن وقع  
فى نصيبهم فلهم طلب قلمه ويقطع ، فإن نقصت الأرض بملك القلع  
ضمن البانى قيمة النقص . هنا ما اختاره كثير من العلماء . ولا يتوهم  
أن فى ذلك مع إلزامه برفع الأجرة مدة القصور جمعاً بين الأجر

والضمان . والقاعدة أن لا يجمع بينهما . لأن ذلك في غير مال الوقف  
واليتم كما سبق . على أن هذا إنما يأتي فيها لو طلب الأولاد حقوقهم بمجرد  
بلوغهم . أما فيها لو مضى عليهم في ذلك فنحن فلا يأتي هذا لأن الأجر  
قد انقطع تلك المدة ، ف ضمان النقص قد جاء على غير أجر ، وإنما لزم  
الأجر أيام اليتيم والقصور للاستعمال في تلك المدة ، وهو يوجب على الشريك  
أجر المثل إن كان المستعمل مال اليتيم كما بينا ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥١٦) نماء التركة

### المبادئ

١ - نماء التركة يأخذ حكمها ويقسم على الفريضة الشرعية بين الورثة .

٢ - ما صرفه البعض في شئون زواجه أو في بعض القضايا الخاصة به يكون من نصيبه .

٣ - ما أرسله الإخوان إلى أحدهما طالب العلم من نفقة لما الرجوع بها عليه في نصيبه إن كان ذلك بأمره وإلا فلا .

مسئل :

من حسن إبراهيم شحاته الشافى . في رجل مات عن زوجته وأربعة أولاد ذكور . أحدهم قاصر وبنت قاصرة ، وخلف تركة قام الكبار من الأولاد الذكور بالعمل فيها ، ثم ذهب واحد منهم لطلب العلم بالجامع الأزهر ، وبقي أخوه وأخوهما يدعما على التركة يعملان فيها ، ولقد تزوج أحدهما ودفع مهر زوجته وتكاليف الدخول من التركة ونعائها . ولأنهما كذلك ، وزاد أنه فعل مع أحد الناس فعلا ألزمته حكومته بمصاريف ورسوم من أجله دفعهما من التركة ونعائها ، وكانا يرسلان لأخيهما الذي ذهب إلى الأزهر نفقة من غير تقليد كل شهر ، وبعد أن أقام بالأزهر ست سنوات سافر إلى أخويه ، ولما وصل أراد أن يقسم التركة ونعائها على الفريضة الشرعية مع عدم احتساب مصاريف الزواج والنسبية واحتساب ما كانا يرسلانه لأخيهما وهو في الأزهر .

(٥١٦) الفتاوى : مجلة الشيخ محمد عبد - م ٢٩٠ ص ١٢٢ - ٢٢٤ ذى القعدة ١٣١٨ هـ .

لما الحكم فيما دفعه أخواه من المهور لفسأتهما ، وما دفعه أحدهما في  
مصاريف القضية ، وما كانا يرسلانه لمن في الأزهر؟ أفيدوا الجواب .

أجاب :

ما صرفه الأخوان المذكوران في شئون زواجهما يكون من نصيبهما  
خاصة . وكلما مادفعه أحدهما في تلك القضية ، فإنه يكون من نصيبه  
وما أرسله لأخيهما الثالث وهو في الأزهر يرجعان به عليه إن كان بأمره  
وإلا فلا . والله سبحانه وتعالى أعلم .





## الموضوع

### (٥١٧) ميراث بالزوجية

#### المبادئ

١ - لا ميراث للزوجة إذا أنكر الوريثة زوجها إلا بثبوتها بحكم شرعي

٢ - عند ثبوت الزوجية بحكم ثرث في مورثها ولها نصيب زوجة

٣ - عند علم إلبناتها الزوجية فإنها تشارك من أقرها بالزوجية من الوريثة في نصيبه مع مراعاة النسبة بين نصيبه وأنصبة الآخرين معاملة له بإقراره .

٤ - إقرار جميع الوريثة لها بالزوجية يقتضي ميراثها بهذا الإقرار بدون صدور حكم بذلك .

مثل :

بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة في ٥ أبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ١٠ مضمونها أن نظارة المالية رغببت بإفادتها ٦٢ إعادة النظر في مادة وفاة علانية في رمضان أها عليل وثبوت وراثته السابق الاطلاع على الإعلام الصادر من محكمة اسكى الذى لم يذكر فيه وجود زوجة للمتوفى لصدور إعلام شرعى من محكمة دمياط بتاريخ ٢٦ القعدة سنة ١٩ نمرة ٢٥ بثبوت زوجية صليقة هاتم الحركسية للمتوفى ، وأنه بعد النظر في ذلك الإعلام والأوراق المرفقة به وقلوها ١٩ بناد بما يرى .

## أجواب :

اطلعت على رقيم مساعدكم المؤرخ في ٥ أبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ١٠ وعلى ما معه من الأوراق المختصة بوفاة علانية لى رمضان أغا خليل ووراثه ورثته . فرأيت أن الحكم الذى تضمنه الإعلام الأول الصادر من محكمة اتسكى لم يشمل الزوجة ، لأن الشهادة التى ذكرت بملك الإعلام قاصرة على وفاة المتوفى عن أخته لأبويه وابنى أخيه ، وقد حكم بوراثتهم بناء على تلك الشهادة ، وقد قلنا فيما كتبناه أولاً فى هذه المسألة أنه إن ثبت أنها زوجة بطريق شرعى استحققت ميراث زوجة فى تركة زوجها المتوفى. وإن لم يثبت أنها زوجة شاركت أخته لأبويه التى ادعت انحصار ميراثها فيها وفى ابنى أخيه وزوجته فى نصيبها مع مراعاة النسبة بينه وبين أنصباء الباقين مؤاخلة لما بإقرارها فى دعائها بزوجيتها . أما الإعلام الثانى الصادر من محكمة دمياط فقد تضمن أن الزوجة المذكورة أشهدت على نفسها بوفاة زوجها وانحصار إرثه فيها بصفتها زوجة له وفى شقيقته وفى ابنى أخيه ، وهما الإشهاد لا يكفى فى ثبوت زوجيتها إذا نازعها فى الزوجية ابنا الأخ ، بل لابد حينئذ من ثبوتها بحكم صحيح شرعى . أما إذا لم ينازعاها فى زوجيتها بأن أقرا بها كما أقرت الأخت الشقيقة كانت زوجيتها ثابتة بناء على ذلك الإقرار ، والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥١٨) يرث ولد الزنا من أمه

### المبدأ

ولد الزنا واللعان يرث من جهة أمه فقط .

مسئل :

امراة مسيحية ماتت عن أم وابن وبنيتين شرعيين . وعن بنت  
ولدتها من الزنا . فهل توث البنت من الزنا كبنية أولادها الشرعيين ؟

أجاب :

صرح في البحر من كتاب الفرائض بما يفيد ليرث ولد الزنا واللعان  
من الأم . حيث قال : ويرث ولد الزنا واللعان من جهة الأم فقط . لأن  
نسبه من جهة الأب منقطع . فلا يرثه به . ومن جهة الأم ثابت فيرث به  
أمه وأخته من الأم بالفرض لا غير ، وكلما ترثه أمه وأخته من أمه  
فرضاً لا غير أم . وعلى ذلك تكون هذه البنت التي من الزنا وارثة لأمها  
المذكورة ، والله أعلم .

## الموضوع

(٥١٩) ميراث الزوجة من زوجها المتوفى عنها قبل الدخول

## الجدوا

للزوجة التي مات عنها زوجها وهي في عصمته بعد العقد الصحيح وقبل الدخول جميع مهرها معجله ومؤجله ، ولها ميراثها من تركته ما لم يوجد مانع شرعي .

مثل :

امراة مات عنها زوجها بعد العقد عليها وقبل الدخول بها وقد فرض لها مهرأ وأقبضا عاجله . فهل تستحق المهر كله ، وهل تره أم لا ؟

أجاب :

نعم . للزوجة المذكورة التي مات زوجها عنها وهي في عصمته بعد العقد الصحيح عليها وقبل دخوله بها . جميع مهرها معجله ومؤجله فيؤخذ المؤجل من تركته بالطريق الشرعي . فإن المهر كما يتأكد بالدخول أو الخلوة الصحيحة يتأكد بالموت . وللزوجة المذكورة أيضاً والحال ما ذكر في السؤال ميراث زوجة من تركه زوجها المذكور إن لم يكن هناك مانع ، والله أعلم .

## الموضوع

(٥٢٠) الميراث جبرى ولا حق للمورث فى حرمان أحد الورثة

### المبادئ

١ - قصر المورث فى حياته ميراثه بعد وفاته على بعض ورثته وإخراج البعض لا يصح شرعاً .

٢ - تستحق البنت التى حرمها والدها الميراث فى تركته والدها المذكور بالطريق الشرعى حيث لا مانع .

مثال :

رجل أشهد على نفسه حال حياته وفى حال صحته وكتب بذلك كتابة أنه أخرج بنته من الورثة فى تركته بعد وفاته . وقال إنها خارجة عن طاعته فى كل الأمور . وقال هذا الرجل إنه لا حق لابنته فيما يتركه والدها المذكور بعد وفاته فى كل شئ . ثم زوجها لرجل بوكالته عنها فى عقد الزواج . ثم بعد ذلك توفى هذا الرجل الذى حرم ابنته من ميراثه وترك ابنته المذكورة وولداً وزوجة . فهل تستحق البنت المذكورة فى ميراث أبيها المذكور ؟

أجاب :

قصر المورث فى حياته ميراثه بعد وفاته على بعض ورثته وإخراج البعض منه لا يصح شرعاً . لأنه حيلة وتغيير لما فرض الله تعالى فلا يملكه وقد نص العلماء على أن الإرث جبرى . فعلى ذلك يكون لبنت المتوفى المذكور والحال ما ذكر فى السؤال الميراث فى تركته والدها المذكور بالطريق الشرعى حيث لا مانع ، والله أعلم .

(هـ) الفتى : مجلة الشيخ بكرى الصمدى - ص ٢ م ٥٠٢ - ص ٩٠ - ١٥ (المجم) ١٣٢٢ هـ .

## الموضوع

(٥٢١) اختلاف في متاع البيت

### المبادئ

١ - ما كان من المتاع خاصاً بالنساء أو مشتركاً بينهما فالقول فيه للزوجة، وما كان خاصاً بالرجال فالقول فيه للرجل وورثته مع اليقين لكل منهما .

٢ - لكل من الطرفين إثبات دعواه بالملكية .

مثل :

في رجل توفي وترك زوجة وورثة آخرين واخطفت الزوجة مع باقي الورثة في متاع البيت من فرش وملابس وحل ومنه ما كانت دخلت به ، ومنه ما جرده الزوج ، فالزوجة تدعى ملكيته لها ، وباقي الورثة يدعون أن لهم الحق فيه بطريق الميراث الشرعي أصوة يباقي المتروكات فهل يكون ذلك للزوجة أم ميراثاً للجميع ؟

أجاب :

في تنقيح الحامدية ما نصه : سئل فيها إذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة للزوجة فقط كالأساور الذهب وغيرها وما يصلح لهما كالنفود وغيرها فالقول لمن في الفريقين ؟

الجواب : القول للزوجة في ذلك يمينها . وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق ، لأنه مما يصلح لهما . كما في البحر انتهى وفي بعض الفتاوى ما نصه : سئل في رجل تاجر من بلاد السودان مات

---

(\*) الفتى : مجلة الفيض بكر المصنف - ج ٢ م ١٢١ - ص ٣٦ - ١٧ المصنف ١٢٢٥ هـ .

عن زوجته وعن ورثة غيرها ، وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومعاش  
وتقود وفرش ونحاس وغير ذلك مما يورث . فادعت الزوجة بأمتعة وأشياء  
مما ذكر بأنها ملك لها ، فأنكر الورثة دعواها والحال أنهم يقيمون بينة  
بما تركه مورثهم في منزله وحوزة حتى مات . فهل إذا ثبت أنها ملك لمورثهم  
بالوجه الشرعى يجابون للملك ويقضى لهم بها ويقسم جميع ما تركه بين  
جميع ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) إذا مات الزوج واختلفت زوجته  
مع ورثته في متاع البيت . فما كان مختصاً بالنساء أو مختصاً بينهن وبين  
الرجال ، فالقول للزوجة المذكورة فيه بيمينها وعلى ورثة الزوج إثبات دعواهم  
أن ما ذكر ملك لمورثهم . وما كان مختصاً بالرجال فالقول لورثة الزوج فيه  
أنه ملك لمورثهم ، والبيينة بينه الزوجة والله تعالى أعلم انتهى . ومن ذلك يعلم  
أن القول للزوجة المذكورة في هذا السؤال بيمينها في الأشياء الخاصة بالنساء  
والى تصلح للنساء والرجال ، وعلى ورثة الزوج إثبات دعواهم بأن ما ذكر  
ملك لمورثهم ، وإن وجد في الأمتعة المذكورة شيء يختص بالرجال يكون  
القول فيه لورثة الزوج أنه ملك لمورثهم . والبيينة بينة الزوجة .  
والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٢٢) ميراث

## المبدأ

١- لا يرث أولاد البنات مع العاصب لأنهم من ذوى الأرحام

سئل :

في امرأة توفيت عن ابن أخيها الشقيق وعن أولاد بنتها ذكرين وأنثى  
لبن الوارث من هؤلاء ومن غير الوارث ؟

أجاب :

إذا كانت وفاة المرأة المذكورة عن الأشخاص المذكورين لاغير  
ولم يكن هناك مانع تكون تركتها جميعها لابن أخيها الشقيق . ولا شيء  
لأولاد البنت المذكورين لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث  
عن العصبات ، والله تعالى أعلم .

تعليق :

صدر القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ ونص في المادة ٧٦ على استحقاقهم  
بطريق الوصية الواجبة بقدر نصيب مورثهم في حدود الثلث متى تحققت  
شروطها .



## الموضوع

(٥٢٢) هل تراث المطلقة رجعيًا وهي حامل

## البدء

إذا طلقها رجعيًا ومات قبل وضع حملها تراث منه شرعاً

سئل :

رجل طلق زوجته الحامل منه في حال صحته طلاقاً رجعيًا بقوله ها أنت طالق ثم توفي عنها قبل أن تضع حملها . هل تراث هذه المرأة منه والحالة هذه ؟

أجاب :

إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعيًا ومات قبل انقضاء عدتها تراث منه بالطريق الشرعي ، والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٢٤) الرد في الميراث

### المبادئ

- ١ - الأم تحجب الجدات مطلقاً من أى جهة كن
- ٢ - إذا اجتمع في الميراث أم وأخت شقيقة وأخت لأب تقسم التركة للأم الخمس وللأخت لأب الخمس والثلاثة أخماس الباقية للأخت الشقيقة فرضاً ورداً .

سئل :

توفي شخص عن والدته وعن أخته الشقيقة وعن أخته من أبيه وعن جدتيه . فكيف تقسم التركة بينهم ؟

أجاب :

بوفاة الشخص المذكور عن المذكورات فقط . تقسم تركته بين والدته وأخته الشقيقة وأخته من أبيه أخماساً بطريق الفرض والرد . لوالدته الخمس ولأخته من الأب الخمس أيضاً . والثلاثة أخماس الباقية لأخته الشقيقة . ولا شيء للجدتين المذكورتين لسقوطهما بالأم ، والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٢٥) الإرث لا يسقط بالشرط

### المبادئ

- ١ - إذا تزوجا بشرط عدم ميراث أحدهما من الآخر عند موته فلا عبرة بهذا الشرط ويورث كل منهما الآخر عند موته .
- ٢ - الإرث جبري لا يسقط بالإسقاط مطلقاً .

مثل :

من الخواجة واصف يرث ميراثه من رجل مسيحي يدعى واصف يرث ميراثه من امرأة مسيحية تدعى روم بنت سعد خليل ألففا في أثناء حضر الخطوبة قبل التكليل عليها شرطاً بيانياً محرراً من نسختين نصه . إذا مات أحدهما قبل الآخر لا يرثه الحي الباقي منهما . فشرطها يكون ميراثها لأخواتها بعد وفاتها إذا لم تعقب ذرية يكون مدخل زوجها المذكور في ميراثها . وشرطه إذا توفي قبلها يكون ميراثه لأولاده الذين يموت عنهم سواء كانوا من زوجته المتوفاة أو منها يكون مدخلها في ميراثه - فهل هذا الشرط المحرر بينهما يسرى ويعمل به إذا دعت الحال وتقاضى أحدهما بعد وفاة الآخر أمام الشريعة الفراء أو لم يعمل به . أفيدوا الجواب ولكم من الله الأجر والثواب .

أجاب :

الإرث جبري لا يسقط بالإسقاط مطلقاً . كما هي التصور الشرعية وعلى ذلك فالشرط المذكورة بين الزوجين في حادثة هذا السؤال لا يعول عليها ، والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٣٦) ميراث فيه مول

### المبادئ

١ - إذا اجتمع في الميراث زوج وأخت شقيقة وأخت لأب وعم شقيق كان للزوج ثلاثة أسهم من سبعة وللأخت الشقيقة مثله وللأخت لأب سهم واحد من سبعة .

٢ - لا شيء للعم الشقيق لأنه عاصب ولم يبق له شيء من التركة .

سئل :

إمرأة متزوجة توفيت عن زوجها وعن أخت شقيقة وعن أخت لأب فقط وعن عم شقيق لوالدها . من من هؤلاء يرثها وما نصيب كل من الوارثين وهل العم شقيق الأب يرث مع وجود بقية الورثة السابق ذكرهم ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

إذا كانت وفاة المرأة المذكورة عن الأشخاص المذكورين لا غير ولم يكن هناك مانع تقسم تركتها على سبعة أجزاء . للزوج منها ثلاثة وللأخت الشقيقة ثلاثة أيضاً وللأخت من الأب واحد . فقد دخل في المسألة المول فلا شيء للعم ، والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٣٧) اختلاف الدارين باختلاف التبعية

### المبدأ

يشترط في الميراث اتحاد الدين والدارين بين المورث والمورث وقت الوفاة حقيقة وحكماً .

مثل :

من خليل محمد في رجل مسيحي كان مقياً بمصر وتوفى بها وترك تركة بمصر أيضاً عن أولاد ابن عمه الشقيق عشرة ذكور وكلهم مسيحيون كالماتوفى المذكور إلا أن ثلاثة منهم موجودون بالقطر المصري وتابعون للدولة العلية كالماتوفى وسبعة منهم مقيمون بإسلامبول أربعة منهم تابعون للدولة العلية أيضاً والثلاثة الباقون تابعون للدولة الروميا - فهل المتبع للدولة الأجنبية له حق الدخول في ميراث الماتوفى المذكور كباقي الورثة التابعين للدولة العلية أم لا ؟ أفتلوا الجواب أفندم .

أجاب :

إذا كانت وفاة الرجل المذكور عن الأشخاص المذكورين لا غير ولم يكن هناك مانع تكون تركته جميعها لأولاد ابن عمه الشقيق المذكور المذكورين بالسوية بينهم متى كانوا ذميين متحدى الدار مع المورث حقيقة وحكماً إذ الممار على ذلك ، والله تعالى أعلم .

تعليق :

نص القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ في مادته السادسة فقرة ٢ ، ٣ على أن اختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين ، كما أنه لا يمنع من الميراث بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

(\*) المتن : مجلة الشيخ بكرى الصدف - ٨٤م - ١٢ - ٢٦ ربيع أول ١٣٢٢هـ .

## الموضوع

(٥٢٨) الحكم المبني على الإقرار حجة قاصرة على المقر

### المبدأ

الحكم المبني على الإقرار حجة قاصرة على المقر لا يعمده إلى غيره .

مسئل :

توفى رجل فادعت إحدى السيدات الأمومة له وتحصلت بذلك على حكم من المحكمة الشرعية بوراثتها له ، وكان ذلك بناء على إقرار من سيدة أخرى ادعت زوجيتها له أيضاً ، وفي ذلك ما يحمل على الاشتباه في صحة الورثة ، وربما كان المتوفى المذكور مات عن غير وارث . لذلك ترغب وزارة المالية أخذ الرأي فيها إذا كان يكفي بالحكم الصادر في هذا الموضوع للإقرار على وراثته مدعى الأمومة والزوجية للمتوفى المذكور أم يلزم وضع يد الحكومة على التركة وإلزامهما بنبوت وراثتهما شرعاً في مواجهة الحكومة ؟

أجاب :

واضح أن وراثته كل من أم المتوفى المذكور وزوجته إنما ثبتت بإقرارهما . وحيث إن الإقرار حجة قاصرة لا يعتد به لغير المقر فلا يكون حجة على غيرهما شرعاً ممن ينكرها . وعلى ذلك فإن كان يوجد شيء من التركة تحت يد وزارة المالية وهي لا تعترف بالورثة فلا يكون ذلك الحكم المبني على الإقرار ملزماً بتسليم ما تحت يدها . وإن لم يكن تحت يدها شيء وكانت جميع أعيان التركة تحت يد المتصادقتين كان للمالية الحق في أن ترفع الدعوى عليهما بطريقها الشرعي .

(٥) الملقى : لفيلة الشيخ محمد باقر - ص ٩٢ - ص ٢٤ - ١٨ من جلد ١٩ الأخيرة . ٢٣٢



لها يصلح للحي منهما قوله بيمينه والبينة بينة ورثة المتوفى . وما يصلح للمتوفى  
فالقول فيه لورثته بيمينهم والبينة بينة الحي . وفي المشكل الصالح للزوجين  
معاً القول فيه قول الحي منهما بيمينه والبينة بينة ورثة المتوفى . وإن لم يثبت  
أن الأمتعة المذكورة المودعة من متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه  
فالقول فيها مطلقاً قول ورثة المتوفى الذى أودعها لأنه كان صاحب اليد  
وورثته قائمون مقامه ، والله تعالى أعلم . .





## الموضوع

(٥٣٠) وفاة الكفيل بدين على بعض ورثته عن تركه

### المبدأ

١ - إذا استصدر الدائن حكماً على جميع الورثة بما فيهم المدين الأصلي ثم قسمت التركة بين الورثة فليس له التنفيذ على واحد منهم فقط بجميع دينه وله أن ينفذ على كل منهم بحصته في الدين .

مثل :

توفي رجل عن ورثة شرعيين وترك ما يورث عنه . وكان مديناً لرجل بسبب ضمانه لأحد ورثته ، وبعد وفاته رفع الدائن دعوى على جميع الورثة بما فيهم المدين الأصلي . فصدر الحكم على جميع الورثة برفع الدين . وبعد صدور الحكم انقسم الورثة التركة بينهم . فأراد الدائن التنفيذ على جميع التركة . فهل له أن يأخذ جميع دينه من جهة واحدة منهم بعينه دون حصص الباقي أو لا يأخذ إلا بمقدار ما يخص كل واحد منهم في الدين ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال الموضح أعلاه . ونفيد : أنه في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين في مسائل التركة والورثة والدين في التركة ما نصه ( تركه فيها دين لم يستغرق قسمت فجاء الغريم فإنه يأخذ من كل منهم حصته من الدين . وهذا إذا أخطم جملة عند القاضي ، أما لو ظفر بأحدهم أخذ منه جميع ما بيده انتهى ) . وأقره في نور العين من ذلك الفصل .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بنيت س ١١ م ٢١ - ص ١٨ - ٣ ذي الحجة ١٣٣٢ هـ .  
١١١٥/١٠/١٢ م .

ومثله في الأنثروبية نقلا عن جامع الفصولين بصحيفة ٣٧٤ جزء ثان  
من كتاب التسمية طبع أميري . وكذا في واقعات المفتين من استخلاص  
التركة بصحيفة ٢١٨ طبع أميري . ومن ذلك يعلم أن الحكم الشرعي في  
هذه الحادثة . أنه متى طلب الدائن المذكور جميع الورثة عند القاضى  
وأخضعهم عنه فإنه يأخذ من كل منهم حصته من الدين فقط . وليس له  
أن يأخذ جميع دينه من حصة واحد منهم بعينه ؛ والله أعلم .



## الموضوع

(٥٣١) ميراث

### المبادئ

١ - ينتصب أحد الورثة حصصاً عن الباقيين

٢ - يعامل المقر بإقراره .

مسئل :

بإفادة واردة من وزارة الحفانية بتاريخ ١٥ فبراير ١٩١٦ نمرة ١٠٨٣ صورتها مرسل مع هذا مكتابة المالية نمرة ١١٥٤/٣/٢٤٤ بشأن تركة الست صديقة القدسية والحكم الشرعى المرفق بها . وجاء إفادة الحفانية عن رأى قضيتكم فى هذه المسألة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . صورة مكتابة المالية - المدعوة الست صديقة الشهيرة بهائم الحليلة بنت على أفندى قدس توفيت وقيل يوم وفاتها أنها توفيت عن الحكومة تاركة ما يورث عنها شرعاً متقول وثابت موضوع يد الحكومة عليه لتصرفت الحكومة فى المتقول بالبيع ثم رفعت دعوى على وزارة المالية أمام محكمة مصر الشرعية تحت نمرة ١٢ سنة ١٩١٤-١٩١٥ من المدعو محمد أمين قال فيها إن المتوفاة المذكورة توفيت عن شقيقها هما حسن أفندى يسرى والست أمينة وعنه هو بصفته أخوها لأمها ، وقد حضر مندوب وزارة المالية فى هذه الدعوى واعترف بالوفاة وبوضع يد المالية على المخلود بالدعوى وأنكر باقى الدعوى على أنه حكم أخيراً فيها بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩١٥ بوفاة المتوفاة ووراثه أخها لأمها المدعى المذكور حسب الصورة المرفوقة المشمولة بالصيغة التنفيذية وتأييد هذا الحكم من المحكمة العليا بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩١٦ فى القضية نمرة ٢١ سنة ١٩١٥-١٩١٦ وقد

(\*) الخفى : فضيلة الشيخ محمد بخت - س ١٢ ص ٤٨ - س ٢٦ - ١١ ربيع ثنى ١٣٢٤ هـ -  
١٥ فبراير ١٩١٦ م .

طلب محمد أمين المذكور الإفراج له ولباقي الورثة الذين ذكرهم في دعواه عن الموروث المذكور أو الإفراج له عن نصيبه هو إذا لم يمكن الإفراج لباقي مدعى الورثة عن نصيبهم أيضاً - وحيث علم من إفادة محكمة مصر الشرعية المؤرخة ١٢ يناير ١٩١٦ نمرة ٣٣٩٦ أن حسن أفندي يسرى المدعى الأخوة للمتوفاة طلب منها معافاته من تعجيل رسم القضية التي في عزمه رفعها ضد الوزارة لإثبات وفاة المتوفاة وانحصار إرثها في الورثة المذكورين وتحجر المحكمة المشار إليها بأنه ليس لدى الوزارة معلومات بخصوص فقر الطالب من علمه - وحيث ترغب وزارة المالية بمعرفة رأى الخفائية فيها إذا كان يجوز الإفراج عن تركة المتوفاة لكل من حسن أفندي يسرى والست أمينة ومحمد أفندي المذكورين إرتكائاً على ذكر أسماء باقي الورثة في الدعوى أو لا بد من استصدار حكم شرعى بوراثه كل من حسن أفندي يسرى والست أمينة البادى ذكرهما وفى هذه الحالة يفرج فقط عن نصيب محمد أمين طبقاً للحكم المذكور فالقضى بتحريره لسعادتكم على أمل التكرم بالإفادة عن رأى الوزارة فى ذلك .

أجاب :

اطلنا على كتاب الوزارة رقم ١٥ فبراير ١٩١٦ نمرة ١٠٨٣ وما معه من كتاب وزارة المالية وصورة الحكم الشرعى وتبين من صورة الحكم المذكور أنها لم تشتمل إلا على الحكم بوفاته. صديقه المذكورة ووراثه أخيها لأمرها محمد أمين المذكور. ولم يذكر بصيغة الحكم أن المحكمة حكمت بوراثه أخويها شقيقيا حسن يسرى والست أمينة المذكورين . وعلى ذلك يكون هذا الحكم قاصراً على الوفاة ووراثه محمد أمين المذكور فقط - ولكن من حيث إن أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين وأن المدعى الذى هو الأخ لأمر قد اعترف فى دعواه بأن صديقه المذكورة توفيت وانحصار إرثها فيه وفى أخويها شقيقيا المذكورين من غير شريك ولا وارث لها سواهم . وأن الذى يخصه فى تركتها هو السدس فرضاً - وحيث إنه مع ثبوت وراثه الأخ لأمر لصديقه المذكورة لا يكون للحكومة فى هذه التركة حق أصلاً ولا شأن

للمالية فيها . لأنه لو فرض وكان الوارث الوحيد هو الأخ لأم لأخذ كل  
التركة فرضاً ورداً ، ولا تأخذ الحكومة شيئاً - وحيث حكم بوراثته الأخ  
لأم وهو معترف في دعواه بمشاركة الأخوين الشقيقين له وأنه لا يستحق  
في التركة إلا السلس فرضاً ، فطبعاً يكون الباقي للأخ والأخت الشقيقين  
نصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين . وحيث يجب أن يعامل بإقراره ويشاركه  
في التركة خصوصاً إذا كان اسم الأخ والأخت الشقيقين كما ذكرنا بدعوى  
المدعى اعترافاً منه بوراثتهما قد ذكرنا أيضاً في شهادة الشهود الذين بنت  
المحكمة حكمها على شهادتهم بوفاة المتوفاة ووراثته أخيها لأمها - وبناء على  
ذلك لا يكون لوزارة المالية فائدة في تكليف كل من حسن أفندي يسرى  
والست أمينة المذكورين باستصدار حكم شرعي بوراثته كل منهما . فيجوز  
بناء على ما ذكر الإفراج عن تركة المتوفاة للورثة المذكورين كل بقدر  
نصيبه إستناداً على ما ذكر .



## الموضوع

(٥٣٢) ميراث ذوى أرحام

### المبادئ

- ١ - بنت الخالة وبنت ابن العم من الصنف الرابع من ذوى الأرحام
- ٢ - بنت الخالة أقرب إلى الميت من بنت ابن العم لتقدم في الميراث وتحوز جميع التركة ولا شيء لبنت ابن العم

سئل :

توفيت امرأة عن بنت ابن عمها وعن بنت خالتها فقط ولم يوجد للمتوفاة غيرهما . فن يرث ومن لا يرث ؟

أجاب :

نفيد أن بنت ابن العم وبنت الخالة المذكورتين من أولاد الصنف الرابع من ذوى الأرحام . ونص في متن السراجية على أن الحكم في أولاد الصنف الرابع كالحكم في الصنف الأول أعنى أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت من أى جهة كان . وحيث إن بنت الخالة المذكورة أقرب من بنت ابن العم فيكون ميراث المتوفاة المذكورة جميعه لها . ولا شيء لبنت ابن العم المذكورة ، والله تعالى أعلم .

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ محمد بديع - ص ١٢ م ٨٢ - ص ٤٠ - ٤١ ومغلان ١٣٢٤ هـ - ٤ يوليو ١٩١٦ م .

**الموضوع**  
**(٥٣٣) لاميراث للمغضية**  
**المبدأ**

لا تستحق المغضية شيئاً من الميراث لعدم وجود سبب من أسبابه .

سئل :

توفي أمير من الأمراء عن زوجات ثلاث خاليات الحمل . وعن محضيته  
خالية الحمل ، وعن أولاده وهم أربعة ذكور وخمس بنات . فما نصيب كل  
وارث من المذكورين في مبلغ ٥٩٠ جنبا ؟

أجاب :

يقسم المبلغ المذكور أعلاه استحقاق المتوفى المذكور على أن لزوجاته  
الثلاث منه الثمن فرضاً بالسوية بينهما . لوجود الفرع الوارث . والباقي  
يقسم بين أولاده التسعة المذكورين تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين .  
ولا شيء لمحضيته المذكورة لعدم وجود سبب من أسباب الميراث بالنسبة  
إليها . وللإحاطة بمرور الأوراق عائدة من طيه كما وردت .

---

(\*) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد باقر - ص ١٢ م ٢١٦ - ص ١٠٠ - ١٦ ص ١٢٣٥ -  
١٢ ديسمبر ١٩١٦ م .

## الموضوع (٥٢٤) ميراث من تسبب في قتل مورثه المبدأ

القتل بالسبب غير مانع من الميراث فيمن قتل لأنه غير مباشر  
للقتل بنفسه

مثل :

من رجل أغرى غيره على قتل أخيه ، وحكم من محكمة الجنايات  
على مباشر القتل بالإعدام ، وعلى المغرى بالأشغال الشاقة المؤبدة مدة حياته .  
فهل بعد ذلك يرث المغرى في أخيه المقتول بعد أن ثبت عليه الإغراء  
بالكيفية المتضمنة أم كيف هذا ؟ مع العلم بأن المغرى عليه توفى بلا عقب  
عن شقيقين منهما المغرى وثلاث شقيقات .  
أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن ميراث المتوفى المذكور متى كان الحال  
ما ذكر ، ينحصر في شقيقه وشقيقاته تمصياً للذكر مثل حظ الأنثيين  
وما جاء في السؤال من أن أحد الشقيقين حكم عليه بالأشغال الشاقة من  
المحاكم الأهلية لا يمنع من كونه وارثاً شرعاً .  
تعليق :

صدر القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ الخاص بالموارث واعتبر في المادة  
٥ منه أن القتل العمد مانع من الإرث سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً  
( مباشراً ) أم شريكاً أم شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام  
وتفيلده عليه .

وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية أن القتل بالسبب من القتل العمد  
ويكون مانعاً من موانع الإرث ، وقد عدل القانون بذلك عن مذهب الخنفية  
وأخذ بمذهب الإمام مالك .

(هـ) المتن : لعيلة الشيخ محمد بخت - ص ١٦٧ - ص ٦٧ - ٢٨ رمضان ١٣٣٥ هـ -  
١٧ يوليو ١٩١٧ م .



## الموضوع

(٥٣٥) الميراث جبرى

### المبادئ

- ١ - استحقاق الولد فى كل ما يتركه أبوه جبرى ، لا يملك أحد .  
لا الأب ولا غيره أن يحرمه من ميراثه إلا لسبب من الأسباب الشرعية .  
المانعة من الميراث .
- ٢ - الولد المتبنى لا يرث ممن تبناه .

سئل :

رجل له ابن تبناه شخص آخر أجنبي .

هل يجوز للأب الحقيقي الأول أن يحرم ابنه المذكور من ميراثه  
بسبب ذلك . وهل يجوز للأبن المتبنى أن يرث من الرجل الذى تبناه ؟

أجاب :

نفيده : أن استحقاق الولد فى كل ما يتركه أبوه إذا مات جبرى .  
فلا يملك أحد لا الأب ولا غيره أن يحرم وارثاً من ميراثه الشرعى بسبب  
من الأسباب . نعم إذا قام بالشخص مانع من موانع الإرث الشرعية المعلومة  
يمنع من الميراث - كما أن الولد المتبنى لا يرث ممن تبناه .

---

(هـ) الملقى : فضيلة الشيخ محمد بختيار - م ١٥ - ١١٨ هـ - م ٥٥ - ٧ جمادى الثانية  
١٣٣٦ هـ - ٢٠ مارس ١٩١٨ م .

## الموضوع :

(٥٣٦) ميراث ثوى الأرحام

### المبدأ

إذا اجتمع في الميراث زوج وبنات أخ شقيق ثلاث مع ولدى أخت شقيقة ذكر وأنثى . كان للزوج النصف فرضاً ، والنصف الباقي يقسم على ثمانية أسهم . لبنات الأخ المذكورات ستة أسهم بالسوية بينهن - ولولدى الأخت السهمان الباقيان للذكر مثل حظ الأنثيين .

مثل :

توفيت امرأة عن زوجها وعن بنات أخيها شقيقها الثلاث وعن ولدى أختها شقيقها ذكر وأنثى . فما نصيب كل وارث ؟

أجاب :

ب وفاة المرأة المذكورة عن ذكروا ، يكون لزوجها من تركتها النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث . والنصف الآخر يقسم بين بنات الأخ الشقيق الثلاث ولولدى الأخت الشقيقة على ثمانية أسهم لبنات الأخ الثلاث المذكورات ستة أسهم من ثمانية أسهم يتقسم إليها نصف التركة بالسوية بينهما لكل واحدة منهن سهمان في ذلك . ولولدى الأخت الشقيقة السهمان الباقيان من الثمانية أسهم المذكورة للذكر مثل حظ الأنثيين - وذلك على قول محمد رحمه الله تعالى المفتى به . وهو أخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع . فكان المية مائت عن زوج وعن ثلاثة أخوة أشقاء

(\*) المفتى : لمصلحة الشيخ محمد بن يحيى - من ١٧٣ م - من ٤٢ - ١٧ شوال ١٣٣٧ هـ - ١٥ يوليو ١٩١٩ م .

وعن أختين شقيقتين ، فيكون الزوج النصف والنصف الآخر يقسم على ثمانية أسهم ستة منها للأخوة الأشقاء الثلاثة والثنان للأختين الشقيقتين فما أصاب كل أصل يعطى لفرعه كما ذكرنا .

تعليق :

صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ونص في المادة رقم ٣٤ منه على - إذا كان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذوى الرحم .  
والأقدم أقوام قرابة إلى الميت

## الموضوع

(٥٣٧) ميراث العاصب ونوى الأرحام

### المبادئ

١ - لا يرث العاصب شيئاً من التركة إلا ما بقي من أصحاب القروض

٢ - إذا استغرقت القروض التركة فلا شيء للعاصب ولا لنوى الأرحام .

سئل :

توفيت امرأة عن زوجها وأمها وعمها وعمتها وأخت من أبيها وثلاث أخوات إناث من أمها . فما نصيب كل منهم حسب الميراث الشرعي ؟

أجاب :

نفيد : أن لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ولأختها من أبيها النصف فرضاً ، ولأمها السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوات ، ولأخواتها الثلاث من الأم الثلث فرضاً . فقد دخل في هذه المسألة العول . فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى تسعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم ، وللأخت لأب ثلاثة أسهم أيضاً ، وللأم سهم واحد ، والسهمان الباقيان للأخوات الثلاث من الأم بالسوية بينهما . ولا شيء لعمها لأنه عصبية بنفسه لا يأخذ إلا ما بقي بعد القروض ، وفي هذه الحالة قد استغرقت القروض جميع التركة ، ولم يبق منها شيء ، ولا شيء أيضاً للعممة لأنها من نوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب القروض والمصبة . والله تعالى أعلم .

(\*) الفتاوى : مطبعة الشيخ محمد بنهيث - من ١٧٤م إلى ١٩٤م - ص ٥١ - من ذي القعدة ١٣٣٧ .  
٣١ يوليو ١٩١٩ م .

## الموضوع

(٥٣٨) ميراث وهرمان

## المبادئ

١ - اختلاف الدارين مانع من الإرث شرعاً .

٢ - المحروم لا يحجب غيره مطلقاً .

مسئل :

توفي شخص مسيحي سوري أرثوذكسي ، وكان متوطناً حال حياته بمصر حتى توفي وهو رعية الحكومة الخلية - عن شقيقته التي كانت بدمشق وهي مسيحية أرثوذكسية وحضرت إلى مصر بعد وفاته ، وعن ابن عم له كان بدمشق ثم منذ سبع سنين سافر إلى أمريكا وتجلس بالجلسية الأمريكية ولم يزل مقبلاً فيها ولم يحضر إلى مصر لغاية الآن ، وعن ابن ابن عم له أسر موجود بدمشق الشام وهو مسيحي أرثوذكسي . فهل والحال ما ذكر تكون تركة المتوفى لأخته شقيقته ولابن ابن عمه فقط ولا شيء لابن العم لاختلاف الدار والجلسية أم كيف الحال ؟

أجاب :

نفيد : أنه متى كان المتوفى المذكور مسيحياً وكان كل من شقيقته وابن ابن عمه مسيحياً واتحدت دار الجميع ، كان للأخت الشقيقة من تركته النصف فرضاً ، ولابن ابن عمه المذكور النصف الباقي تعصيباً إن كان ابن ابن عم شقيق أو لأب وإن كان ابن ابن عم الأم المتوفى فلا يرث بل تكون التركة جميعها للأخت الشقيقة فرضاً ورداً . ومتى كان ابن العم

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بهيت - ص ١٧ م ٢٠٤ - ص ٨٥ - ٢٧ المزمع ١٣٣٨ هـ - ٢٢ أكتوبر ١٩١٩ م .

مقياً بأمريكا وتابعا للدولة أمريكا ، فلا يرث من المتوفى شيئا لاختلاف الدار ، وهو محروم لقيام المانع من الإرث به وهو اختلاف الدارين والمحروم لا يجب غيره .

تعليق :

صدر القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ ونص في المادة ٦ منه فقرة ٢ على أن اختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين — كما لا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .



## الموضوع

(٥٣٩) ميراث الاخوة لام مع الاخوة لاب

## المبدأ

إذا اجتمع اخوة لام مع الاخوة لاب ، كان للإخوة لام الثلث فرضاً بالسوية بينهم ، والباقي للأخوة لاب تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين

مسئل :

رجل توفي إلى رحمة مولاه عن ورثته وهم أخوات خمس إناث وثلاثة ذكور من والده وأخواه من والدته ذكر وأنثى . الأمل معرفة نصيب كل من المذكورين فيما تركه المتوفى المذكور .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفد : أن لأخ المتوفى وأخته من الأم الثلث فرضاً بالسوية بينهما من تركة المتوفى المذكور ، والباقي لأخوته وأخواته من أبيه تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين .

---

(ج) الملقى : فضيلة الشيخ محمد بن حبيب - م ١٨ م ١٢٨ - م ٥٠ - ١٩ جلدی الاولی  
١٣٣٨ - ١ فبراير ١٩٢٠ م .

## الموضوع

(٥٤٠) ميراث الحمل اذا نزل بجنانية

### المبادئ

- ١ - الحمل إذا ولد بغير جنانية حياً ووجد فيه علامة على الحياة، يرث إذا خرج كله أو أكثره .
- ٢ - إذا ولد بجنانية فإنه يرث ولو نزل ميتاً .

مسئل :

إمرأة ولدت سقلاً لسته أشهر ولم يستهل صارخاً ، ولم يتحرك حركة بينة قوية ، بل تحرك جميع جسمه بحركة ضعيفة كحركة المذبذب المقلع . وشهد طبيب غير مسلم بحياته ١٥ دقيقة . فهل هذه الحالة تعد حياة شرعاً كما قال الطبيب فيرث ويورث أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد : أن المتخصص عليه شرعاً أن الحمل إما أن يولد بغير جنانية على أمه أو يولد بها . فإن كان الأول فلا بد من ولادته حياً ، ولكن لا يشترط أن تكون الحياة حالة فيه بعد خروجه ، إذ لو وجد منه علامة على الحياة بعد خروج الأكثر كالضحك والعطاس والبكاء وتحريك أى عضو من الأعضاء كفى . لأن للأكثر حكم الكل فيرث . إن خرج حياً أو خرج أكثره حياً فمات . وأما إذا خرج أقله حياً فمات . فإنه لا يرث ولا يورث . وإن كان الثاني وهو ما لو خرج بجنانية كالضرب مثلاً فإنه يرث ولو نزل ميتاً - ومن ذلك يعلم أن الحمل المذكور في السؤال حيث خرج حياً بأن تحرك ولو بمقدار حركة المذبذب يرث ويكون ما ورثه تركه عنه يرثها ورثته الشرعيون .

(\*) المقتضى : فضيلة الشيخ محمد بشيت - م ١٨ م ١٢٩ - ١٦ جادى الأولى ١٣٢٨ هـ .  
٩ فبراير ١٩٢٠ م



## الموضوع

(٥٤١) ميراث

### المسألة

إذا اجمع في الميراث زوجة ووالدة وإخوة لأب ذكوراً وإناثاً  
كان للزوجة الربع فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ، والباقي للإخوة لأب  
تعصياً للذكر منهم مثل حظ الأنثيين .

مثل :

في وفاة رجل عن زوجته . وعن والدته . وعن إخوته لأبيه الخمسة  
ذكوراً وإناثاً وترك مبلغاً فما نصيب كل وارث ؟

أجاب :

نفيد : أن لزوجته من المبلغ المذكور الربع فرضاً . لعدم وجود القرع  
الوارث ، ولوالدته السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوة والأخوات .  
والباقي لأخوته لأبيه الخمسة تعصياً للذكر منهم مثل حظ الأنثيين .

---

(\*) المذنب : تعبدية الشيخ محمد بن حبيب م ١٨ م ٢٢٢ - م ٧٧ - ١٥ رجب ١٣٣٨ هـ  
٤ أبريل ١٩٢٠ م .

## الموضوع

(٥٤٢) العاصب السببي أولى في الميراث من بيت المال

### المبادئ

- ١ - عصبه المحقق مقدمون في الميراث على بيت المال .
  - ٢ - وليقة الزواج الرهمية كافية بمجردھا في استحقاق النصيب في الخوفاة دون حاجة إلى شيء آخر .
  - ٣ - إقرار الزوج بالعاصب السببي ، والحكم بذلك بناء على إقراره لا يجعل الحكم متعدياً إلى بيت المال ، ما دام لم يكن ممثلاً في الخصومة . فإن صادق بيت المال على الحكم كان بها . وإلا فعل العاصب السببي إثبات دعواه بالطريق الشرعي .
- مثل :

بإفادتي مصلحة الأملاك الأميرية رقم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ نمرة ١٧١٨-٣-٢٤٤ و ٤٠٤٥ ورقم ٩ يناير سنة ١٩٢٢ نمرة ١٧١٨-٣-٢٤٤ ونمرة ٤٢٨٨ بما صورتها - الأولى - إعاء لإفادة فضيلتكم نمرة ٥٧ متتابعة و ٨ جزء ٢٠ رقم أغسطس سنة ١٩٢١ بخصوص مادة وفاة زليخ خاتون . نرسل في طيه صورة ماورد لنا أخيراً من وزارة الأوقاف نمرة ١٣٨٢ رقم ١٢ الجاري بهذا الخصوص . نأمل التكرم بالاطلاع على ما هو مدون بها والتلبية بإفادتنا برأى فضيلتكم في صرف نصيب زوج الخوفاة المذكورة في المبلغ المتجمد بخزينة الأوقاف من استحقاق المتوفية في ريع وقف يعقوب باشا صبرى من علمه - الثانية - إعاء لإفادة فضيلتكم نمرة ١٣٩ رقم أول يناير سنة ١٩٢٢ بخصوص أعلاه نرسل

(٥٤) المبنى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن فرامة - س ٢١ م ١٨٢ - من ٤٢ -  
٢٠ جمادى الأولى ١٣٤٠ هـ - ٢٢ يناير ١٩٢٢ م .

في طيه الأوراق المختصة بالمكاتبات السالفة في مادة نصيب زوج المتوفاه المذكورة في المبلغ المتجمد بخزينة الأوقاف من استحقاقها في ريع وقف يعقوب باشا صبرى . يأمل التكرم بالتبليغ بالاطلاع عليها وإفادتنا برأى قضيتكم فيما سبق نحرر عنه بمكالمة المصلحة نمرة ٤٠٤٥ رقم ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ للأهمية .

أجاب :

ورد خطاب جنابكم رقم ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ برقم ٢٤٤-١٧١٨-٣ والأوراق المرافقة له ، وورد أيضاً خطاب جنابكم ٩ يناير ١٩٢٢ والأوراق المرافقة له بخصوص مادة نصيب زوج الست زينب خاتون في المبلغ المتجمد بخزينة الأوقاف من استحقاقها في ريع وقف يعقوب باشا صبرى ويراد إبداء رأينا في صرف نصيب الزوج في المبلغ المذكور من علمه - والإفادة عن ذلك . أنه علم من هذه الأوراق أن الدعوى رفعت من ممثل عصابة معتق معتق المتوفاه الست زينب خاتون على أحمد أفندى بكير أغا بطلب لإثبات وفاتها ، وانحصار إرثها في المدعى عليه بصفته زوجاً لها ، وفي عصابة معتق معتقها الميمنة أمماؤهم بالحكم وإستحقاقهم النصف في المبلغ المدعى به ، وأن المدعى عليه صادق على جميع الدعوى ، والمحكمة عاملت الزوج المقر بإقراره ، فحكمت للمدعى على المدعى عليه بوفاة الست زينب خاتون وورثة حضرات أصحاب الدولة الأمراء الميينين بالحكم بصفتهم عصابة معتق معتقها وإستحقاقهم لنصف تركتها - ووجد من بين الأوراق وثيقة عقد زواج رسمى مؤرخة في ٢٠ شعبان سنة ١٣١٩ تتضمن زواج الست زينب خاتون معتوقة المرحوم يعقوب باشا صبرى بأحمد أفندى بكير أحد حجاب الاستيفاء ، ولم يوجد أوراق تشر بمصادقة المالية لدعوى المدعين أنهم عصابة معتق معتقها ولا بإنكارها دعواهم ، فإن كانت المالية منكراً لدعواهم فإن مصادقة الزوج المدعى عليه لهم على دعواهم تكون حجة قاصرة عليه ولا تعدى إلى المالية . وحينئذ ينبغى إثبات دعواهم في وجه المالية متى كانت التركة أو شئ منها تحت يدها تحقيقاً للخصومة . وإن

كانت مصادقة لم على أنهم عصابة معتق المعتق فقد انحل الإشكال .  
لأن عصابة معتق المعتق مقدمون في الميراث على بيت المال . وحينئذ  
فلإنكار المالية لزوجية هذا المدعى عليه للمتوفاة ولاستحقاق النصف  
في تركتها لا يضر لأن الشأن إنما هو لعصابة معتق المعتق . وقد صادقوه . هذا  
وأن وثيقة الزواج الموجودة في الأوراق من الأوراق الرسمية الكافية  
بمجرددها للحكم بمضمونها طبقاً للمواد ( ١٣٢ - ١٣٤ - ١٣٨ ) من لائحة  
المحاكم الشرعية . فإذا نظرت وزارة المالية في الأوراق مرة ثانية واعتمدت  
على إحدى الحالتين من إنكار دعوى الأمراء وراثتهم للمتوفاة أو مصادقتها  
لإياهم على دعواهم عاملتهم بالرأى الذى أبدناه . أما الزوج فنصيبه لا يتغير  
سواء كان شريكاً في ميراث المتوفاة عصابة معتق معتقها أو وزارة المالية  
مضى تحقق أن ورقة عقد الزواج ورقة رسمية . وللإحاطة بحرر هذه الأوراق  
عائلة من طيه كما وردت .



## الموضوع

(٥٤٣) حكم المرأة المقتصة في الميراث

### المبدأ

لا تترك المرأة المقتصة وأولادها في تركة مقتصبا لعدم تحقق  
النكاح والنسب الصحيحين الشرعيين .

مثل :

في رجل اغتصب زوجة رجل آخر وعاشرها من غير نكاح شرعي  
بل بالقوة والقهر ووطئها في هذه المدة ، وأعقبته منه أولاداً ، ثم مات ذلك  
الرجل الذي اغتصبها وترك تركة . ولازالت المرأة في عصمة زوجها الشرعي  
الأول . فهل يجوز لهذه المرأة وأولادها من المقتصب أن يرثوا في تركته أم لا ؟

أجاب :

متى كانت واقعة الحال كما ذكر في السؤال ، ولم يتحقق سبب الميراث  
شرعاً في هذه الحادثة ، وهو النكاح الصحيح الشرعي والنسب الصحيح  
الشرعي ، فلا تترك هذه المرأة ولا هؤلاء الأولاد من ذلك الرجل المقتصب  
لأنها ليست زوجة شرعية له وليس أولادها منه أولاداً له شرعاً ،  
والله أعلم .

---

(\*) الفتى : لفيلة الشيخ عبد الرحمن فرامة - م ٢٢ م ١٧٢ - م ٤٧ - ٢٧ المحرم ١٣٤٢ -  
١٣٢٣/٦ م .

## الموضوع

(٥٤٤) ميراث المقر له بنسب

## المبدأ

الغلام المقر له بالنسب يرث المقرين له بالبنوة متى كان مجهول الأصل، وأنه يولد مثله لئلهما وأنه مصدق لهما .

سئل :

في رجل مسيحي توفى عن زوجته وشقيقه وعن غلام مجهول الأصل، تبناه حال حياته . وقد كان هو وزوجته المسيحية في مدينة واكد قبل حضورهما إلى القنطر المصري وهما متحدثان في الدين والدار ، وأقرا معا أمام مجلس طائفة الأرمن بتلك الجهة بالبنوة ، وكان من الممكن أن يولد مثله لئلهما . وأقرهما الغلام المذكور على ما قالاه وصديقهما فيه ولا يعترف بخلافه . فهل يرث هذا الغلام المتبنى في تركة هذا الرجل ؟ وما نصيب كل من الورثة المذكورين . وهل يرث الغلام المذكور زوجة الرجل المتبنى له والتي توفيت بعد زوجها المتوفى المذكور . ؟

أجاب :

قال في متن التنوير وشرحه : وإن أقر بغلام مجهول النسب في مولده أو في بلد هو فيها . وهما في السن بحيث يولد مثله لئله أنه ابنه وصدقه الغلام لو يميزاً ثبت نسبه ولو المقر مريضاً . وإذا ثبت شارك الغلام الورثة . وحيث علم من السؤال أن كلا من الرجل المسيحي وزوجته أقر أن الغلام المذكور بالسؤال أنه ابنه ، وأن ذلك الغلام مجهول الأصل ، وأنه يولد مثله لئلهما ، والغلام مصدق لهما فيما قالاه . فمتى تحقق ما ذكر وكان الغلام

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قرامة - من ٢٢ م ٢٥٤ - من ٦٧ - ٢٠ ربيع اول ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٣/١٠/٣٠ م .

مجهول النسب فإنه يثبت نسبه من المقرين ببنته ويرث منها . وحيث  
يكون لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً لوجود القرع الوارث  
والباقي للغلام المقر ببنته تعصياً ، لثبوت نسبه منه . ولاشئ للأخ الشقيق  
لحجبه به . أما الزوجة المتوفاة ثانياً فإن ميراثها ينحصر في ذلك الغلام لثبوت  
نسبه منها إن لم يوجد لها وارث آخر وإلا شارك الورثة . وهذا كله متى  
كان المتوفى الأول والمتوفاة ثانياً والغلام المذكور مسيحيين ذميين متحدين  
في الدين والدار والله أعلم .



## الموضوع

(٥٤٥) ميراث

### المبدأ

لا يرث المطلق بائناً من زوجته سواء توفيت في مرض موتها أم لا .  
سئل :

بخطاب من المحافظة رقم ٢٧ يولية سنة ١٩٢٤ نمرة ٩١٦ بما صورته محول على دار الإفتاء حيث توضح المطلوب بخطاب دار الإفتاء نمرة ١٢٣ رفعه من عمدة جزيرة إمبابه والمأذون بخصوص نجية بنت سويلم فالامل الاطلاع على إجابة المذكورين والتكرم بالإفادة عن كيفية تقسيم المبلغ المستحق للموتولة على وريثها الشرعيين وطيه الأوراق ٢٥  
أجاب :

اطلعنا على خطاب المحافظة رقم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٤ نمرة ٩١٦ وعلى الشهادة الإدارية المرافقة له الخاصة بورثة المرحومة نجية بنت سويلم وعلى إجابة مأذون جزيرة إمبابه وعمدتها . بأن زوجها محمود عبد الرحمن طلقها طليقة أولى بائمة بينونة صغرى بقسمة نمرة ٢١ بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٣٤٢ . ونفيد أن زوجها المذكور لا يرث من تركتها والحال ما ذكر . لأن الطلاق البائن في حالة الصحة يرفع الزوجية ولم يوجد بالأوراق ما يدل على أنه كان مريضاً بمرض الموت وطلقها فيه وحينئذ ينحصر ميراثها في والدتها وولديها المذكورين . فيكون لوالدتها من تركتها السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث والباقي لولديها المذكورين تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين والأوراق عائدة من طيه .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبدالرحمن قراة - سره ٢٧م ١٨ - مره - ٤ محرم ١٣٤٢ -  
٥ أغسطس ١٩٢٤ م .



### استدراك

أولاً : ورد في فهرس المجلد الثاني للأحاديث إمام رقم ١٢ مسلسل في حديث أبي بريدة — في السطر السادس قوله ( فحملنا علينا — وهذا خطأ والصحيح هو حملنا عليها ) .

ثانياً : ورد عقب الفتوى رقم ٤٤٧ وقبل الفتوى رقم ٤٤٨ ذكر عنوان « من أحكام الوصية » وصحته « من أحكام الهبة » .

الفهارس

### فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الثالث

م	نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم صفحة الفتوى
١ —	« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »	٢	المائدة	٨١٥
٢ —	« ولا تزر وازرة وزر اخرى »	١٨	ماطر	٨١٦
٣ —	« ولكم في القصاص حيلة »	١٧٩	البقرة	٩٦٢
٤ —	« وان ما قبتم فعاقبوا بمثل ما مو قبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين »	١٢٦	النحل	٩٦٢
٥ —	« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »	١٩٤	البقرة	٩٦٢
٦ —	« وجزاء سيئة سيئة مثلها »	٤٥	الشورى	٩٦٢
٧ —	« ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما »	٩٣	النساء	٩٦٩

### فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثالث

رقم الصفحة	نص الحديث	٣
٧٥٦ . . . . .	١ — « ليس للولى مع الثيب امر »	
٧٥٦ . . . . .	٢ — « الثيب لحق بنفسها من وليها »	
٨١٥ . . . . .	٣ — « لا يحتكر الا خاطيء »	
٨١٥ . . . . .	٤ — « من دخل فى شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يعمده بعظم من النار يوم القيامة »	
٨١٥ . . . . .	٥ — « من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطيء » وفى رواية بزيادة « وقد برئت منه ذمة الله »	
٨١٥ . . . . .	٦ — « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والاملاس »	
٩٠٨ . . . . .	٧ — « اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به »	
٩٦٢ . . . . .	٨ — روى الجماعة عن انس « أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجربن نقيل لها من ثعل بك هذا ، فلان أو فلان حتى سمى اليهودى غاومات برأسها فحجى به فاعترف فأمر به النبى — صلى الله عليه وسلم — بفرس رأسه بحجرين »	
٩٦٣ . . . . .	٩ — « من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه »	
٩٦٣ . . . . .	١٠ — « لا هود الا بالمسيف »	
٩٦٣ . . . . .	١١ — « أن الله عز وجل كتب الاحسان على كل شيء ماذا تظلم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم سفرته وليرح ذبيحته »	

## مراجع الكتب التي وردت في المجلد الثالث

الصحيفة

اسم الكتاب

### ١ - الحديث :

- سبل السلام شرح بلوغ المرام . . . . . ٧٧٢  
 الجوهر النقي - للشيخ علاء الدين المارديني الشهير بابن التركماني . ٩٦٣  
 نيل الأوطار - للشوكلي . . . . . ٩٦٥

### ٢ - مراجع من المذهب الحنفي :

- شرح التصوير . . . . . ٧٣٩  
 رد المحتار على الدر المختار . . . . . ٧٣٩  
 الفتاوى الهندية . . . . . ٧٣٩  
 تنقيح الحامدية . . . . . ٧٤٣  
 الأئمة وأهل النظر . . . . . ٧٤٩  
 تكملة فتح القدير . . . . . ٧٥٥  
 شرح الكنز . . . . . ٧٥٥  
 الفتاوى الهندية . . . . . ٧٥٥  
 المبسوط للسرخسي . . . . . ٧٥٦  
 شرح الزيلعي . . . . . ٧٥٧  
 المحيط للسرخسي . . . . . ٧٥٧  
 البحر الرائق شرح كنز الدقائق . . . . . ٧٥٨  
 الفتاوى الولوالجية . . . . . ٧٥٨  
 جامع الفصولين . . . . . ٧٨٨  
 جامع أحكام الصغار . . . . . ٧٨٨  
 الفتاوى الانتروية . . . . . ٧٩٢

## تابع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الثالث

اسم الكتاب	الصفحة
حاشية الحوى على الاثنياء . . . . .	٨٢٦
خزانة الاكمل . . . . .	٨٣٠
تكملة ابن عابدين . . . . .	٨٤٤
فتح القدير - للكمال بن الهمام . . . . .	٨٦٠
تقرير الشيخ الرامعى . . . . .	٨٧٣
معراج الدراية . . . . .	٩٠٨
الحيط للبرهانى . . . . .	٩٠٨
الفتاوى البزازية . . . . .	٩٠٨
جواهر الفتاوى . . . . .	٩٥٥
الفلك المشحون نيبا يتعلق بقتناع المرتين بالمرهون للشيخ محمد	
عبد الحى اللكوى ( رسالة ) . . . . .	٩٥٦
آيات الاحكام للجصاص . . . . .	٩٦٥
معانى الآثار - للطحاوى ج ٢ . . . . .	٩٦٥
شرح الزيلعى على الكنز . . . . .	٩٦٥
رد المحتار على الدر المختار - لابن عابدين . . . . .	٩٧٣
فتاوى الحامدية . . . . .	٩٧٣
الفتاوى الخاتمية . . . . .	٩٩٨
الفتاوى الهندية . . . . .	١٠٠١
الفتاوى المهدية . . . . .	١٠١٠
فتح القدير . . . . .	١٠١٥
شرح العناية على الهداية . . . . .	١٠٣٩
الفتاوى الانقروية . . . . .	١٠٤٣
من التنوير وشرحه . . . . .	١١٠٨
الفتاوى الخيرية . . . . .	١١١٦
المبسوط للسرخسى . . . . .	١١١٨

## تليع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الثالث

الصحيفة اسم الكتاب

### ٢ - مراجع من مذهب الإمام أحمد بن حنبل :

الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم . . . . . ٨١٦  
الجوامع في السياسة الالهية - لابن تيمية . . . . . ٨١٦

### ٤ - مذهب الزيدية :

شرح الروضة الندية . . . . . ٧٧٢

### ٥ - قانون :

قانون الأحوال الشخصية . . . . . ٧٤٦

## فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية

### المجلد الثالث

رقم الفتوى الموضوع الصفحة

#### تبيع من أحكام الحجز والقوامة والولاية

٧٤١	لوصى الصغير محاسبة القيم على الولى	٧٤١
٧٤٤	لا قوامة لغير المسلم على المسلم	٧٤٤
٧٤٥	ولاية	٧٤٥
٧٤٧	ولاية على صغير	٧٤٧
٧٤٩	رجوع الولى من تنازله من الولاية جائز	٧٤٩
٧٥٠	الولاية للجد عند عدم الإيصاء	٧٥٠
٧٥١	ولاية المخلصة فى المال	٧٥١
٧٥٢	تصرفات الولى	٧٥٢
٧٥٣	ولاية على ناصر مسيحية أسلمت	٧٥٣
٧٥٤	ولاية العاصب على البكر والثيرب	٧٥٤
٧٦٠	وضع الصغيرة لدى ثقة عند الخوف عليها من أهلها	٧٦٠
٧٦٢	لا ضمان على الأب أو الجد اذا ماتا مجهلين مال القصر	٧٦٢

#### من أحكام القنود

٧٦٧	نذر	٧٦٧
٧٧٠	حكم النذر على الأضرحة والأولياء	٧٧٠
٧٧٤	جواز الوفاء بالنذر ليلة العرس	٧٧٤

#### من أحكام البيع

٧٧٩	بيع الوصى ممتلكات التاصر	٧٧٩
٧٨١	بيع فاسد	٧٨١
٧٨٢	ما يدخل فى المبيع تبعا وحق الشفعة	٧٨٢



تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية — المجلد الثالث

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٣٩٢)	بيع بشرط . . . . .	٧٨٣
(٣٩٣)	بيع المورث في مرض موته لبعض الورثة . . . . .	٧٨٥
(٣٩٤)	البيع في حالة الصحة لبعض الورثة نالذ . . . . .	٧٨٦
(٣٩٥)	بيع عقار القاصر . . . . .	٧٨٨
(٣٩٦)	بيع منزل المدين الذي يسكنه ولا يملك سواه . . . . .	٧٩٠
(٣٩٧)	بيع الأب لولديه القاصرين بعض ماله . . . . .	٧٩١
(٣٩٨)	بيع المراه في مرض موتها لشقيقها . . . . .	٧٩٣
(٣٩٩)	البيع مع شرط المنفعة للبائع فاسد . . . . .	٧٩٤
(٤٠٠)	بيع الياتصيب . . . . .	٧٩٦
(٤٠١)	خيل الميب . . . . .	٧٩٨
(٤٠٢)	بيع فاسد . . . . .	٨٠٠
(٤٠٣)	تنازل عن ملكية مقابل مصاريف الدفن . . . . .	٨٠٣
(٤٠٤)	بيع في مرض الموت . . . . .	٨٠٥
(٤٠٥)	فساد عقد البيع بالشرط الفاسد . . . . .	٨٠٧
(٤٠٦)	التمهد بعدم الانتفاع بالمبيع غير لازم شرعا . . . . .	٨٠٩
(٤٠٧)	عقد البيع . . . . .	٨١١
(٤٠٨)	بيع الرجل لأتجاله شامل للذكور منهم والإناث . . . . .	٨١٢
(٤٠٩)	بيع المسلم فيه . . . . .	٨١٣
(٤١٠)	وجوب التبليغ من المخالفات . . . . .	٨١٤
(٤١١)	معنى الجسدك . . . . .	٨١٨
(٤١٢)	الفاخر في دفع باقي الثمن لا يمنع المشتري من الانتفاع بالمبيع . . . . .	٨٢٠

من أحكام البنوك

(٤١٣)	حرمة دراهم البنك والسبوتو ومينة السلخاة . . . . .	٨٢٥
-------	---	-----

من أحكام القضاء في الغيبة

(٤١٤)	القضاء في الغيبة . . . . .	٨٢٩
-------	----------------------------	-----

## تابع فهرس موضوعات كتب الفتاوى الإسلامية - المجلد الثالث

رقم الفتوى الموضوع الصفحة

### من أحكام القصر

(٤١٥) تحكيم في مال القاصر . . . . . ٨٣٥

### من أحكام الشهادة

(٤١٦) لا تبطل الشهادة اذا حصل التعريف بغير الإشارة . . . . . ٨٣٩

(٤١٧) وفاة وورثة بالزوجية . . . . . ٨٤٢

(٤١٨) شهادة المسيحي على عقد زواج المسلم مبطله له . . . . . ٨٤٥

(٤١٩) شهادة الوكيل لموكله غير جائزة . . . . . ٨٤٦

### من أحكام الوكالة

(٤٢٠) وكالة الوكيل بالزواج غيره فيه . . . . . ٨٥١

(٤٢١) صلح الوكيل عن الوصي بدون اذن غير صحيح . . . . . ٨٥٢

(٤٢٢) الوكالة بالاستقراض . . . . . ٨٥٤

(٤٢٣) تعيين الوكيل عن الغائب غيبة منقطعة . . . . . ٨٥٦

(٤٢٤) عزل الوكيل بتصرف الأصيل فيما وكله فيه . . . . . ٨٥٧

(٤٢٥) عمل الوكيل بعد العلم بعزله باطل . . . . . ٨٥٨

### من أحكام ثبوت الوفاة والوراثة

(٤٢٦) دعوى وفاة وورثة . . . . . ٨٦٣

(٤٢٧) دعوى وفاة وورثة . . . . . ٨٦٤

(٤٢٨) ادماء الحمل . . . . . ٨٦٦

(٤٢٩) دعوى الوفاة والوراثة . . . . . ٨٦٧

### من أحكام الإقرار

(٤٣٠) اقرار بالخوة في الرضاع . . . . . ٨٧١

(٤٣١) اقرار بالنسب من المحجور عليه بالسفه . . . . . ٨٧٢

(٤٣٢) ما تدخره الزوجة من معروف المنزل ملك لها . . . . . ٨٧٤

(٤٣٣) انكار الزوجية بعد الاقرار بها غير معتبر . . . . . ٨٧٦

تابع فهرس موضوعات كتب الفتاوى الإسلامية - المجلد الثالث

رقم الفتوى الموضوع الصفحة

من أحكام الشركات

٨٧٩	نماء الشركة شركة ملك	٨٧٩
٨٨١	شركة ملك	٨٨١
٨٨٣	شركة مضاربة	٨٨٣
٨٨٥	ليس لملك أرض الساقية منع شركته	٨٨٥
٨٨٧	استثمار المال في بعض الشركات التجارية	٨٨٧
٨٨٩	شركة	٨٨٩
٨٩١	شركة	٨٩١

من أحكام الوديعة

٨٩٧	سرقة الوديعة	٨٩٧
-----	--------------	-----

من أحكام الإجارة

٩٠١	إجارة الوقف لمدة طويلة	٩٠١
٩٠٣	إجارة طويلة لعين الوقف	٩٠٣
٩٠٥	إجارة الوقف على الشيوع	٩٠٥
٩٠٧	عدم جواز أخذ الإجارة على قراءة القرآن الكريم	٩٠٧
٩١٠	عمل الزوجة في ملك زوجها يخضع للمنفعة	٩١٠
٩١٢	شرط التعليق في الإجارة مفسد لها	٩١٢

من أحكام الهبة

٩١٧	الهبة	٩١٧
٩٢٠	هبة	٩٢٠
٩٢١	تبرع وهبة لمحرم	٩٢١
٩٢٢	هبة لعاصر	٩٢٢
٩٢٤	هبة باطلة	٩٢٤
٩٢٥	هبة المعتوه باطلة	٩٢٥

تابع فهرس موضوعات كتب الفتاوى الإسلامية — المجلد الثالث

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٤٥٤)	حكم الرجوع في الهبة	٩٢٦ . . . . .
(٤٥٥)	هبة للأبن القاصر	٩٢٨ . . . . .
(٤٥٦)	هبة	٩٣٠ . . . . .
(٤٥٧)	هبة لقاصر	٩٣١ . . . . .
(٤٥٨)	هبة	٩٣٣ . . . . .
(٤٥٩)	هبة مصاغ لابنه القاصر	٩٣٥ . . . . .
(٤٦٠)	هبة	٩٣٦ . . . . .

من أحكام الشفعة

(٤٦١)	شفعة	٩٤١ . . . . .
(٤٦٢)	شفعة في وقف	٩٤٢ . . . . .
(٤٦٣)	شفعة	٩٤٣ . . . . .

من أحكام المزارعة

(٤٦٤)	جهالة المدة في عقد المزارعة مفسدة له	٩٤٧ . . . . .
-------	--------------------------------------	---------------

من أحكام أحياء الموات

(٤٦٥)	أحياء الأرض الميتة مكسب للمكبتها	٩٥١ . . . . .
(٤٦٦)	أحياء الموات	٩٥٢ . . . . .

من أحكام الرهن

(٤٦٧)	عدم جواز الانتفاع بالرهن إلا بأذن	٩٥٥ . . . . .
-------	-----------------------------------	---------------

من أحكام القصاص

(٤٦٨)	القصاص بالشفق جلتز شرما	٩٦١ . . . . .
-------	-------------------------	---------------

من أحكام التوبة

(٤٦٩)	قتل الإنسان نفسه ليس سبيلا إلى النجاة	٩٦٩ . . . . .
-------	---------------------------------------	---------------

من أحكام الديارات

(٤٧٠)	ديارة	٩٧٣ . . . . .
-------	-------	---------------

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية - المجلد الثالث

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
	<b>من أحكام الولاية والوصاية</b>	
(٤٧١)	ولاية على مفقود . . . . .	٩٧٧
(٤٧٢)	وصى مختار . . . . .	٩٧٩
(٤٧٣)	وصية اختيارية . . . . .	٩٨١
(٤٧٤)	عزل الوصى المختار . . . . .	٩٨٢
(٤٧٥)	وصية لوارث . . . . .	٩٨٤
(٤٧٦)	دموى الوصية . . . . .	٩٨٦
(٤٧٧)	وصاية ونظارة . . . . .	٩٨٧
(٤٧٨)	للموصى الاتفاق على الصغير بدون إذن . . . . .	٩٨٨
(٤٧٩)	انفراد أحد الوصيين بالتصرف . . . . .	٩٨٩
(٤٨٠)	وصى لم يحصل ديون التركة على الصغير . . . . .	٩٩١
(٤٨١)	الوصية للأقارب والوقف عليهم . . . . .	٩٩٣
(٤٨٢)	تشمل الوصاية الحمل المستكن . . . . .	٩٩٥
(٤٨٣)	وصى الوصى المختار . . . . .	٩٩٧
(٤٨٤)	وصية لصغيرين بلغا واحدهما سفيه . . . . .	٩٩٨
(٤٨٥)	وصية بمثل نصيب ابن . . . . .	١٠٠٠
(٤٨٦)	محاسبة الوصى المختار أو المعين . . . . .	١٠٠٢
(٤٨٧)	وصية . . . . .	١٠٠٤
(٤٨٨)	وصية اختيارية . . . . .	١٠٠٥
(٤٨٩)	رجوع الوصى عن الوصية . . . . .	١٠٠٧
(٤٩٠)	وصى مختار . . . . .	١٠٠٩
(٤٩١)	وصية بلفظ الهبة . . . . .	١٠١٢
(٤٩٢)	وصية المرتد حال إسلامه . . . . .	١٠١٤
(٤٩٣)	مقاسمة الوصى الصغير في مال مشترك بينهما . . . . .	١٠١٦
(٤٩٤)	تصح الوصية من المسلم للمسلم وبالعكس . . . . .	١٠١٧
(٤٩٥)	وصية اختيارية . . . . .	١٠١٩

تابع فهرس موضوعات كتّاب الفتاوى الإسلامية — المجلد الثالث

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٤٩٦)	وصية بورقة عريضة	١٠٢١ . . . . .
(٤٩٧)	وصاية	١٠٢٣ . . . . .
(٤٩٨)	وصية	١٠٢٥ . . . . .
(٤٩٩)	وصية	١٠٢٧ . . . . .
(٥٠٠)	تنفيذ الحكم النهائى بالنسبة لبعض الورقة يكون على قدر حصته فقط	١٠٣٠ . . . . .
(٥٠١)	الوصية بجبيع المال لغير المسلم جائزة ومقدمة على بيت المال	١٠٣٢ . . . . .
(٥٠٢)	زواج الوصية لا يبطل وصيتها	١٠٣٣ . . . . .
(٥٠٣)	وصية بمنافع لجهة الخيرات	١٠٣٥ . . . . .
(٥٠٤)	بطلان الوصية ببوت الوصى له قبل الوصى	١٠٣٧ . . . . .
(٥٠٥)	وصية بمنافع	١٠٤١ . . . . .

من احكام الميراث

(٥٠٦)	تفارج غير صحيح	١٠٤٧ . . . . .
(٥٠٧)	دموى وراثه	١٠٤٩ . . . . .
(٥٠٨)	وفاة ووراثه	١٠٥٢ . . . . .
(٥٠٩)	لا ميراث مع اختلاف الدارين	١٠٥٥ . . . . .
(٥١٠)	ميراث ذوى الارحام	١٠٥٦ . . . . .
(٥١١)	وقف وميراث ودين	١٠٥٧ . . . . .
(٥١٢)	حرمان من ميراث	١٠٦٠ . . . . .
(٥١٣)	العبرة بحال الوارث وقت وفاة المورث	١٠٦٢ . . . . .
(٥١٤)	اثر الضرب المفضى الى الموت فى الميراث	١٠٦٣ . . . . .
(٥١٥)	ميراث قصر وبناء على ملك الغير	١٠٦٤ . . . . .
(٥١٦)	نساء التركة	١٠٦٧ . . . . .
(٥١٧)	ميراث بالزوجية	١٠٦٩ . . . . .
(٥١٨)	يرث ولد الزنا من ابيه	١٠٧١ . . . . .

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية — المجلد الثالث

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٥١٩)	ميراث الزوجة من زوجها المتوفى منها قبل الدخول . . .	١٠٧٢
(٥٢٠)	الميراث جبرى ولا حق للمورث فى حرمان أحد الورثة . . .	١٠٧٣
(٥٢١)	اختلاف فى متاع البيت . . . . .	١٠٧٤
(٥٢٢)	ميراث . . . . .	١٠٧٦
(٥٢٣)	هل تراث المطلقة رجعيا وهى حامل . . . . .	١٠٧٧
(٥٢٤)	الرد فى الميراث . . . . .	١٠٧٨
(٥٢٥)	الأثر لا يسقط بالشرط . . . . .	١٠٧٩
(٥٢٦)	ميراث نيه عول . . . . .	١٠٨٠
(٥٢٧)	اختلاف الدارين باختلاف التبعية . . . . .	١٠٨١
(٥٢٨)	الحكم المبني على الاقرار حجة قاصرة على المقر . . . . .	١٠٨٢
(٥٢٩)	اختلاف الورثة فى الأتمعة الموجودة داخل وخارج بيت الزوجية . . . . .	١٠٨٣
(٥٣٠)	وفاة الكليل بدين على بعض ورثته عن تركه . . . . .	١٠٨٥
(٥٣١)	ميراث . . . . .	١٠٨٧
(٥٣٢)	ميراث نوى الأرحام . . . . .	١٠٩٠
(٥٣٣)	لا ميراث للمحضية . . . . .	١٠٩١
(٥٣٤)	ميراث من تسبب فى قتل مورثه . . . . .	١٠٩٢
(٥٣٥)	الميراث جبرى . . . . .	١٠٩٣
(٥٣٦)	ميراث نوى الأرحام . . . . .	١٠٩٤
(٥٣٧)	ميراث العاصب ونوى الأرحام . . . . .	١٠٩٦
(٥٣٨)	ميراث وحرمان . . . . .	١٠٩٧
(٥٣٩)	ميراث الأخوة لام مع الأخوة لأب . . . . .	١٠٩٩
(٥٤٠)	ميراث الحمل اذا نزل بجناية . . . . .	١١٠٠
(٥٤١)	ميراث . . . . .	١١٠١
(٥٤٢)	العاصب السببى لولى فى الميراث من بيت المال . . . . .	١١٠٢
(٥٤٣)	حكم المرأة المقتضية فى الميراث . . . . .	١١٠٥
(٥٤٤)	ميراث المقر له يتسبب . . . . .	١١٠٦

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر اللجنة المشرفة على إصدار الفتاوى أن تنوه بالجهد  
الصادق الذى يبذله أعضاء المكتب الفنى بدار الافتاء  
ومعاونوهم فى اعداد الفتاوى وتبويبها ومراجعتها •  
وكذلك العاملون بالجلس الاعلى للشئون الاسلامية  
ومطابع الامرام التجارية فى الاشراف على طبعها  
واخراجها •

رقم الوداع ٢٥٦٧ / ١٩٨١

الترقيم الدولى ١٢٠-٢-٢٤١-٩٧٧ ISBN











Bibliotheca Alexandrina



0393841